العدد 2022-97

دراسات إقتصادية

# التجارة العربية البينية:
# الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية

إعداد: أحمد الشاذلي
محمد عدوي
عبدالناصر أحمد
محمد إسماعيل
عرفان الحسني
سالي شعله
جمال قاسم
كريم زايدي
مينرفا خضر

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

# التجارة العربية البينية:
# الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية

إعداد:

أحمد الشاذلي
محمد عدوي
عبد الناصر أحمد

محمد إسماعيل
عرفان الحسني
سالي شعله

جمال قاسم
كريم زايدي
مينرفا خضر

صندوق النقد العربي
مايو 2022

صندوق النقد العربي 2022

**حقوق الطبع محفوظة**

يُعِدُ أعضاء الدائرة الاقتصادية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراق بحثية، يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الإنترنت.

تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية، والمصرفية، والمالية، والتجارية، وأسواق المال، وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الإصدارات لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى مُعبرة عن وجه نظر مُعِديها

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الإصدارات أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض التحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818، أبو ظبي – دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 – 2 –971+
فاكس:6326454 – 2 –971+
البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: http://www.amf.org.ae

# المحتويات


| | | صفحة |
|---|---|---|
| | **تمهيد** | 3 |
| | أهمية الدراسة والهدف منها | 4 |
| | إشكالية الدراسة | 5 |
| | فرضيات الدراسة | 5 |
| 1 | **الإطار المفاهيمي للتجارة البينية، وأهميتها الاقتصادية** | 6 |
| 2 | **التجربة العربية في مجال سياسات التجارة الخارجية الرامية للوصول إلى التكامل التجاري العربي** | 8 |
| | - المحاور الرئيسية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | 9 |
| | ▪ المحور الأول: تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية. | 9 |
| | ▪ المحور الثاني: تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية | 12 |
| | ▪ المحور الثالث: إنشاء الاتحاد الجمركي العربي | 14 |
| | - مسارات استيفاء متطلبات إنشاء الاتحاد الجمركي العربي | 14 |
| | - التدابير غير الجمركية في الدول العربية والتحديات المرتبطة بها | 18 |
| | - إجراءات ومعايير دراسة واحتساب تسهيل التجارة في أي دولة | 22 |
| | - المحددات الخاصة بمقومات تسهيل التجارة للدول العربية | 24 |
| | - أهم الإجراءات والتحسينات التي اتخذتها الدول العربية مؤخراً في مجال تسهيل التجارة، والإجراءات الجمركية | 27 |
| 3 | **واقع التجارة الخارجية والبينية العربية للفترة (2000-2020): المؤشرات، التوزيع الجغرافي، الهيكل السلعي** | 32 |
| | - تحليل التجارة الخارجية في الدول العربية | 33 |
| | - اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية | 34 |
| | - هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية على مستوى مجموعات السلع | 36 |
| | - هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية على مستوى الفصول | 38 |
| | - واردات الدول العربية من السلع الغذائية والأساسية | 39 |
| 4 | **مؤشرات ومقومات تعزيز التجارة الخارجية، ووضعية الدول العربية وفق هذه المؤشرات والمقومات** | 40 |
| | - مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي في الدول العربية | 41 |
| | - مؤشر التكامل الاقتصادي (Trade Complementarity Index) | 42 |
| | - مؤشر الميزة النسبية للصادرات السلعية العربية في الدول العربية | 44 |
| | - مؤشر اندماج الصادرات السلعية العربية في الأسواق العالمية | 45 |
| | - مؤشر تنوع الصادرات السلعية العربية في الأسواق العالمية | 47 |
| 5 | **قياس فجوة التجارة الخارجية للدول العربية** | 48 |
| 6 | **تحديات تعزيز التجارة البينية العربية** | 63 |
| 7 | **الخلاصة والتوصيات** | 65 |
| 8 | **الملاحق** | 68 |
| | ملحق رقم 1: أهم التجارب العالمية في مجال الاتفاقيات والدوس المستوحاه | 68 |
| | ملحق رقم 2: الفرص المتاحة للبنوك للمشاركة في جهود تعزيز التجارة العربية البينية | 77 |
| | ملحق رقم 3: تمويل التجارة الخارجية | 80 |
| | ملحق رقم 4: قائمة الجداول | 94 |
| | ملحق رقم 5: قائمة الرسوم البيانية | 96 |
| | **المراجع** | 97 |

## تمهيد

تلعب التجارة الدولية دوراً هاماً في تحديد توجهات التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، حيث تنعكس التطورات في أحجام وأنماط التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

كما تعتبر التجارة الدولية محور ارتكاز للعلاقات الدولية، حيث يبنى عليها مواقف الدول تجاه بعضها البعض في الشؤون الاقتصادية وغيرها من الأمور التي تهم البلدان استراتيجياً وأمنياً وسياسياً. كما قد يعتد بحجم التجارة الخارجية في قياس مستوى التقدم الاقتصادي للدول، ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها.

كذلك، شغلت التجارة الدولية والتجارة البينية حيزاً كبيراً في الفكر الاقتصادي، انطلاقاً من أهميتها، ودورها كمصدر للثروة ومحركاً للنمو، حيث اهتم الاقتصاديون عبر العصور المتعاقبة بالقواعد والمبادئ التي تحدد ماهية علاقات التبادل التجاري بين الدول، وحظيت بجانب كبير من مكونات ومرتكزات النظريات الاقتصادية، والفكر الاقتصادي بوجه عام. ومع النمو والتشعب الكبير في حركة التجارة العالمية في ظل تغير أنماطها واعتمادها بصورة أساسية على مجموعة من سلاسل التوريد العالمية (GVCs)، التي أصبحت سمة رئيسية لحركة التبادل التجاري بين الدول، ظهرت نظريات حديثة للتجارة الدولية. بلغت درجة الاهتمام بتطبيقها وتوفير مقومات نجاحها مستوى يرقى إلى المستوى الذي حظيت به النظريات الاقتصادية التي حددت قِبلَة التوجهات الاقتصادية العالمية منذ عقود.

مع رواج الأفكار الليبرالية، في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي تدعو إلى الانفراج في العلاقات الدولية لاسيما الاقتصادية منها، حصلت مجموعة من التطورات واسعة النطاق في الاقتصاد العالمي أفرزت ظاهرة جديدة لم تكن معهودة من قبل وهي "التجارة البينية"، ويقصد بها المبادلات التجارية بين مجموعة معينة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة، أو تربطها اتفاقيات أو نوع من الاندماج الاقتصادي، مثل الإتحاد الجمركي، أو السوق المشتركة، وغيرها.

وتوَّصِف بعض الأدبيات الاقتصادية التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة. بوصفه عملية، فإنه يشتمل على التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، مثل إزالة الحواجز في وجه التجارة على مستوى الدول، أما بوصفه حالة، فإنه يتمثل في اختفاء صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية[1].

من جانب آخر، نادى عدد من رواد النظريات المتعلقة بالتجارة الدولية بضرورة وجود دور فعال للدولة في تشجيع النشاط التجاري بإطار العمل على تعزيز النشاط الاقتصادي، حيث اعتبروه أحد أهم مستهدفات الأنشطة الاقتصادية، ومؤشراً لتطورها، على خلفية ما تعكسه الزيادة في حجم التجارة بوجه عام سواءً الواردات أو الصادرات، أو كلاهما معاً، في درجة نضوج النشاط الاقتصادي بأنماطه المختلفة سواءً المتعلق منه بالزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

[1] Paul R.Krugman, Maurice Obstfeld, "International Economic- Theory and Policy", second edition, 1991, Harper Collins Publishers Inc.

## أهمية الدراسة والهدف منها

في ضوء التحولات المتعاقبة في المشهد التجاري العالمي، لم يعد الاهتمام بحجم التجارة الخارجية يقتصر فقط على كونها مؤشراً اقتصادياً يعكس مدى قوة الاقتصادات واستدامتها، بل أصبح يشير بشكل أكبر إلى الوزن النسبي للدولة في خريطة العالم السياسية، وأصبح التفوق التجاري وحيازة حصة أكبر من الأسواق العالمية دليلاً على قوة الدولة وقدرتها على تحديد توجهات التجارة العالمية. الدليل على ذلك، التنافس الكبير بين القوى العظمى في العالم، والاهتمام بشكل أكبر بتوسيع حصتها في الأسواق التجارية العالمية، حيث تحول موضوع الصراع بين تلك القوى من السعي نحو الهيمنة العسكرية والسياسية إلى السعي نحو الهيمنة الاقتصادية والتجارية على وجه الخصوص.

في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة، فإن الدول العربية في حاجة إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية البينية، خصوصاً في مجال التجارة، التي لا تزال دون مستوى الطموح، لعدة أسباب كما سيتم توضيحها بالدراسة، من بينها تشابه هياكل صادرات غالبية الدول العربية، حيث تشترك الدول العربية كمجموعة في كون صادراتها من المواد الأولية الطبيعية تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات والدخل القومي، وبالتالي فإن أي تقلبات في الأسعار العالمية لتلك السلع تنعكس سلباً على الاقتصادات العربية كمجموعة. كذلك، يفرض الواقع الاقتصادي الجديد أهمية تحقيق الدول العربية للتكامل الاقتصادي العميق كي تتمكن تلك الدولمن تطوير سلاسل القيمة الإقليمية لديها، ومن ثم الاندماج بشكل أكبر في سلاسل القيمة العالمية.

**من هنا تأتي أهمية الدراسة، حيث أنه في ظل هذه الظروف تبرز أهمية دعم التجارة البينية بين التكتلات الإقليمية ومن بينها المنطقة العربية، وهو ما لم يعد خياراً بل بات ضرورة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد.**

جدير بالذكر، أن تنمية التجارة العربية البينية، ستظل في مقدمة الأولويات التي تتضمنها برامج وخطط التكامل الاقتصادي العربي، حيث استحوذت النقاشات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على قدر كبير من الاهتمام منذ إنشاء جامعة الدول العربية، سواءً خلال اجتماعات القمة، أو على مستوى اجتماعات وزراء الخارجية والتجارة والوزارات المعنية في الدول العربية، حيث تمحورت غالبية تلك الاجتماعات، على مدار سنوات عديدة، حول العمل على تحرير التجارة العربية تدريجياً ودمجها بصورة أكبر في التجارة العالمية، من خلال العمل على تطبيق سياسات تجارية تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

توّجت مساعي وجهود الدول العربية لتنمية وتعزيز تجارتها البينية بالإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1997 لتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية أعضاء جامعة الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية العالمية. سبق هذه الخطوة، بذات الإطار، إنشاء برنامج تمويل التجارة العربية كمؤسسة مالية عربية تعني بتقديم التمويل اللازم لدعم الصادرات

العربية البينية وصادرات الدول العربية للعالم من تسهيلات ائتمانية لقاعدة عريضة من البنوك والمؤسسات المالية في الدول العربية، حيث أسهم البرنامج بشكل كبير في دعم المصدّر العربي والتجارة العربية بوجه عام، وهو ما سيتم تناوله بشكل أكثر تفصيلا خلال الدراسة.

## إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في أن حجم التجارة العربية البينية يُمَثِّل 13.8 في المائة في حجم التجارة العربية الإجمالية. يلاحظ أيضاً عدم مواكبة التطورات في حجم التجارة العربية البينية لانعكاسات مراحل التحول التي شهدها النظام التجاري العالمي. كذلك، فأن الأُطر العربية الرامية لتعزيز التجارة العربية البينية لم تدخل في أغلبها حيز التنفيذ، فمعظمها لا تزال محل نقاش وبحث، وتحتاج إلى مزيد من الجهد لترتقي لمستوى أعلى في ترتيب أولويات صانعي السياسات ومتخذي القرار في الدول العربية.

## فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة أن التحديات التي تواجه التجارة العربية البينية قد تعود إلى الأسباب التالية:

1. ضعف القدرة الإنتاجية في عدد من الدول العربية، بما لا يمكّنها من تلبية احتياجات الدول العربية الأخرى. تستند هذه الفرضية إلى البيانات المتعلقة باحتياطات العديد من الدول العربية من المواد الخام مثل الحديد والذهب في موريتانيا، والذهب والنفط في السودان، والبترول في ليبيا، والفوسفات في تونس والمغرب، حيث أنه بمقارنة تلك المخزونات المعلنة بمستوى إنتاج هذه الدول من هذه الموارد، نلاحظ هوة كبيرة، قد يعزى جزء منها لضعف الأطر المتعلقة ببيئة الاستثمار وممارسة الأعمال، التي تسهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وما يرافقها من خبرات وتقنيات تسهم في غالبية الأحيان في تعظيم الاستفادة من تلك الموارد.

2. وجود اتفاقات تبادل تجاري أو معاملة تفضيلية بين بعض الدول العربية ودول أخرى غير عربية، بما يؤدي إلى قيام بعض الدول العربية بالالتزام بمقتضيات تلك الاتفاقيات بشكل أكبر من التزامها بمقتضيات اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، نظراً للقرب الجغرافي أو العلاقات التاريخية. على سبيل المثال، ترتكز تجارة دول شمال أفريقيا العربية مع بلدان الإتحاد الأوروبي تحت مظلة اتفاقات الشراكات الأوروبية، نظراً للعلاقات التاريخية بين الجانبين. كما ترتكز تجارة الدول العربية الأفريقية مثل جزر القمر وجيبوتي على التجارة مع القارة الأفريقية تحت مظلة اتفاق الكوميسا (تجمع دول وسط وغرب إفريقيا).

3. المحددات الخاصة بالتركز، بما يفرض عدم الاعتماد على سوق واحد أو إقليم واحد سواءً في التصدير أو الاستيراد بما يفوق نسبة محددة. حيث تحرص الدول في غالب الأمر على عدم

تركز تجارتها الخارجية (الصادرات أو الواردات) مع دولة واحدة أو منطقة جغرافية واحدة، تحسباً لما قد يطرأ في الدولة أو المنطقة الجغرافية من اضطرابات قد تحول دول تدفق التجارة.

4. ضعف قنوات الاتصال بين المصدرين والمستوردين من الدول العربية، من خلال المعارض الدائمة والسنوية التي يقيمها عدد محدود من الدول العربية، فضلاً عن ضعف الإمكانات المتاحة لدى الكيانات العربية المعنية بتعزيز التجارة العربية البينية، كما لا يوجد ملتقى سنوي دوري يجتمع فيه صناع السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية العرب لاستكشاف فرص تعزيزها وتنميتها.

5. تفضيلات المستهلكين داخل دول التكتل، التي قد تتوجه نحو منتجات مثيلة منتجة من دول خارج المنطقة العربية، سواءً كان التفضيل راجع لاختلاف الأسعار أو لجودة المنتج، أو لتوفر قنوات الإعلان والدعاية له، أو غيرها من العوامل التي تحكم تفضيلات المستهلكين، ما يتطلب إعداد دراسات ومسوحات ميدانية لاستكشاف أسباب تفضيل المستهلك العربي لمنتج معين من خارج المنطقة العربية على الرغم من توافر البديل العربي.

6. الإجراءات غير الجمركية التي قد تفرضها بعض الدول العربية لحماية الصناعات المحلية، مع استمرار اتسام السياسات التجارية لبعض الدول العربية بالنزعة الحمائية بغرض حماية الصناعات الوليدة، أو الصناعات الاستراتيجية.

7. عدم كفاية آليات وأطر التنسيق بين الدول العربية بشأن التخصص في الإنتاج، حسب المميزات النسبية لاقتصاد لكل دولة، مما قد يسفر عن منافسة حادة دون الحصول على نتائج إيجابية، ويقلل من فرص نجاح إنشاء منطقة تجارية حرة، نظراً لإنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة دول عربية.

### 1) الإطار المفاهيمي للتجارة البينية وأهميتها الاقتصادية

يشير مفهوم "التجارة البينية" (Inter-trade) إلى كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي ما. من الناحية النظرية، تفضي التجارة البينية إلى أثرين طبقاً لوجهة نظر الاقتصادي "جاكوب فينر"، والتي استخدمت فيما بعد كأساس لنظرية التكامل الاقتصادي الدولي، هما[2]:

**الأثر الأول: خلق التجارة (Trade creation)**، أي استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الدول الأطراف بالاتفاقية، مما يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية، وزيادة الرفاهية الاقتصادية. كما يُعد هذا الأثر مدخلاً للتكامل الاقتصادي بين الدول،

[2] Viner, J. (2014)" The Customs Union Issue", Edited by Paul Oslington. Oxford University Press Inc.

حيث تعتمد الدول عادة في استهلاكها لسلعة ما، على إنتاجها المحلي غير الكفء اقتصادياً (أي أعلى كلفة) قبل انخراطها في اتفاقية تكامل اقتصادي. ولكن بعد قيام التكامل، تقوم هذه الدولة باستيراد هذه السلعة من دولة عضو في الاتفاقية تنتجها بصورة أكثر كفاءة (أي أقل كلفة). يمكن القول أن أثر خلق التجارة يعود بالنفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة الإنتاج. ويستتبع ذلك خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد، مقابل استيراد ما يعوض هذا النقص في الإنتاج المحلي.

**الأثر الثاني: تحويل التجارة (Trade diversion)**، أي تحول التجارة من البلد المصّدر الأكثر كفاءة (أقل كلفة إنتاج) إلى البلد المستورد الذي ينتج السلعة محلياً بدرجة كفاءة أقل (كلفة إنتاج أكثر) من خلال تشكيل اتفاقيات تجارة حرة أو إتحاد جمركي. بالتالي تصبح أسعار السلع المتبادلة في إطار الاتفاقية منخفضة بسبب انخفاض أو انعدام التعرفة الجمركية مما يؤدي إلى اتساع عدد المستهلكين لتلك السلع، أي اتساع التجارة، بالتالي زيادة معدل الرفاه الاقتصادي. تتحقق هذه الوفورات إذا ما قورن هذا الوضع بالتجارة مع الدول غير الأعضاء في الاتفاقية التي قد تكون منخفضة الكلفة لكن بتعرفة جمركية مرتفعة.

من هنا، فان التوزان بين خلق التجارة وتحويل التجارة، طبقا لنظريةً فينرً، نتيجة لتأسيس إتحاد اقتصادي بين البلدين من شأنه أن يجعل هذا الإتحاد كفءً اقتصادياً (أي توازن إيجابي) أو غير كفء (أي توازن سلبي)، ويتأتى ذلك من حقيقة أن الإتحاد بين الدول عادة ما ينطوي على اندماج أكثر من قطاع اقتصادي، ما يؤدي إلى خلق التجارة أو تحويلها. فالآثار الإيجابية من تحويل التجارة، تتمثل في توسع التجارة بين الدول الأعضاء، وكذلك زيادة التوظيف في الدول الأعضاء المنتجة، بالتالي زيادة الرفاه الاجتماعي.

يقاس تطور التجارة البينية للدول الأعضاء في منطقة تكاملية (مثل الإتحاد الجمركي) من خلال نسبة إجمالي التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية.

يتوقف نجاح التجارة البينية للدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل، يمكن إيجازها بالآتي:

- **العقبات التجارية:** ويقصد بها العقبات الجمركية وغير الجمركية التي تعيق تدفق السلع بين الدول الأعضاء. تاريخياً، كانت الرسوم الجمركية هي السياسة التجارية الرئيسة التي تستخدمها الدول إزاء صادرات الدول الأخرى الشريكة تجارياً، لكن برزت في العقود القليلة الماضية القيود غير الجمركية، من قبيل نظام حصص الاستيراد، وإعانات التصدير، والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحية، وغيرها.

- **اختلاف الهياكل الاقتصادية:** كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء، كلما كان لذلك أثراً إيجابياً على التجارة البينية، كونها تعكس تنوع المنتجات الممكن تبادلها

لإشباع حاجات مواطني تلك الدول. أي أن الاختلاف المذكور يمكن أن يفضي إلى التكامل فيما بين الدول الأعضاء بدلاً من تنافسها.

- **اتفاقيات التجارة والمعاملة التفضيلية:** من شأن اتفاقيات التجارة الحرة تسهيل حركة التجارة البينية للدول الأعضاء من خلال احتواءها على عدد من السياسات والإجراءات، مثل المعاملة التفضيلية للسلع المنتجة للدول الأعضاء، مقارنة بتلك العائدة للدول غير الأعضاء، وتحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات، وغيرها.

- **الميزة النسبية:** أي مدى كفاءة دولة ما في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها، وهذا يعتمد على مدى تمتع تلك الدولة بموارد اقتصادية ومعرفة فنية تؤهلها للتخصص في إنتاج تلك السلعة، بالتالي تصديرها إلى الدول التي لا تمتلك مثل تلك الميزة.

- **البنية التحتية:** تحتاج عملية نقل المنتجات عبر الحدود وما ترتبط بها من عمليات لوجستية إلى بنية تحتية حديثة، مثل شبكات النقل البري والجوي والبحري، وشبكات الكهرباء، والمياه...الخ.

- **التوزيع والتسويق:** كذلك تتمثل أهم العوامل المؤثرة على التبادل التجاري البيني في نظم التوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة، بحيث تضمن وصول البضاعة إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة. فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان وشبكات توزيع...إلخ.

## 2) التجربة العربية في مجال سياسات التجارة الخارجية الرامية للوصول إلى التكامل التجاري العربي

استكمالا لمسيرة التكامل والتعاون الاقتصادي العربي ولتعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية، بإقرار البرنامج التنفيذي لعام 1997 وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، حيث تتماشي أحكام هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة العالمية. تتمثل أهمية إبرام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للدول العربية الأعضاء فيما يلي:

- ✓ مواكبة التوجه الاقتصادي العالمي نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحرير التجارة العالمية.

- ✓ العمل على نفاذ الصادرات العربية إلى دول الجوار من خلال إيجاد سوق عربي مفتوح بلا حواجز جمركية.
- ✓ الوصول لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وكذلك إنشاء الإتحاد الجمركي العربي.
- ✓ ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية، للاستفادة من الإعفاءات الجمركية الممنوحة لصادراتها للمنطقة وكذلك الاستفادة من توافر الطاقة والمواد الخام والأيدي العاملة.
- ✓ تشجيع الصناعات العربية القائمة والوليدة.
- ✓ زيادة تدفقات النقد الأجنبي.
- ✓ زيادة معدلات النمو الاقتصادي بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية الأعضاء.

- **المحاور لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.**

ترتكز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على ثلاثة محاور، هي:

- تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية.
- تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.
- إنشاء الإتحاد الجمركي العربي.

فيما يتعلق **بالمحور الأول المتعلق بتحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية**، نورد فيما يلي الموقف الحالي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يخص تحرير التجارة السلعية[3]:

1. دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في 1 يناير 1998، وتنص على تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقا لمبدأ التحرير التدريجي بنسب متساوية (10 في المائة) سنوياً. تم رفع نسبة التخفيض إلى 20 في المائة خلال عامي 2004 و2005، ليصل إجمالي التخفيض إلى 80 في المائة بداية من عام 2004، ومع بداية عام 2005 وصلت نسبة التخفيض إلى 100 في المائة.
2. لا تسري أحكام الاتفاقية على المنتجات والمواد المحظور استيرادها وتداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الصحي، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك آية تعديلات تطرأ عليه.

[3] وزارة التجارة والصناعة – جمهورية مصر العربية – قطاع الاتفاقات والتجارة الخارجية وكذلك تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 – صندوق النقد العربي.

3. تم إلغاء شرط التصديق على شهادات المنشأ والفواتير والمستندات المصاحبة لها من قبل السفارات والقنصليات بالخارج كتسهيل لعملية التخليص الجمركي.
4. الانتهاء من إعداد آلية المعالجات التجارية (مكافحة الإغراق، الدعم والتدابير التعويضية، والتدابير الوقائية) في إطار المنطقة.
5. الانتهاء من إعداد دليل لكافة القوانين واللوائح المنظمة لحماية المستهلك في الدول العربية، وبدء التفاوض حول إطار استرشادي للدول العربية لحماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
6. الانتهاء من بروتوكول التعاون في مجال تشجيع المنافسة ومنع الاحتكارات بالدول العربية وجاري العمل على اعتماده من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
7. يجرى حالياً تطوير لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي قد تنشأ بين الدول الأطراف.
8. يتم حالياً تطوير البنية التشريعية للمنطقة العربية من خلال إعداد ملاحق قانونية خاصة بموضوعات الصحة والصحة النباتية، والقيود الفنية على التجارة، والملكية الفكرية، وتسهيل التجارة والمشتريات الحكومية.
9. استحداث آلية خاصة بمتطلبات الشفافية تشتمل على إلزام الدول الأعضاء بنشر قوانينها ولوائحها حول جميع الموضوعات الخاصة بالاتفاقية، وكذلك توفير آليات إخطار وتوفير المعلومات وتحديد نقاط اتصال وطنية للدول الأعضاء.[4]
10. استحداث آلية لمواجهة تزايد تطبيق القيود والتدابير غير الجمركية لدى بعض الدول العربية الأعضاء في المنطقة، ترتكز على مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالقيود غير الجمركية والاخطارات لاي إجراءات يتم اتخاذها في هذا الشأن[5] .

فيما يخص موقف التزامات الدول الأعضاء [6]، فقد بلغ عدد الدول العربية التي انضمت حتى الآن 18 دولة عربية وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، السودان، فلسطين، اليمن، الجزائر. أبلغت موريتانيا الأمانة العامة بمصادقتها على الاتفاقية لكنها لم تستكمل بعد الإجراءات الشكلية لإيداع وثيقة التصديق، ولم تستكمل الصومال بعض إجراءات الانضمام. هناك دولتان أعضاء بجامعة الدول العربية ولم تنضما بعد للاتفاقية وهما: جيبوتي والقمر.
بالنسبة لقواعد المنشأ المطبقة في الاتفاق، فقد أقرت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ بجامعه الدول العربية خلال اجتماعها الثالث عشر في القاهرة في أغسطس 2007 بروتوكول قواعد المنشأ التفصيلية الجديد وكذلك تم إقرار شكل ومحتويات شهادات المنشأ الجديدة. يتم حالياً تطبيق قواعد

4 التكامل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة الكبرى إلي اتحاد جمركي: الفرص والتحديات، الأمم المتحدة، الاسكوا، 2020
5 نفس المصدر.
6 وزارة التجارة والصناعة – جمهورية مصر العربية – قطاع الاتفاقات والتجارة الخارجية.

المنشأ العربية التفصيلية على السلع العربية المتبادلة، حيث تم تقسيم جميع السلع إلى ثلاثة قوائم، دخلت أولها حيز التنفيذ في 2008، والثانية في 2018، والثالثة والأخيرة في عام 2020. وعليه فإن جميع السلع المتبادلة تحت إطار الاتفاق تخضع لأحكام المنشأ التفصيلي.

بخصوص اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية:[7]، فقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم 96 في عام 2015 على اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية. تهدف الاتفاقية إلى التعاون الجمركي والإداري في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والإتحاد الجمركي العربي والمساعدة على توفير المعلومات لاستخدامها في تحديث التشريعات والإجراءات الجمركية، وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأطراف، وإرساء أواصر التعاون والمساعدة المتبادلة من أجل الوقاية من المخالفات الجمركية ومكافحتها. قامت كل من: السعودية، والأردن، وفلسطين، وقطر، ومصر بالتوقيع على الاتفاقية. جدير بالذكر أن دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ويتطلب إيداع وثائق التصديق لسبع دول عربية.

بالنسبة لتطورات الجهود المبذولة من جانب الفريق العربي المتخصص في سلامة الغذاء [8]، فقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في اجتماعه الوزاري، المنعقد في القاهرة في عام 2015، بدعم كافة الجهود المبذولة على مستوى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمات العربية المعنية بتطوير نظم المواصفات القياسية والدولية العربية الموحدة، واللوائح الفنية وجميع السياسات والتشريعات والقوانين والقواعد الفنية، وبنية الجودة وسلامة الغذاء في الدول العربية لدعم التجارة البينية ومتطلبات الإتحاد الجمركي العربي، تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن القمة العربية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي عقدت في الرياض في عام 2013.

يهدف المشروع الإقليمي لسلامة الغذاء إلى تقديم الدعم والمساندة للجهود المتعلقة بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فيما يتعلق بالسلع الغذائية والزراعية، ويمهد الطريق لاستيفاء متطلبات إنشاء الإتحاد الجمركي العربي، ويسهم في تنسيق الجهود الإقليمية الساعية إلى توافق نظم سلامة الغذاء المطبقة في المنطقة العربية. من خلال مواءمة تدخلات أنظمة سلامة الغذاء وتقييم المطابقة وسلامة الغذاء، والتوافق عليها والالتزام والعمل على تنفيذها من قبل أجهزة الرقابة والتفتيش في المنطقة العربية، متضمنة معايير موحدة لسلامة الغذاء، من أجل الحد أو تخفيف المخاطر وتفعيل إدارة المخاطر المتعلقة بسلامة الغذاء.

يعد الفريق العربي المتخصص في سلامة الغذاء بمثابة فريق مكون من ممثلي المنظمات والهيئات ومختلف الهياكل المنوطة بأنظمة ومعايير سلامة الغذاء، بما في ذلك الوزارات المعنية،

[7] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، صندوق النقد العربي.
[8] ATF Platform https://www.safe-unido.org

في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية الموقعة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

لإيجاد كيان قانوني بالأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بغرض متابعة الموضوعات القانونية وكذلك إيجاد آلية إلزام لقرارات التحكيم، يجرى حالياً تطوير لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تهدف هذه الآلية إلى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بآلية المنازعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأطراف.

من جانب آخر، تم اعتماد آلية الرصد والمتابعة، التي تهدف لتعزيز الشفافية بين الدول المُنضَمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذا آلية لالتزام هذه الدول بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادرة بهذا الخصوص. تتضمن هذه الآلية إجراءات الإخطار الدورية، وإنشاء نقاط اتصال، وجهات للتشاور، وكذلك نشر اللوائح والتشريعات الخاصة بالدول الأعضاء المُنَظِمة للمعاملات التجارية الخارجية بصفة دورية.

أما بالنسبة **للمحور الثاني المتعلق بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية**، الذي ترتكز عليه فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية والمتعلق بالاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات[9]، فيستند إلى كون قطاع الخدمات هو القطاع الأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي، ويؤدي دوراً مهما في نمو البلدان وتنميتها تساهم الخدمات مساهمةً هامةً في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، وقد بينت بعض دراسات منظمة الإسكوا أن التحرير الكامل لقطاعات الخدمات المالية، والاتصالات، والنقل، يمكن أن يؤدي إلي تحقيق مكاسب كبيره في الإنتاج والإنتاجية والعمالة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[10].

تجدر الإشارة إلى أن التجارة في الخدمات تنفرد باتفاقية منفصلة حيث وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية في عام 2003. وتأتي هذه الاتفاقية إيماناً من الدول العربية بأهمية السير باتجاه التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات بشكل متوازي مع تحرير التجارة في السلع لتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبما يتوافق مع التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية.

تم التوقيع على اتفاقية التجارة في الخدمات بين الدول العربية خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوي الوزاري التحضيري للقمة العربية 29 وذلك في 12 أبريل 2018، ودخلت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ بتاريخ 14 أكتوبر 2019، بعد اكتمال وثائق التصديق من قبل ثلاث دول عربية وهي المملكة

9 وزارة التجارة – المملكة العربية السعودية.
10 دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب يأسيا (الاسكوا) – لجنه السياسات التجارية – ديسمبر 2019.

العربية السعودية (1 نوفمبر 2018)، وجمهورية مصر العربية (25 مارس 2019)، والمملكة الأردنية الهاشمية (14 يوليو 2019).

طبقاً للمادة (32) من الاتفاقية التي نصت على أن " تعتبر هذه الاتفاقية نافذة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثائق تصديقها من قبل ثلاث دول عربية على الأقل"، شهدت الاتفاقية مشاركة عشر دول عربية، وينتظر أن تتم المصادقة والإيداع من باقي الدول العربية.

**الجدول رقم (1):**
**موقف الدول العربية فيما يخص اتفاقية التجارة في الخدمات**

| الموقف الحالي | الدول |
|---|---|
| دول صادقت على اتفاق التجارة في الخدمات وانضمت للاتفاق | السعودية - مصر - الأردن - عُمان - الامارات |
| دول تقوم حاليا بإنهاء إجراءات الانضمام للاتفاق وقامت بتقديم جداول التزاماتها | المغرب - قطر - الكويت |
| دول راغبة في الانضمام ولم تتقدم بجداول التزاماتها | البحرين |

**المصدر:** وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر العربية.

على صعيد متصل، تتضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية من خلال تحقيق ثلاثة مستهدفات رئيسة:

- المستهدف الأول: وضع إطار عام للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات بين الدول العربية وإيجاد بيئة مواتية لتسهيل التجارة في الخدمات فيما بينها، بهدف تعزيز وتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.
- المستهدف الثاني: تعزيز المصالح المشتركة للدول العربية في مجال الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة والتوازن بين الحقوق والالتزامات.

- المستهدف الثالث: مراعاة الظروف الإنمائية لكل من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول العربية الأقل نمواً.

تمنح اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية فرصة أفضل للنفاذ إلى أسواق القطاعات الخدمية التي تم تحريرها في إطار هذه الاتفاقية، حيث قد تفوق تلك الالتزامات سقف الالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية بالنسبة لبعض الدول العربية، مثل جمهورية مصر العربية، حيث تم زيادة نسبة التحرير في القطاعات التالية: قطاع الخدمات المهنية، متضمناً الخدمات القانونية والخدمات المعمارية والهندسية والخدمات الفنية ذات الصلة، والخدمات الطبية، وخدمات الكمبيوتر والخدمات ذات الصلة، وخدمات البريد السريع، وخدمات النقل الجوي، وقطاع خدمات الإنشاءات، وقطاع خدمات سوق المال، وقطاع خدمات التأمين.

فيما يتعلق **بالمحور الثالث لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المتعلق بإنشاء إتحاد جمركي عربي**[11]، فيمثل مشروع استكمال مفاوضات الإتحاد الجمركي العربي محطة هامة على مسار طويل نحو التكامل العربي، لكنة يتطلب إصلاحات كبيرة وعميقة في السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية للبلدان المعنية، حيث يفترض إنشاء إتحاد جمركي قيام الدول العربية باعتماد سياسة تجارية موحدة إزاء الدول العربية الأخرى، وسياسات مصاحبة لإزالة تشوهات الأسواق العربية على مستوى الاستثمار والإنتاج والتجارة. بهذا الصدد، حددت القمة الاقتصادية العربية في الرياض موعداً اولياً لإطلاق الإتحاد الجمركي في مطلع عام 2015، إلا أن طول أمد المفاوضات الفنية وتشعبها أدى إلى تأخر الموعد بقرار من القمة الاقتصادية العربية في دورته الرابعة المنعقدة في بيروت عام 2019. كما أكد البيان الختامي للقمة على ضرورة متابعة التقدم على مسار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والإسراع في مفاوضات الإتحاد الجمركي العربي من أجل إنشاء سوق عربية مشتركة.

وتنفيذاً لتوصيات العديد من القمم العربية وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية منذ عام 2011، شرعت لجنة الإتحاد الجمركي العربي في دراسة الأقسام المتعلقة بالإطار العام والإطار المؤسسي للإتحاد وبقية الأحكام العامة. وتم تكليف لجان فنية مشكلة من الدول العربية الأعضاء بدعم لجنة الإتحاد الجمركي العربي بإطار دراسة بنود الأقسام المتعلقة بالقانون الجمركي العربي الموحد، والتعرفة الجمركية الموحدة، والضرائب غير المباشرة، والموارد المالية للدول، وغير ذلك من القضايا.

- **مسارات استيفاء متطلبات إنشاء الإتحاد الجمركي العربي:**

- إزالة كافة معوقات التجارة وإتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
- توحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية وتوحيد النماذج الإلكترونية
- وضع تعرفة جمركية موحدة، وقوائم موحدة للسلع المعفاة والممنوعة والاستراتيجية، وقوائم السلع التي تخضع للتعرفة الجمركية
- إعداد دليل إجراءات جمركية موحد
- إعداد القانون الجمركي العربي الموحد
- وضع مخطط المرحلة الانتقالية (مرحلة ما بعد إطلاق الإتحاد الجمركي)

لتنفيذ المهام السابق ذكرها، تم تحديد البرنامج التنفيذي للاتحاد، وحددت مهام لجانه الفنية. يشتمل البرنامج على عدة أقسام تتمثل في: الإطار العام والقانون الجمركي الموحد، والتعرفة الجمركية والضرائب تجاه العالم الخارجي، والموارد المالية، والإطار المؤسسي للإتحاد، بما يتضمن جهاز الإشراف، والجهاز التنفيذي، والأحكام العامة، والمنافذ الجمركية المؤهلة. أما اللجان الفنية

[11] "التكامل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة الكبرى للاتحاد الجمركي: الفرص والتحديات"، دراسة معدة من قبل الأمم المتحدة (الإسكوا)، عام 2020.

الخاصة بالاتحاد الجمركي، فقد تضمنت ثلاث لجان يناط بكل منها مهام تساهم في مجملها في تنفيذ كافة المتطلبات المتعلقة بمسارات تنفيذ الاتحاد الجمركي، وهي:

1. **لجنة القانون الجمركي العربي الموحد**: تختص بوضع اللوائح التنفيذية والمذكرات التوضيحية للقانون الجمركي الموحد، ويناط بهذه اللجنة مهمة متابعة تطبيق مقتضيات الاتحاد في الدول الأعضاء حال البدء في تنفيذها. يشمل القانون الجمركي الموحد آليات احتساب قيمة الواردات لتحديد قيمة الضرائب الجمركية، والدخول المؤقت للبضائع دون استيفاء الضريبة، وشروط التطبيق العملي لوضع الإدخال المؤقت، والضمانات الواجب تقديمها، وإعادة التصدير، ورد الضريبة، وإعفاء التصدير، وإعفاء الأمتعة الشخصية، وحقوق وصلاحيات موظفي إدارات الجمارك وواجباتهم، ومستلزمات الجمعيات الخيرية، وشروط النقل داخل النطاق الجمركي.

فيما يتعلق بالموقف الحالي للقانون الجمركي العربي الموحد، فقد استكملت لجنة القانون الجمركي العربي الموحد، وهي لجنة متخصصة بدأت أعمالها منذ 26 ديسمبر 2007، إعداد القانون الجمركي العربي الموحد، ولائحته التنفيذية، ومذكراته التوضيحية، وملحقاته. وتولى المدراء العامون ورؤساء الجمارك في الدول الأعضاء مراجعته وإقراره خلال اجتماعهم في يوليو 2019، وتم اعتماده رسميا خلال الدورة العادية رقم (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر فبراير 2020 مع تسجيل تحفظات بعض الدول بخصوص بعض البنود.

بتضمن القانون الجمركي العربي الموحد 181 مادة موزعة على 17 باب. تغطي التعاريف والأحكام العامة المتعلقة بالتعريفات، والمرجعية القانونية والمبادئ والأسس، وأحكام تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة والضرائب غير المباشرة، وكل ما يتعلق بالسلع والموارد والاستيراد والتصدير، وشروط وآليات المنع والتنفيذ، وكل ما يتعلق بشروط وترتيبات عمل الاتحاد الجمركي العربي.

2. **لجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية**: تختص بتوحيد الإجراءات والنماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء، ووضع الآليات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات، والربط الآلي بين المراكز الجمركية، بما فيها أنظمة تيسير التجارة وتطبيقاتها، وإزالة معوقات التجارة وتيسير انتقال السلع والبيان الجمركي الموحد لأغراض التصدير والاستيراد، والمناطق الحرة، وتجارة العبور أو الترانزيت. في هذا الإطار، تم اعتماد دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد خلال الدورة العادية رقم (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير 2020، بعد أن أقره مديرو ورؤساء الجمارك في الدول العربية في اجتماعهم المنعقد في يوليو 2019.

3. **لجنة التعريفات الجمركية:** تختص بتحديد التعريفة الجمركية الموحدة، من خلال اقتراح الشكل الموحد لتصنيف وتبويب السلع وفق النظام المنسق، بما في ذلك البنود الفرعية المحلية الموحدة للدول العربية، ومتابعة التحديثات التي تصدر عن منظمة الجمارك العالمية وإضافتها على جدول التعريفة، والقائمة المقترحة للسلع المعفاة من الضرائب الجمركية، وفئات الضرائب الجمركية على ما تبقى من سلع.

بهذا الصدد، وبمقتضى أحكام اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف (18 دولة عربية) من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، وقد تم الوصول إلى نسبة الإعفاء الكامل مع بداية عام 2005. يعني هذا أن الدول العربية الأعضاء (18 دولة) تتمتع بإعفاء جميع وارداتها البينية من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل ابتداءً من عام 2005.

- **متوسط التعريفات الجمركية في الدول العربية**

بالنسبة للتعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من الدول غير الأعضاء باتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، فيعتبر انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية بمثابة الإعلان عن قبولهم لشروط وأحكام التجارة العالمية، التي يأتي على رأسها تحرير التجارة في السلع والخدمات. كما يُعد التخفيف التدريجي للتعريفات الجمركية التي تضعها الدولة أمام وارداتها من العالم من أهم أساليب تحرير التجارة في السلع.

فيما يخص واردات الدول العربية من الدول غير الأعضاء باتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى أو أي اتفاقات تفضيلية فيتم إبرامها بين الدول العربية بعضها البعض، ويطبق عليها تعريفة الدولة الأولى بالرعاية [12]، والتي تتماشي مع التزامات الدولة العربية مع منظمة التجارة العالمية التي تُطَبَق على جميع الدول على حد سواء (ما عدا الدول ذات المعاملة التفضيلية).

**الجدول رقم (2):**
**مقارنة بين متوسط التعريفة الجمركية "للدولة الأولى بالرعاية - MFN" في عام 2006 وعام 2019**

**نسب مئوية (%)**

| الدولة | متوسط التعريفة الجمركية المطبقة في عام 2006 | | | متوسط التعريفة الجمركية المطبقة في عام 2019 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | للسلع الزراعية | للسلع غير الزراعية | لجميع السلع | للسلع الزراعية | للسلع غير الزراعية | لجميع السلع |
| الأردن | 18.1 | 10.4 | 11.5 | 18 | 8.8 | 10.1 |
| الامارات | 6.5 | 4.8 | 5 | 5.1 | 4.6 | 4.6 |
| البحرين | 7.2 | 4.8 | 5.1 | 5.8 | 4.6 | 4.8 |
| الجزائر | 23 | 18.1 | 18.7 | 23.6 | 18.2 | 18.9 |
| السعودية | 7.8 | 4.8 | 5.2 | 9.8 | 5 | 5.6 |
| عمان | 8.7 | 4.8 | 5.3 | 11.7 | 4.6 | 5.6 |
| قطر | 7.6 | 4.8 | 5.2 | 8 | 4.6 | 5.1 |
| جزر القمر | 26.2 | 29.3 | 28.9 | 16.4 | 12.6 | 15.8 |
| الكويت | 5.2 | 4.8 | 4.9 | 5.1 | 4.6 | 4.7 |
| لبنان | 19.8 | 5.1 | 7 | 15.7 | 4.4 | 6 |
| مصر | 66.6 | 12.2 | 19.3 | 65.1 | 11.6 | 19 |
| المغرب | 46.2 | 21.2 | 24.5 | 28.2 | 9.8 | 12.3 |
| موريتانيا | 12.4 | 10.5 | 10.7 | 11.3 | 12.2 | 12.1 |

**المصدر:** منظمة التجارة العالمية، (2006 و2021). "تقارير التعريفة الجمركية".

[12] مبدأ الدولة الأولى بالرعاية هو الركيزة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، وهو يعني باختصار أن أي ميزه ممنوحة من أي دولة عضو يجب أن تمنح لباقي دول أعضاء المنظمة. لذا فإن التعريفات الجمركية التي يشملها الجدول تطبق على الاستيراد من جميع دول المنظمة فيما عدا الدول التي ترتبط باتفاق تفضيلي مع الدولة، ففي هذه الحالة يتم منح مزايا تفضيلية تفوق المزايا الممنوحة للدولة الأولي بالرعاية.

يتضح مما سبق أن هناك تطور في متوسط التعريفات الجمركية لمعظم الدول العربية المتضمنة في الجدول، وهناك انخفاض وتغييرات في متوسط التعريفات لبعض الدول. من أهم الدول التي شهدت انخفاضاً في متوسط التعريفات الجمركية: المغرب، والبحرين، والقمر، ولبنان. ومع ذلك، فإن الدول العربية بشكل عام (ما عدا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) مازالت تعاني من ارتفاع متوسط التعريفة الجمركية التي تطبقها وخاصة على السلع الزراعية، والتي تعد سلع حساسة ترغب معظم دول العالم، وليس فقط الدول العربية، في حمايتها بشكل أو بآخر.

كما يتضح تشابه هيكل التعريفات الجمركية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت - قطر - الإمارات - السعودية - عمان - البحرين) مع وجود بعض الاختلافات البسيطة، وتقع معظم الخطوط التعريفية لهذه الدول بين (صفر و5 في المائة)، ويرجع هذا إلى ارتباط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باتحاد جمركي وتعريفة جمركية موحدة.

**الجدول رقم (3):**
**تقسيم للتعريفات الجمركية المطبقة على السلع الزراعية في الدول العربية في حاله استيرادها من دول خارج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى او أي اتفاقات تفضيلية أخرى**
**(التعريفات الجمركية المطبقة على السلع الزراعية فقط في عام 2020)**

**نسب مئوية (%)**

| | %0 | 0-5% | 5-10% | 10-15% | 15-25% | أكثر من %25 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 35.1 | 7.5 | 6.1 | 3.3 | 23.4 | 24.6 |
| الامارات | 23.4 | 67.8 | 0 | 0 | 0 | 1.3 |
| البحرين | 26.4 | 70.8 | 0 | 0 | 0 | 1.3 |
| الجزائر | 0.4 | 20.2 | 0 | 9.4 | 6 | 70 |
| السعودية | 22.4 | 59.2 | 1.8 | 2.9 | 4.3 | 1.4 |
| عمان | 23.4 | 67.8 | 0 | 0 | 0 | 7.2 |
| قطر | 23.4 | 70.9 | 0 | 0 | 0 | 4.3 |
| جزر القمر | 19.9 | 23.4 | 0 | 0 | 56.4 | 0.2 |
| الكويت | 23.4 | 67.8 | 0 | 0 | 0 | 1.3 |
| لبنان | 22.2 | 49.3 | 0.7 | 3.2 | 6 | 18.6 |
| مصر | 15.8 | 43.9 | 10.6 | 0.2 | 9.9 | 19.5 |
| المغرب | 0 | 34.9 | 13 | 0 | 2.2 | 50 |
| موريتانيا | 4.5 | 47.2 | 0 | 10.8 | 37.6 | 0 |

**المصدر:** منظمة التجارة العالمية، (2021). "تقرير التعريفة الجمركية في العالم".

**شكل رقم (1)**
**تقسيم التعريفات الجمركية المطبقة في الدول العربية**
**(للسلع الزراعية فقط)**

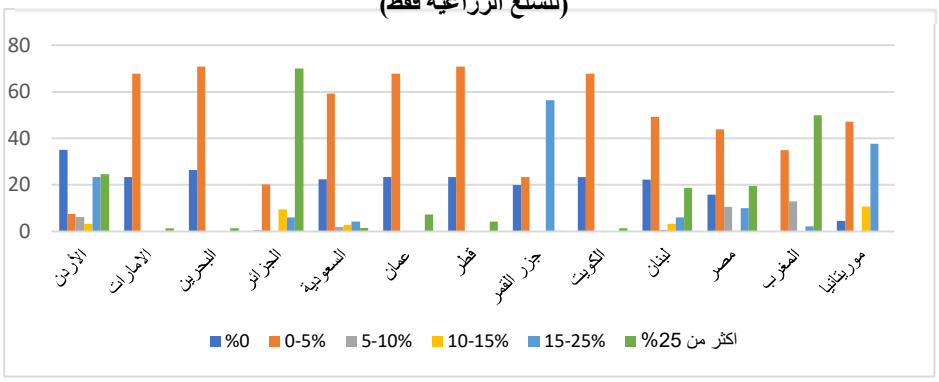


المصدر: منظمة التجارة العالمية، (2006 و2021). "تقارير التعريفة الجمركية".

فيما يخص التعريفات الجمركية المطبقة على السلع الزراعية، فتقع معظم الخطوط التعريفية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والخاصة بهذه المنتجات بين (صفر و5 في المائة)، فضلاً عن كون هذه الدول من أكثر الدول العربية التي لديها إعفاء كامل من التعريفات الجمركية على هذه السلع بنسب تتراوح بين 20 و24 في المائة من الخطوط التعريفية. كما تتشابه هياكل التعريفات الجمركية لكل من مصر ولبنان حيث أن ما يقرب من 50 في المائة من خطوطهم التعريفية تخضع لتعريفات جمركية تتراوح بين صفر و5%).

**الجدول رقم (4):**
**تقسيم التعريفات الجمركية المطبقة على السلع غير الزراعية في الدول العربية في حالة استيرادها من دول خارج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو أي اتفاقات تفضيلية أخرى**
**(2020)**

**نسب مئوية (%)**

| الدولة / النسبة | %0 | 0-5% | 5-10% | 10-15% | 15-25% | أكثر من %25 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 57.7 | 3.2 | 4.6 | 3.5 | 15 | 15.9 |
| الامارات | 8.4 | 91.3 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| البحرين | 8.4 | 91 | 0 | 0 | 0.3 | 0 |
| الجزائر | 1.5 | 22.9 | 0 | 37.5 | 0 | 38 |
| السعودية | 8.5 | 83.6 | 3.1 | 4.2 | 0.2 | 0 |
| عمان | 8.4 | 91.1 | 0.2 | 0 | 0 | 0 |
| قطر | 8.4 | 91.3 | 0 | 0 | 0.1 | 0 |
| جزر القمر | 11 | 13.5 | 0 | 0 | 75.2 | 0.3 |
| الكويت | 8.4 | 91.1 | 0.2 | 0 | 0 | 0 |
| لبنان | 42.3 | 45.6 | 3.5 | 2.8 | 4.1 | 1.6 |
| مصر | 11.5 | 50.1 | 18 | 0 | 4.3 | 13.1 |
| المغرب | 0 | 63.4 | 11.3 | 0 | 5 | 20.3 |
| موريتانيا | 3.5 | 38.5 | 0 | 18.6 | 39.3 | 0 |

**المصدر:** منظمة التجارة العالمية، (2021)، "تقرير التعريفة الجمركية في العالم".

- **التدابير غير الجمركية في الدول العربية والتحديات المرتبطة بها**

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن التعريفات الجمركية للتبادل التجاري بين الدول العربية والرسوم ذات الأثر المماثل قد أصبحت تقريبا معفاة بحسب نص اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن التدابير غير الجمركية لا تزال مطبقة بشكل كبير في الدول العربية، والتي من شأنها زيادة تكلفة التجارة وإعاقة انسيابها، بما يشكل تحدياً كبيراً ليس فقط أمام زيادة حجم التجارة العربية البينية بل أيضاً يمثل تحدياً يحد من درجة اندماج الدول العربية في التجارة العالمية. على

سبيل المثال، يمثل عدم وجود إجراءات أو مواصفات فنية موحدة، وصعوبة استخراج تراخيص الاستيراد، والفحوصات والإجراءات الفنية المعقدة، وتطبيق معايير متشددة تتعلق بالصحة والسلامة، وتعدد إجراءات التخليص الجمركي، والتدقيق عبر الحدود، والإجراءات الروتينية المعقدة الأخرى عائقا أمام التوسع في التجارة البينية العربية[13].

يتضح مما سبق أن نسبة التجارة المغطاة بالتدابير غير الجمركية في الدول العربية تصل في المتوسط إلى ما يزيد عن 50 في المائة، غالبيتها تطبق على السلع الاستراتيجية، ولأغراض حماية الإنسان والصحة العامة، والصحة البيئية. كما تقع أكثر السلع التي تخضع لهذه المتطلبات ضمن مجموعة السلع الغذائية. وعلى الرغم من أن التدابير غير الجمركية تعد مهمة لحماية صحة الإنسان، ولكنها يمكن أن تكون عائقاً للتجارة إذا ما استخدمت بشكل مبالغ فيه بما قد يتسبب في إعاقة المبادلات التجارية بين الدول.

يوضح الجدولين رقمي (5 - و5 تابع) تقسيم لأكثر التدابير غير الجمركية المطبقة في الدول العربية والتي يمكن أن تشكل عائقا للصادرات الموجهة لهذه الدول.

**الجدول رقم (5):**
**نسبة تغطية التدابير غير الجمركية في بعض الدول العربية وأهم هذه التدابير وأهم السلع التي تخضع لهذه الاجراءات**

| الدولة | نسبة التجارة المغطاة بالتدابير غير الجمركية | أهم التدابير غير الجمركية المطبقة | أكثر السلع التي تخضع للتدابير غير الجمركية |
|---|---|---|---|
| **الإمارات** | % 73 | - إجراءات الرقابة على الواردات وإصدار تراخيص الاستيراد الأوتوماتيكية<br>- بعض المتطلبات الخاصة بالفحص الفني للواردات | • الحيوانات الحية<br>• المنتجات الغذائية<br>• الخضراوات<br>• وسائل النقل |
| **البحرين** | %58.6 | - إجراءات الفحص الفني<br>- تراخيص للتصدير | • الحيوانات الحية<br>• المنتجات الغذائية<br>• الخضراوات |
| **تونس** | % 70.6 | - تراخيص التصدير<br>- إجراءات وضع العلامات | • الحيوانات الحية<br>• الخضراوات<br>• الأحذية |

**المصدر:** البنك الدولي، (2021). "قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة" (WITS).

[13] Background note: "Trends in trade and investment policies in MENA region" , MENA-OECD Working Group on Investment and Trade, November 2018.

**الجدول رقم ( 5 - تابع):**
**نسبة تغطية التدابير غير الجمركية في بعض الدول العربية وأهم هذه التدابير وأهم السلع التي تخضع لهذه الاجراءات**

| الدولة | نسبة التجارة المغطاة بالتدابير غير الجمركية | أهم التدابير غير الجمركية المطبقة | أكثر السلع التي تخضع للتدابير غير الجمركية |
|---|---|---|---|
| **الجزائر** | %53 | - متطلبات للتغليف والتعبئة<br>- متطلبات للجودة وحسن الاداء | • الملابس والمنسوجات<br>• الخضراوات<br>• الحيوانات الحية |
| **الجزائر** | %53 | - متطلبات للتغليف والتعبئة<br>- متطلبات للجودة وحسن الاداء | • الملابس والمنسوجات<br>• الخضراوات<br>• الحيوانات الحية |
| **السعودية** | %75 | - متطلبات الفحوصات الفنية<br>- متطلبات الاختبارات وإصدار الشهادات | • الملابس والمنسوجات<br>• الخضراوات<br>• الحيوانات الحية |
| **عمان** | %55 | - تراخيص التصدير<br>- متطلبات للجودة وحسن الأداء | • منتجات غذائية<br>• المنسوجات<br>• الخضراوات |
| **قطر** | %68 | - إصدار التراخيص لأسباب فنية<br>- إجراءات الفحص | • الخضراوات<br>• المنتجات الغذائية<br>• الحيوانات الحية<br>• وسائل النقل |
| **الكويت** | %41 | - تراخيص التصدير<br>- متطلبات للجودة وحسن الأداء<br>- اصدار التراخيص لأسباب فنية | • الخضراوات<br>• المنتجات الغذائية<br>• الحيوانات الحية |
| **لبنان** | %57 | - متطلبات إصدار الشهادات<br>- متطلبات وضع العلامات<br>- متطلبات الاختبارات | • الخضراوات<br>• الحيوانات الحية<br>• المواد البترولية |
| **المغرب** | %57 | - متطلبات إصدار الشهادات<br>- متطلبات الاختبارات<br>- متطلبات للجودة وحسن الأداء | • الخضراوات<br>• الحيوانات الحية<br>• المواد البترولية |
| **موريتانيا** | %36.5 | - اجراءات فنية مطبقة على الصادرات<br>- اجراءات فحص<br>- اجراءات اصدار الشهادات | • الخضراوات<br>• المنتجات الغذائية<br>• الحيوانات الحية |

**المصدر:** البنك الدولي، (2021). "قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة" (WITS).

- أهم التحديات المرتبطة بالتدابير غير الجمركية المطبقة في بعض الدول العربية (بخلاف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)[14]، والتي تمثل تحدياً عاماً أمام تعزيز التجارة العربية البينية.

❖ **التحديات المرتبطة بتدابير جودة المنتجات وعمليات المطابقة:**

- عدم قدرة القطاع الخاص على الامتثال للإجراءات الفنية ومطابقه المواصفات.
- صعوبة متطلبات وضع العلامات.
- عدم فعالية إجراءات الاختبار والاعتماد.
- ارتفاع تكلفة إصدار الشهادات.

[14] وفقا للمسح الذي قامت به مركز التجارة الدولي ITC للتدابير غير الجمركية في بعض الدول العربية بخلاف دول الخليج – "Making integration work – company perspectives on Non-tariff measures in Arab states".

- عدم الاعتراف بالشهادات الصادرة من السلطات المحلية، وانخفاض مستوى التنسيق.
- عدم شفافية المعايير الأجنبية وعدم شفافية معايير المطابقة.
- صعوبة استيفاء متطلبات الهوية والجودة والأداء والأمور التقنية الأخرى.

❖ **التحديات المرتبطة بتدابير إثبات المنشأ:**

- تطبيق التعريفات التفضيلية.
- تعقد وصعوبة تطبيق إجراءات إصدار شهادات المنشأ.
- شروط الدفع والتدابير المالية الأخرى.
- ارتفاع رسوم إصدار الشهادات القنصلية، والتصديقات، والضرائب، والرسوم الأخرى المفروضة على الواردات.
- ارتفاع وتفاوت رسوم التصدير، التسجيل، التراخيص، فضلاً عن الآثار السلبية لآليات الدعم وتأثيرها غير المباشر على تفاوت تسعير السلع والخدمات من بلد لآخر.

❖ **التحديات المرتبطة بالتخليص الجمركي والإجراءات الجمركية، ويتمثل أهمها في:**

- عدم ملائمه البنية التحتية والافتقار إلى الأداء العالي للخدمات الجمركية.
- عدم توافر عددٍ كافٍ من الكوادر الفنية الكفؤة عالية التدريب والتخصص.
- كثرة التغيرات في الإجراءات الجمركية المطبقة وعدم نشر تحديثات عن التخليص الجمركي والوثائق المطلوبة.
- غياب التنسيق بين الهيئات والمؤسسات المعنية بالتجارة في البلد الواحد.
- اتسام الإجراءات الجمركية بالبيروقراطية، وطول فترة التنفيذ.

- **موقف تسهيل التجارة في الدول العربية**

يعد تخفيض تكاليف التجارة عاملاً أساسياً في تمكين اقتصاديات الدول العربية من المشاركة بفعالية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وكذلك تطوير دور التجارة كمحرك أساسي للنمو والتنمية المستدامة. وقد أدى التخفيض النسبي للتعريفات الجمركية للدول العربية إلى تخفيض تكاليف التجارة مما أدى إلى لجوء بعض الدول للتدابير غير التعريفية لتعويض الانخفاض في التعريفات الجمركية.

اكتسبت مواضيع تسهيل التجارة، بما فيها التجارة الإلكترونية، أهمية متزايدة بعد دخول اتفاقية تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في 22 فبراير عام 2017. ووفقا لتوقعات منظمة التجارة العالمية، فعند التنفيذ الكامل لالتزامات الدول بإطار اتفاقية تسهيل التجارة، من المتوقع أن تنخفض تكاليف التجارة بحوالي 14 في المائة، وزيادة التجارة العالمية بنحو تريليون دولار أمريكي، كما أنه يتوقع أن تعود معظم هذه المكاسب للدول النامية والأقل نمواً[15].

[15] WTO Annual report, " Overview of developments in international trade environment ", October 2021, https://www.wto.org/english/news_e/news21_e/OV24.pdf

من هنا برزت أهمية اتفاقية تسهيل التجارة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، والتي ترتكز على مبادئ الشفافية، والتبسيط، والتنسيق لأغراض تيسير حركة التجارة العالمية. تهدف اتفاقية تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية إلى تقليص الاستخدام غير الأمثل للتدابير غير الجمركية، وتحسين البنية التحتية الجمركية والخدمات اللوجستية، وتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية والتخليص الجمركي، وتشجيع الاعتماد على الإجراءات غير الورقية في إتمام المعاملات التجارية.

- **إجراءات ومعايير دراسة واحتساب تسهيل التجارة في أي دولة**

1. قياس درجة الشفافية (Transparency): تعد الشفافية أحد أهم ركائز تسهيل التجارة حيث تعزز عملية الانفتاح على الإجراءات التجارية، من خلال الكشف عن المعلومات والقوانين المتاحة وأي تحديثات تطرأ على استخدامها بسهولة. فيما يلي أهم الإجراءات التي تدعم تحسين مؤشر الشفافية في الدولة:

   - نشر إجراءات التصدير والاستيراد على المواقع الإلكترونية.
   - تمكين المهتمين من مراجعه القوانين والإجراءات قبل إصدارها.
   - الإعلان المسبق عن أي قوانين أو إجراءات سيتم إصدارها.
   - الإعلان المسبق عن تصنيفات التعريفات الجمركية والمنشأ للسلع المستوردة.
   - وجود آليه مستقلة للاستئناف على تقديرات الرسوم الجمركية.

2. الإجراءات المستندية (Formalities): يهدف وضع هذا المعيار إلى تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير والعبور، وتقليل وتبسيط المتطلبات المستندية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور، وكذلك تبني أفضل ممارسات الأعمال الدولية، وتوافر التقنيات. فيما يلي أهم الإجراءات التي تدعم تحسين مؤشر الإجراءات المستندية:
   - خلق آليات لإدارة المخاطر.
   - إجراء معالجات ما قبل وصول البضائع.
   - التدقيق ما بعد التخليص الجمركي.
   - استقلاليه إجراءات التخليص الجمركي عن إجراءات تطبيق الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى.
   - اعتماد قبول نسخ غير أصليه من مستندات التصدير/ الاستيراد.
   - تطبيق إجراءات الشحنات العاجلة.
   - تطبيق إجراءات المشغلين المعتمدين.

3. التعاون المؤسسي (Institutional arrangement and cooperation): يهدف هذا المعيار إلى إنشاء لجنه وطنية لتسهيل التجارة في الدولة، وكذلك التأكيد على أهمية التعاون المؤسسي بين جميع الجهات ذات الصلة بتسهيل التجارة. يتم قياس بعض الظواهر للوقوف على درجة التعاون المؤسسي، من أهمها:

- وجود لجنه وطنية لتسهيل التجارة.
- وجود إطار تشريعي أو إجراءات على مستوى المؤسسات للتعاون بين الجهات المعنية بتسهيل التجارة والتجارة عبر الحدود.
- قيام الجهات الحكومية بتفويض المهام لهيئات الجمارك.

4. التجارة الرقمية (Paperless Trade): يتعلق هذا المعيار بقدرة الدولة على تطبيق التقنيات الحديثة، من حيث توافر شبكات الاتصالات، والإنترنت، ووجود منظومة الشباك الواحد المتكاملة. تقاس درجة تقدم التجارة الرقمية في الدولة عن طريق قياس مدى توافر التقنيات الآتية:

- وجود نظام جمركي آلي.
- وجود اتصال بشبكة الانترنت لدى كل الجهات المعنية بالتجارة عبر الحدود، بما يسهل الاتصال فيما بينهم.
- استحداث وتطوير منظومة الشباك الواحد.
- تطبيق التخليص الجمركي الإلكتروني.
- إتاحة إصدار تصريحات التصدير والاستيراد بصورة إلكترونية.
- إصدار بيانات الشحن الجوي بصورة إلكترونية.
- الإصدار الإليكتروني لشهادات المنشأ التفضيلية.
- تطبيق نظام الدفع الإلكتروني للرسوم الجمركية وأي مصاريف أخرى.
- تطبيق نظام رد المصاريف الجمركية بطريقه إليكترونية.

5. التجارة الرقمية عبر الحدود (Cross Boarders paperless Trade) : يهتم هذا المعيار بوجود القوانين الداعمة، والبنية التحتية المؤسسية اللازمة لدعم التجارة الرقمية، ليس فقط داخل الدولة بل على المستوى الدولي، ذلك من خلال قياس توافر المنظومات التالية في الدولة:

- وجود القوانين والإجراءات الخاصة بالعمليات الإلكترونية.
- وجود هيئات معترف بها لإصدار الشهادات.
- إمكانية التبادل الإلكتروني لشهادات المنشأ.
- إمكانية التبادل الإلكتروني لشهادات الصحة العامة والصحة الحيوانية والنباتية.
- إمكانية التبادل الإلكتروني لمستندات التخليص الجمركي.
- التحصيل الإلكتروني لمدفوعات تمويل التجارة.

وفقاً للمسح العالمي الذي تم بواسطة هيئه الأمم المتحدة عن إجراءات تسهيل التجارة والتجارة الرقمية للدول العربية وشمال أفريقيا، يستعرض الجدول رقم (8) النسب الإجمالية لمعايير تسهيل التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة مع دول الخليج والدول المتقدمة:

**الجدول رقم (6):**
**النسب الإجمالية لمعايير تسهيل التجارة الخمسة**

| | الدول العربية وشمال افريقيا | دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية | الدول المتقدمة |
|---|---|---|---|
| الشفافية | %66.19 | %100 | %95.5 |
| الإجراءات المستندية | %61 | %97.92 | %81.8 |
| التعاون المؤسسي | %62.7 | %94.4 | %84.4 |
| التجارة الرقمية | %52.65 | %75.9 | %83.5 |
| التجارة الرقمية عبر الحدود | %29.76 | %30.56 | %57.6 |
| اجمالي إجراءات تسهيل التجارة | %53.53 | %78.49 | %81.86 |

**المصدر:** الأمم المتحدة، (2021). "المسح العالمي لتسهيل التجارة".

- **المحددات الخاصة بمقومات تسهيل التجارة للدول العربية**

يتناول هذا الجزء بشكل أكثر تفصيلاً بعض المحددات الخاصة بمقومات تسهيل التجارة للدول العربية فرادى، بما يتضمن تفاصيل معايير تسهيل التجارة الخمسة بالنسبة لبعض الدول العربية مقارنة بأكثر الدول تقدما في هذه المجالات و هي: أستراليا، نيوزيلاندا، بلجيكا، وذلك وفقاً لبيانات عام 2021.

**الجدول رقم (7):**
**مؤشرات الأداء العام لتسهيل التجارة للدول العربية فرادى**
**وبعض الدول ذات الترتيب الأعلى ضمن المؤشرات**

**نسب مئوية (%)**

| الدولة | الشفافية | الإجراءات المستندية | التعاون المؤسسي | التجارة الرقمية | التجارة الرقمية عبر الحدود | النسبة العامة لإجمالي مؤشرات تسهيل التجارة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| استراليا | 100 | 100 | 100 | 100 | 83.3 | 96.7 |
| نيوزيلاندا | 100 | 100 | 88.8 | 96.3 | 94.4 | 96.7 |
| بلجيكا | 100 | 95.8 | 100 | 88.8 | 94.4 | 94.6 |
| قطر | 93.3 | 95.8 | 100 | 100 | 77.7 | 93.5 |
| الامارات | 86.6 | 95.8 | 88.8 | 100 | 77.7 | 91.4 |
| السعودية | 100 | 100 | 88.8 | 77.7 | 61.1 | 84.9 |
| المغرب | 100 | 100 | 33.3 | 88.8 | 61.1 | 82.8 |
| البحرين | 100 | 95.8 | 100 | 74 | 0 | 72.4 |
| تونس | 66.6 | 79.1 | 100 | 74 | 50 | 72 |
| الأردن | 86.6 | 83.3 | 66.6 | 74 | 38.8 | 70.9 |
| السودان | 60 | 66.6 | 77.7 | 66.6 | 66.6 | 66.6 |
| موريتانيا | 40 | 54.1 | 55.5 | 77.7 | 33.3 | 54.8 |
| لبنان | 66.6 | 75 | 22.2 | 55.5 | 22.2 | 52.6 |
| سوريا | 53.3 | 29.1 | 100 | 48.1 | 50 | 49.9 |
| اليمن | 60 | 58.3 | 77.7 | 25.9 | 27.7 | 45.1 |
| مصر | 46.6 | 66.6 | 55.5 | 37 | 16.6 | 44.1 |
| جيبوتي | 40 | 50 | 66.6 | 29.6 | 11.1 | 36.5 |
| جزر القمر | 53.3 | 54.1 | 22.2 | 29.6 | 0 | 33.3 |
| الصومال | 53.3 | 33.3 | 66.6 | 11 | 0 | 26.8 |
| العراق | 60 | 16.6 | 88.8 | 0 | 11 | 24.7 |
| فلسطين | 40 | 0 | 0 | 22.2 | 5.5 | 13.9 |
| **اجمالي الدول العربية** | **66.19** | **61** | **62.7** | **52.65** | **29.76** | **53.53** |

**المصدر:** الأمم المتحدة، (2021). "المسح العالمي لتسهيل التجارة".

تتصدر دولتي قطر والإمارات مؤشرات تسهيل التجارة بنسب تفوق 90 في المائة، بل وتقترب من الدول المتقدمة، تليهم السعودية والمغرب. تأتي في الفئة الثالثة كلاً من البحرين وتونس والأردن بمؤشرات متقاربة (70-72 في المائة)، كما تتشابه مؤشرات السودان وموريتانيا ولبنان. تلي ذلك، مؤشرات سوريا واليمن ومصر. بصفة عامة، فإن معظم الدول العربية لا زالت تفتقر لمعايير التجارة الرقمية عبر الحدود أو توافر البنية التحتية المؤسسية والتشريعية لعمليات التجارة الرقمية، الجدول رقم (9).

تعتبر الخدمات اللوجستية مكونًا مهماً لتسهيل التجارة، يشمل توافر وجود البنية التحتية المتعلقة بالتجارة (الموانئ، والمطارات، والطرق، والسكك الحديدية)، فضلاً عن تطور وجودة الخدمات اللوجستية مثل النقل بالشاحنات، والتخزين والشحن. يقيس مؤشر الأداء اللوجستي (Logistics Performance Index- LPI) للبنك الدولي كفاءة الخدمات اللوجستية.

**الجدول رقم (8):**
**مؤشر وتصنيفات الأداء اللوجيستي للدول العربية**
**مقارنه بالدول الأعلى تصنيفاً في العالم للعام 2018***

| الدولة | ترتيب التصنيف العالمي LPI | مؤشر أداء الخدمات اللوجستية | مؤشر كفاءة التخليص الجمركي | مؤشر جودة البنية التحتية | مؤشر تنافسية الخدمات اللوجستية | مؤشر مراقبة الشحنات | مؤشر كفاءة الوقت والوصول |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المانيا | 1 | 4.2 | 4.09 | 4.37 | 4.31 | 4.24 | 4.39 |
| السويد | 2 | 4.05 | 4.05 | 4.24 | 3.98 | 3.88 | 4.28 |
| بلجيكا | 3 | 4.04 | 3.66 | 3.98 | 4.13 | 4.05 | 4.41 |
| الامارات | 11 | 3.96 | 3.63 | 4.02 | 3.92 | 3.96 | 4.38 |
| قطر | 30 | 3.47 | 3 | 3.38 | 3.42 | 3.56 | 3.7 |
| عمان | 43 | 3.2 | 2.87 | 3.16 | 3.05 | 2.97 | 3.8 |
| السعودية | 55 | 3.01 | 2.66 | 3.11 | 2.86 | 3.17 | 3.3 |
| البحرين | 59 | 2.93 | 2.67 | 2.72 | 2.86 | 3.01 | 3.29 |
| الكويت | 63 | 2.86 | 2.73 | 3.02 | 2.8 | 2.66 | 3.37 |
| مصر | 67 | 2.82 | 2.6 | 2.82 | 2.82 | 2.72 | 3.19 |
| لبنان | 79 | 2.72 | 2.38 | 2.64 | 2.47 | 2.8 | 3.18 |
| الاردن | 84 | 2.69 | 2.49 | 2.72 | 2.55 | 2.77 | 3.18 |
| جيبوتي | 90 | 2.63 | 2.35 | 2.79 | 2.25 | 2.85 | 3.15 |
| تونس | 105 | 2.57 | 2.38 | 2.1 | 2.3 | 2.86 | 3.24 |
| جزر القمر | 107 | 2.56 | 2.62 | 2.25 | 2.21 | 2.93 | 2.8 |
| المغرب | 109 | 2.54 | 2.33 | 2.43 | 2.49 | 2.51 | 2.88 |
| الجزائر | 117 | 2.45 | 2.13 | 2.42 | 2.39 | 2.6 | 2.76 |
| السودان | 121 | 2.43 | 2.14 | 2.18 | 2.51 | 2.51 | 2.62 |
| موريتانيا | 135 | 2.33 | 2.2 | 2.26 | 2.19 | 2.47 | 2.68 |
| سوريا | 138 | 2.3 | 1.82 | 2.51 | 2.29 | 2.37 | 2.44 |
| اليمن | 140 | 2.27 | 2.4 | 2.12 | 2.26 | 2.16 | 2.43 |
| العراق | 147 | 2.18 | 1.84 | 2.03 | 1.91 | 2.19 | 2.72 |
| ليبيا | 154 | 2.11 | 1.95 | 2.25 | 2.05 | 1.64 | 2.77 |

* الدول مرتبة وفقا للتصنيف العالمي لمؤشر الكفاءة اللوجستية، وتتراوح جميع المؤشرات من (1-5) ، حيث 1 الأقل كفاءه و5 الأكثر كفاءه.
**المصدر:** البنك الدولي، (2018). "مؤشر الخدمات اللوجستية".

بحسب آخر إصدار للمؤشر خلال عام 2018 حلّت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 11 عالمياً لأداء مؤشر الخدمات اللوجستية، وهو ما يجعلها الأعلى تصنيفاً وفق هذا المؤشر في المنطقة. هذا وتتباين الدول العربية في مؤشرات كفاءه الخدمات اللوجستية بشكل واضح. تلي دولة الإمارات العربية المتحدة دولة قطر في المركز 30، ثم سلطنة عُمان في المركز 43. هذا وتتقارب كلا من السعودية والبحرين والكويت ومصر في أداء الخدمات اللوجستية.

بالنسبة لمؤشرات التجارة عبر الحدود، فتعتمد بصورة أساسية على عنصري الوقت والتكلفة الخاصين بالإجراءات المتعلقة بعمليات التصدير والاستيراد، فضلاً عن إجراءات فرعية تتعلق بالامتثال الوثائقي، والامتثال لقوانين العبور والمرور والنقل المحلي، الجدول رقم (9).

**الجدول رقم (9):**
**مؤشر التجارة عبر الحدود**

| الدولة | مؤشر التجارة عبر الحدود | الوقت اللازم للتصدير (بالساعات) | تكلفة التصدير (دولار أمريكي) |
|---|---|---|---|
| النمسا | 100 | 0 | 0 |
| بلجيكا | 100 | 0 | 0 |
| كرواتيا | 100 | 0 | 0 |
| المغرب | 85.6 | 6 | 156 |
| عمان | 84.1 | 28 | 279 |
| الاردن | 79 | 53 | 131 |
| البحرين | 78.7 | 59 | 47 |
| السعودية | 76 | 37 | 319 |
| تونس | 74.6 | 12 | 375 |
| الامارات | 74.1 | 27 | 462 |
| قطر | 71.5 | 25 | 382 |
| جزر القمر | 66.9 | 51 | 651 |
| ليبيا | 64.7 | 72 | 575 |
| موريتانيا | 60.3 | 62 | 749 |
| جيبوتي | 59.4 | 72 | 605 |
| لبنان | 57.9 | 96 | 480 |
| الكويت | 52.6 | 84 | 665 |
| مصر | 42.2 | 48 | 258 |
| الجزائر | 38.4 | 80 | 593 |
| سوريا | 29.8 | 84 | 1113 |
| العراق | 25.3 | 85 | 1118 |
| السودان | 19 | 180 | 967 |
| الدول العربية وشمال افريقيا | 61.8 | 52.5 | 441.8 |
| أوروبا ووسط اسيا | 87.3 | 16.1 | 150 |
| الدول الافريقية Sub Saharan Africa | 53.6 | 97.1 | 603.1 |

**المصدر:** البنك الدولي (2021)، تقرير بيئة الأعمال.

تتقدم المملكة المغربية في التجارة عبر الحدود، حيث يصل الوقت المستغرق في عمليات التصدير إلي ست ساعات فقط، ذلك بسبب الإجراءات المحدثة التي تبنتها المملكة مؤخراً فيما يخص عمليات التجارة الرقمية والشباك الواحد. تلي المغرب في الوقت المستغرق في انجاز عمليات التصدير دول: تونس،

وقطر، والإمارات، وعُمان، حيث تستغرق إجراءات التصدير فترة تتراوح بين 12 و24 ساعة، في حين تستغرق عمليات التصدير حوالي يومين في كلاً من السعودية ومصر والأردن. كما تستغرق ما يقرب من 4 أيام في كل من لبنان والجزائر وسوريا، وحوالي أسبوع في السودان.

أما فيما يخص تكلفة التصدير، فتعد البحرين من أقل الدول تكلفة للتصدير حيث لا تتجاوز تكلفة عملية التصدير 47 دولاراً، تليها الأردن، والمغرب، ومصر، بتكلفة تتراوح بين 100 و300 دولار أمريكي. في حين تبلغ التكلفة في سورية والسودان والعراق بين 950 و1120 دولار أمريكي.

- **فيما يلي ملخص لأهم الإجراءات والتحسينات التي اتخذتها الدول العربية مؤخراً في مجال تسهيل التجارة وتسهيل الإجراءات الجمركية[16]:**

- **دولة الإمارات العربية المتحدة :**

✓ تحسين وتبسيط الإجراءات اللوجستية بما ساهم في تمكين الإمارات من الوصول إلى المرتبة 11 عالميًا لأداء مؤشر الخدمات اللوجستية، وهي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
✓ ربط آلي بين المنافذ الجمركية والإدارة الرئيسية للجمارك، إضافة إلى توافر حوسبة كاملة للإجراءات الجمركية في كافة المنافذ الجمركية بالدولة.
✓ استخدام وسائل التفتيش بواسطة الأشعة في العديد من المنافذ الجمركية بالإضافة إلى وجود آليات لتحليل المخاطر
✓ تخليص البضائع المكتملة الوثائق في وقت قياسي يتراوح بين عدد من الدقائق إلى عدة ساعات، ويعتمد ذلك على طبيعة السلع التي يتم تخليصها، ومعظم المعاملات يتم إنجازها خلال دقائق.
✓ تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال تقليص الوقت اللازم للتصدير عن طريق الرقمنة الكاملة لشهادات المنشأ، وتخفيض تكلفة الاستيراد عن طريق إصدار شهادات المطابقة التي تغطي شحنات متعددة.

- **مملكة البحرين:**

✓ العمل على استكمال إجراءات التنفيذ التشغيلي لنظام الأحكام المسبقة للتصنيف والمنشأ.
✓ تسريع إجراءات التصدير من خلال نشر ماسحات ضوئية جديدة.
✓ ربط المنافذ الجمركية من خلال نظام آلي، واعتماد التحديث الدوري للتقنيات المستخدمة فيها.

- **المملكة العربية السعودية:**

✓ تطبيق منظومة الفوترة الإلكترونية، وهي إجراء يهدف إلى تحويل عملية إصدار الفواتير والإشعارات الورقية إلى عملية إلكترونية تسمح بتبادل الفواتير والإشعارات المدينة والدائنة ومعالجتها بصيغة

[16] المصادر:
- تقرير " سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية" – صندوق النقد العربي – العدد 66-2020
- تقرير أداء الاعمال للعام 2020 –مجموعه البنك الدولي.
- الجهات الحكومية المعنية في الدول المذكورة.

الكترونية منظمة بين البائع والمشتري بتنسيق إلكتروني متكامل. سيتم تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية على مرحلتين، المرحلة الأولى "مرحلة الإصدار" ستطبق من 4 ديسمبر 2021، لكل المكلفين المسجلين في ضريبة القيمة المضافة (باستثناء المكلفين غير المقيمين في المملكة) ومن ينيب عن المكلف بإصدار الفاتورة. إصدار الفواتير الإلكترونية سيكون مماثل لإصدار الفواتير في الوقت الحالي ولكن من خلال نظام فوترة إلكتروني متوافق وتكون الفاتورة متضمنة لكل العناصر المطلوبة بناءً على نوع الفاتورة

- ✓ استحداث منظومة النافذة الواحدة "فسح"، وهو ما يعد تتويجاً للجهود التي بدأتها المملكة منذ عام 2017، حيث كانت الجمارك السعودية تشارك بنشاط في رقمنه إجراءات التخليص والتعامل مع الشحنات. تم تطوير نظام "فسح" كنظام وطني إلكتروني لإدارة عمليات التجارة عبر الحدود، تعمل كبيئة نافذة واحدة، وتربط جميع المنظمات المشاركة في تنظيم التجارة مثل البيئة والتجارة والزراعة والجمارك وسلطة الموانئ.
- ✓ دمج نظام "فسح" في حلول تقنية أكثر تقدما تدعم البلوكتشين، مما يمكّن جميع المنظمات المشاركة في الشحن البحري الدولي من تبادل أحداث ووثائق الشحن بشكل بسيط وآمن في الوقت الفعلي، حيث تم في 13 مايو 2019، خروج أول شحنة تمت إدارتها من خلال الآلية الجديدة. غادرت الشحنة من ميناء الملك عبد العزيز في الدمام في طريقها إلى روتردام، في حين تم استلام بياناتها ووثائقها والتعامل معها من قبل جميع الوكالات المرتبطة بـ "فسح".
- ✓ توسيع مناطق الإيداع وإعادة التصدير ( Bonded Zones )، التي تسمح للشركات بتخزين البضائع لمدة ثلاث سنوات، يمكن خلالها استيراد البضائع أو تصديرها أو إعادة تصديرها.
- ✓ إنشاء منطقتان لإعادة التصدير تعملان في المملكة في جدة والدمام، تتعامل مع حاويات إعادة الشحن، وتوفر خدمات وضع العلامات والتعبئة والعلامات التجارية، فضلاً عن القيام بمناولة البضائع المحلية للتصدير دون وجهة نهائية معلنة، وتسمح للمستثمرين الأجانب بتخزين البضائع دون الحاجة إلى تسجيل تجاري، كما تسمح بنقل البضائع بين محاور النقل الجوي والبحري والبرية. تم خلال النصف الثاني من عام 2020، استكمال الجهود الرامية لافتتاح منشأة ثالثة في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية برابغ على بعد 160 كم شمال جدة.
- ✓ تبني برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO)، والذي كان أحد مكونات اتفاقية كيوتو الخاصة بتسهيل التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. برنامج AEO هو نظام امتثال واعتماد مصمم لمساعدة الشركات في سلسلة التوريد - بما في ذلك شركات النقل ووكلاء الشحن والتخليص والمصدرين والمستوردين - لتلقي معاملة تفضيلية في الموانئ مع تقليل مخاطر عمليات التفتيش واستخدام الجمارك الافتراضية المستودعات.
- ✓ تطبيق برنامج التخليص المحسن(ICP) ، الذي يهدف إلى تبسيط عمليات التخليص الجمركي من خلال التقديم الإلكتروني قبل الوصول وإتمام عمليات التفتيش في غضون 24 ساعة. يقلل البرنامج عدد المستندات الداعمة المطلوبة إلى اثنتين فقط (الفاتورة وبوليصة الشحن)، والتي يجب تقديمها من خلال "فسح". يمكن للتجار تتبع شحناتهم من خلال تطبيق " مسار".

- **دولة قطر:**

✓ إنشاء نظام النافذة الجمركية الواحدة " النديب"، والذي يمكن الوصول إليه عبر الموقع الإلكتروني الخاص به ( https://www.gac.com/qatarأو الهواتف المحمولة. يحتوي النظام على 24 وحدة تتعامل مع جميع جوانب العملية الجمركية، مثل التسجيل، التخليص المسبق، البيان الجمركي، البيانات الجمركية، التفتيش، إدارة المخاطر، البريد السريع، أمتعة الركاب غير المصحوبة، حركة المركبات التتبع، والتنقل بين الموانئ، والدخول المؤقت، ودور الرسوم الجمركية، والتدقيق اللاحق للتخليص.

✓ تضمين النظام لآلية ربط مستخدمي النظام (المستوردين والمصدرين ووكلاء الجمارك والناقلين) بالوزارات الحكومية والهيئات المعنية.

- **المملكة المغربية:**

✓ توفير وتعزيز بنية تحتية متطورة بالمنافذ الجمركية مدعمة بالأجهزة المتطورة، مثل أجهزة المسح الضوئي لإنجاز عمليات مراقبة المنتجات المستوردة والمصدرة للجهات المعنية في الحدود بما في ذلك الجمارك، والإدارات المكلفة بالمراقبة.

✓ العمل بقاعدة البيانات الجمركية المحوسبة على الإنترنت (BADR)، والتي أدت إلى رفع مستوى حوسبة الإجراءات الجمركية إلى أكثر من 90 في المائة.

✓ إدخال بعض التسهيلات عبر الحدود مثل أنظمة الدفع الإلكتروني لرسوم الموانئ وتسهيل التخليص الجمركي غير الورقي وزيادة ساعات العمل بالموانئ.

- **دولة فلسطين:**

✓ تطبيق نظام x-ray scanners باستراحة المسافرين في مدينه أريحا.

✓ اتخذت إدارة الجمارك الفلسطينية عدد من الإجراءات لتسهيل التجارة في هذه المعابر، واعتمدت على نظام استهداف المخاطر لتسهيل عمليه التخليص الجمركي بهذه المعابر في وقت لا يتجاوز يومي عمل.

- **الجمهورية اليمنية:**

✓ العمل على مشروع الاستقرار والنجاح الاقتصادي لليمن (YESS) والذي يهدف الى دعم مصلحة الجمارك اليمنية في تطبيق نظام آلي في ميناء عدن يتيح التقديم الإلكتروني، ومراجعة النماذج الجمركية للبضائع المصرح عنها. تم تصميم النظام باستخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) العالمية، كنظام متكامل لإدارة الجمارك لعمليات التجارة والنقل الدولية في بيئة آلية حديثة.

✓ تبني الحكومة اليمنية تنفيذ شروع YESS الذي يضمن نجاح تطبيق منظومة " ASYCUDA World"، التي تدمج جميع سياسات ومتطلبات الجمارك والتجارة والضرائب ذات الصلة في البلاد.

يتضمن المشروع أيضاً إنشاء نافذة إلكترونية واحدة للمستخدمين، تعمل على مواءمة جميع النماذج واللوائح الجمركية المختلفة من جهات حكومية متعددة لتبسيط وتسريع عملية التخليص الجمركي.

- **دولة الكويت:**

✓ تطبيق نظام تحسين المخاطر الجمركية ونظام إدارة وتنفيذ التخليص الجمركي بطريقه إلكترونية.
✓ إطلاق برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد.

- **سلطنة عُمان:**

✓ إطلاق منظومة النافذة الواحدة "بيان"، وهو نظام بيانات جمركي إلكتروني لجميع الإجراءات والعمليات الجمركية، حيث يمكّن العملاء من إنهاء جميع التعاملات الجمركية إلكترونيًا.
✓ تطوير البنية التحتية في ميناء صحار بالإضافة إلى عمليات تطوير عمليات التفتيش على أساس المخاطر والتخليص اللاحق التدقيق.

- **جمهورية مصر العربية:**

✓ إصدار مرسوم وزير المالية رقم 2021/38، بشأن التسجيل قبل الشحن بموجب نظام النافذة الواحدة الجديد (نافذة) الذي يسعى إلى تحديث وأتمتة إدارة الجمارك، وتبسيط الإجراءات، وتقليل أوقات التخليص. يشترط المرسوم تقديم مستندات الشحن للهيئات المصرية في منافذ الدخول من خلال نظام النافذة الواحدة قبل 48 ساعة من وصول الشحنة.
✓ تطبيق مصر نظام جديد للتخليص المسبق لتسهيل التجارة وتحسين الجمارك من خلال نظام معلومات الشحن المتقدم. يتطلب هذا النظام الجمركي الجديد تقديم جميع المستندات ذات الصلة قبل 48 ساعة من وصول الشحنات.

- **الجمهورية التونسية:**

✓ **إنشاء نظام إلكتروني جمركي يعرف بـ (Trade Net)** بهدف تسهيل إجراءات التجارة الخارجية والنقل الدولي للبضائع، وضمان إمكانية تتبعها، وتقليل الوقت الذي تقضيه البضائع في الموانئ.

- **المملكة الأردنية الهاشمية:**

✓ توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء المنصة الرقمية للتجارة العالمية المدعومة بتقنية البلوكتشين، يتم من خلالها تبادل المعلومات بين الشركاء، وتبسيط عمليات الشحن وتفريغ البضائع في الموانئ، ومن شانها أيضاً المساهمة في تبادل البيانات والوثائق والمعلومات، وتبسيط إجراءات الإفراج عن البضائع والشحنات، وتبادل

المعلومات الفنية، وتعزيز التبادلات الاقتصادية والتجارية، وتعزيز التعاون والتواصل، لتمكين الشركات من نقل البضائع عبر الحدود الدولية بأكبر قدر من الشفافية والأمان.

- ✓ بدء إجراءات العمل على إنشاء منطقة تجريبية في مركز جمارك العقبة لنقل البضائع عبر محطة حاويات العقبة.

- **جمهورية جيبوتي:**

- ✓ إطلاق نظام مجتمع الموانئ الجيبوتي (Djibouti Ports Community System -DPCS)، الذي يغطي موانئ Doraleh , Ghoubet , Tadjourah، حيث سيسهم هذا النظام في الاستجابة لجميع الطلبات المقدمة من خلال نظام DPCS في غضون 60 دقيقة، ويتم تخصيص الرصيف خلال 60 دقيقة.
- ✓ إضافة خاصية الدفع عبر الإنترنت من خلال بطاقة DPCS، حيث كان يتعين في السابق سداد جميع المدفوعات في الموقع بموجب شيك مصرفي.

- **الجمهورية الإسلامية الموريتانية:**

- ✓ إنشاء نافذة واحدة تسمى "الرسوم والضرائب الفردية" (RTU) 6 لدفع الرسوم والتي تتصل بسلسلة التخليص الجمركي.
- ✓ توسيع نطاق استخدام نظام الجمارك الآلي (اسيكودا) ASYCUDA ++ في كافة المنافذ الجمركية لتبسيط الإجراءات الجمركية.

- **دولة قطر:**

- ✓ العمل على بناء نظام النافذة الواحدة بهدف تسهيل التجارة وتحسين بيئة الأعمال ولعب دور التنسيق بين أصحاب المصلحة.

- **جمهورية القُمُر المتحدة:**

- ✓ العمل على بناء نظام النافذة الواحدة بهدف تسهيل التجارة وتحسين بيئة الأعمال ولعب دور التنسيق بين المتعاملين في التجارة الخارجية، والجهات الحكومية المعنية.

- **جمهورية العراق:**

- ✓ توقيع اتفاقية مع منظمة الأونكتاد في 27 مايو 2021 لإنشاء منظومة الشباك الواحد، بغرض تحديث وأتمته الإجراءات الجمركية.

- ✓ تضمين الاتفاقية تمويل مشروع إنشاء وتنفيذ نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) لإصلاح وأتمتة عملية التخليص الجمركي في دولة العراق.

### 3) واقع التجارة الخارجية والبينية العربية للفترة (2000-2020): المؤشرات، التوزيع الجغرافي، والهيكل السلعي

انطلاقا من الدور الحيوي والهام الذي تلعبه التجارة الخارجية كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي الدولي، ومصدر رئيس للنقد الأجنبي، تحرص الدول على مواكبة التطورات في الأسواق العالمية، وتحسين قدراتها التنافسية، من خلال تطوير مُنتجاتها لتواكب المواصفات العالمية، بغرض الاستدامة، وزيادة حصتها في الأسواق المُستهدفة. وتواجه الدول بعض التحديات بإطار تعزيز وتنمية تجارتها الخارجية من أهمها: عدم الاستغلال الأمثل للقدرة على التصدير، بسبب انخفاض مستوى الخدمات في الموانئ والمطارات، أو ارتفاع تكلفة تمويل الصادرات، أو كلاهما معاً. كما يمثل ضعف القدرة على إنتاج السلع ذات الطلب العالي في الأسواق العالمية، الناتج عن ارتفاع السلع الأولية والوسيطة في عملية الإنتاج، وضعف خبرات العمالة، وتدني دور حجم الإنفاق على البحوث والدراسات، تحدياً إضافياً يعيق جهود الدول الرامية لتعزيز وتنمية تجارتها الخارجية.

يعتبر تركّز الصادرات السلعية من أحد الأسباب الأساسية لمُعوقات تنافسية الصادرات السلعية للدول، حيث يُشير إلى عدم قُدرة الدول على تنوع تجارتها السلعية، والاعتماد على عدد مُحدود من المُنتجات التي تُمثل نسبة عالية من إجمالي صادراتها السلعية، بالتالي انخفاض ميزتها النسبية. كما تعتبر الميزة النسبية (RCA) من مقومات تنافسية مُنتجات الدول في الأسواق العالمية، وتُشير إلى قدرتها على إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية تُمَكِنها من منافسة منتجات الدول الأخرى في الأسواق المعنية. إضافة إلى ذلك، يستخدم الاقتصاديين والقائمين على وضع وتنفيذ سياسات التجارة الخارجية مؤشرات تقييم أداء وكفاءة التجارة الخارجية كأحد أهم الأدوات المستخدمة في قياس تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق سواءً المحلية منها أو العالمية، ويعملون على استخدام هذه المؤشرات في قياس مدى اندماج وتتطابق هيكل التجارة الخارجية للدول مع متطلبات الأسواق الدولية والشركاء التجاريين.

لقد زاد اهتمام متخذي القرار الاقتصادي بأهمية قياس مؤشرات التجارة الخارجية ومدى ارتباطها بالنمو الاقتصادي، خاصة أن إزالة القيود على حركة التجارية الخارجية يلعب دوراً هاماً في زيادة الصادرات السلعية التي من شأنها أن تُساهم في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي. تُشير الإحصاءات إلى أن التجارة البينية العربية مازالت متواضعة مقارنة مع الشركاء التجاريين بالرغم من قيام الدول العربية بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تعمل على إزالة القيود على حركة التجارة الخارجية بين الدول العربية.

من هذا المنطلق، يختص هذا الجزء من الدراسة بإلقاء الضوء على واقع التجارة العربية، ومؤشراتها، والهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي، من واقع بيانات (Trade-map)[17] الخاص بمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إضافة إلى قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، وذلك سعياً لتلمس السبيل نحو الوصول لآفاق أرحب للتجارة العربية البينية، وما يتطلبه ذلك من جهود.

- **تحليل التجارة الخارجية في الدول العربية**

تراجع حجم التجارة السلعية الإجمالية العربية بنحو 24 في المائة في عام 2020، لتسجل حوالي 1,421 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 1,871 مليار دولار في عام 2019، بسبب تداعيات جائحة فيروس (كوفيد19) على حركة التجارة العالمية وتعطل سلاسل التوريد العالمية بسبب توقف غالبية الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وذلك للحد من انتشار الجائحة.

من جانب آخر، تراجعت الصادرات السلعية للدول العربية الإجمالية بنحو 30 في المائة لتبلغ قيمتها حوالي 711.6 مليار دولار في عام 2020، مقارنة بحوالي 1,015 مليار دولار في عام 2019، بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، متأثرة بتداعيات جائحة فيروس (كوفيد-19)، كما شهدت الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية انخفاضاً بنحو 17 في المائة لتبلغ قيمته حوالي 709.6 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بنحو 855.9 مليار دولار أمريكي في عام 2019[18]، شكل رقم (2).

**شكل رقم (2)**
**حجم التجارة الخارجية الإجمالية في الدول العربية (2010 - 2020)**

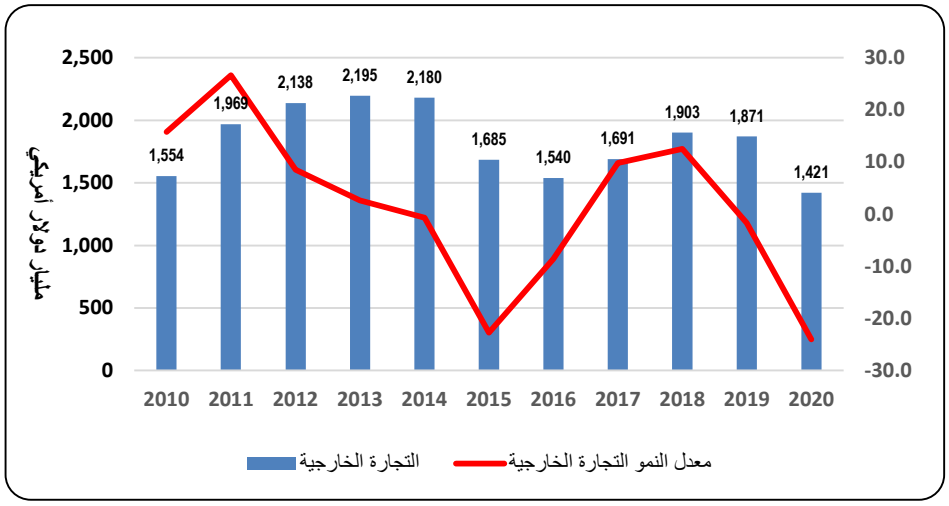


**المصدر:** قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد

[17] www.trademap.org.
[18] قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

كما تأثرت حركة التجارة الخارجية في الدول العربية خلال الأعوام الماضية بعدة عوامل أدت إلى انكماشها في بعض الفترات وانتعاشها في البعض الآخر، ويعزى عدم استدامة أداء التجارة الخارجية العربية لتركز الصادرات السلعية العربية، حيث تستحوذ الصادرات النفطية على أكثر من 50 في المائة من إجمالي الصادرات العربيـــة، وبالتالي تُحدَّد توجهات التجارة العربية الخارجية وأدائها بحسب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، شكل رقم (3).

**شكل رقم (3)**
**حصة صادرات النفط في الدول العربية من إجمالي الصادرات السلعية العربية**
**(2020 - 2011)**

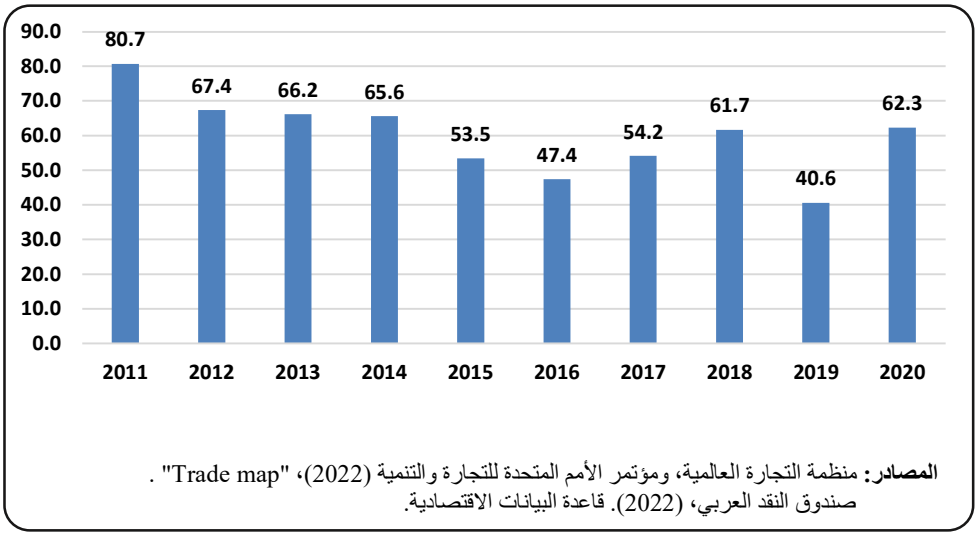


**المصادر:** منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2022)، "Trade map" .
صندوق النقد العربي، (2022). قاعدة البيانات الاقتصادية.

- **اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية**

تعتبر دول آسيا أهم شريك تجاري للدول العربية، حيث بلغت حصة الصادرات السلعية للدول العربية إلى دول منطقة آسيا حوالي 54 في المائة من إجمالي الصادرات العربية في عام 2020، مقارنة بنحو 57 في المائة في عام 2019، ويعزى التراجع في حركة التجارة الخارجية، بسبب تداعيات جائحة فيروس (كوفيد-19) التي ساهمت في تراجع أسعار النفط من 64 دولار للبرميل إلى نحو 41.5 دولار أمريكي للبرميل عام 2020. في حين بلغت حصة الواردات من دول آسيا حوالي 34.6 في المائة من إجمالي الواردات العربية. في المقابل، لا يتعدى متوسط حجم الصادرات السلعية البينية العربية 11.2 في المائة لمتوسط الفترة الزمنية (2018-2020). في حين تبلغ متوسط حصة واردات الدول العربية من دول الاتحاد الأوروبي حوالي 24.7 في المائة لمتوسط الفترة (2018-2020)، جدول رقم (10).

من جانب آخر، استحوذت صادرات النفط على 56 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية إلى دول منطقة آسيا لتبلغ قيمتها حوالي 213.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020. في حين بلغت حصة صادرات الوقود المعدني حوالي 30.1 في المائة من إجمالي الصادرات العربية للعالم عام 2020. في المركز الثاني حلّت صادرات الأحجار الكريمة واللؤلؤ الطبيعي بحصة بلغت

نحو 9 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية إلى دول منطقة آسيا وما قيمته حوالي 34.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقابل 35.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

تراجعت الصادرات العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2020 إلى حوالي 85.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 125.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019، بسبب تراجع أسعار النفط وتداعيات جائحة كوفيد-19، حيث يعتبر الوقود المعدني أهم السلع التي تستوردها دول الاتحاد الأوروبي من الدول العربية، بحصة بلغت حوالي 39 في المائة في عام 2020، مقارنة بنحو 52 في المائة عام 2019. وحلّت الآلات والتجهيزات الكهربائية والأحجار الكريمة في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي في عام 2020.

**الجدول رقم (10):**
**اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (2018-2020)**

| | المساهمة في الصادرات من إجمالي الصادرات (%) | | | متوسط الفترة (2018-2020) (%) | المساهمة في الواردات من إجمالي الواردات (%) | | | متوسط الفترة (2018-2020) (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2018 | 2019 | 2020 | | 2018 | 2019 | 2020 | |
| **العالم** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | | **100.0** | **100.0** | **100.0** | |
| **الدول العربية** | 10.4 | 11.1 | 13.3 | 11.6 | 13.8 | 13.0 | 12.8 | 13.2 |
| **الاتحاد الأوروبي** | 15.6 | 18.6 | 13.1 | 15.8 | 26.6 | 25.2 | 22.4 | 24.7 |
| **الولايات المتحدة** | 5.5 | 5.8 | 3.5 | 4.9 | 7.5 | 7.1 | 6.4 | 7.0 |
| **آسيا** | 54.0 | 56.9 | 53.9 | 54.9 | 36.3 | 35.4 | 32.0 | 34.6 |
| - اليابان | 8.3 | 7.9 | 7.3 | 7.8 | 2.5 | 2.5 | 2.4 | 2.5 |
| - الهند | 9.9 | 10.7 | 11.3 | 10.6 | 6.1 | 5.5 | 5.3 | 5.7 |
| - الصين | 12.8 | 14.4 | 16.4 | 14.5 | 12.9 | 14.1 | 17.3 | 14.8 |
| - باقي دول آسيا | 23.0 | 24.0 | 18.8 | 22.0 | 14.8 | 13.3 | 6.9 | 11.7 |
| **باقي دول العالم** | 14.4 | 7.7 | 16.2 | 12.8 | 15.8 | 19.3 | 26.4 | 20.5 |

**المصادر:** - صندوق النقد العربي، (2021). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".
- صندوق النقد الدولي (2021)، "اتجاهات التجارة الخارجية".

**الجدول رقم (11):**
**أهم صادرات السلعية العربية إلى منطقة آسيا (2010 - 2020)**

| رمز السلعة | السلعة | أهم الصادرات السلعية (مليون دولار أمريكي) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2010 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| **27** | الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها | 211,047 | 115,919 | 81,624 | 105,918 | 148,624 | 171,923 | 213,900 |
| **71** | اللؤلؤ الطبيعي أو المستنبت، والأحجار الكريمة أو شبه الكريمة، والمعادن الثمين | 26,931 | 32,642 | 33,907 | 42,815 | 33,708 | 35,353 | 34,260 |
| **39** | البلاستيك ومصنوعاته | 13,830 | 16,079 | 16,924 | 19,320 | 22,417 | 21,491 | 19,567 |
| **29** | الكيماويات العضوية | 8,051 | 12,267 | 9,260 | 11,941 | 16,232 | 15,215 | 12,270 |
| **76** | الألمنيوم ومصنوعاته | 5,282 | 8,489 | 6,524 | 7,187 | 7,076 | 6,248 | 7,603 |
| **72** | 6- الحديد والصلب | 7,972 | 3,459 | 3,183 | 3,463 | 5,567 | 7,056 | 5,844 |
| **إجمالي الصادرات للدول آسيا** | | 383,358 | 326,140 | 288,331 | 308,305 | 585,767 | 577,149 | 383,369 |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2022)، "Trade map" .

**الجدول رقم (12):**
**أهم صادرات السلعية العربية إلى الإتحاد الأوروبي**
**(2020-2015)**

| الرمز | السلعة | الصادرات السلعية (مليون دولار أمريكي) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| 27 | الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والثروات البرية والشمع المعدني. | 53,442 | 47,675 | 54,729 | 70,974 | 65,848 | 33,084 |
| 85 | الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 7,124 | 7,459 | 9,302 | 10,337 | 10,781 | 8,993 |
| 71 | اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 5,102 | 5,586 | 5,009 | 5,048 | 3,706 | 6,093 |
| 62 | مواد اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكروشيه. | 3,841 | 4,074 | 4,333 | 4,701 | 4,456 | 3,942 |
| 87 | العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 2,883 | 3,331 | 4,045 | 4,653 | 4,437 | 3,662 |
| 39 | البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 4,217 | 3,756 | 4,102 | 4,803 | 4,337 | 3,340 |
| 76 | الألمنيوم والمواد المصنوعة منه. | 2,090 | 2,144 | 2,563 | 2,765 | 2,510 | 2,348 |
| 08 | الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ. | 954 | 1,034 | 1,243 | 1,545 | 1,590 | 1,867 |
| 07 | النباتات الصالحة للأكل وبعض الجذور والأدران. | 1,126 | 1,116 | 1,406 | 1,439 | 1,773 | 1,704 |
| 29 | الكيماويات العضوية. | 2,039 | 1,425 | 1,709 | 2,584 | 2,302 | 1,656 |
| 61 | مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكروشيه. | 1,467 | 1,488 | 1,671 | 1,728 | 1,595 | 1,437 |
| 31 | الاسمدة. | 1,303 | 1,261 | 1,292 | 1,361 | 1,249 | 1,374 |
| **إجمالي الصادرات السلعية العربية إلى دول الإتحاد الأوروبي** | | **101,880** | **97,206** | **111,622** | **136,229** | **125,766** | **85,692** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2022)، "Trade map" .

- **هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية على مستوى مجموعات السلع**

يعتبر الوقود المعدني أهم الصادرات السلعية للدول العربية إلى الأسواق العالمية، حيث استحوذ على حصة تفوق 55 في المائة خلال الأعوام الثلاث السابقة (2018 - 2020). من جانب آخر، تتأثر صادرات الوقود المعدني بطريقة مباشرة بالصدمات الخارجية المتعلقة بأسعار النفط وحجم الإنتاج، فقد بلغت حصتها حوالي 55 في المائة في عام 2020، مقارنة بنحو 58.1 في المائة عام 2019، نتيجة تراجع أسعار النفط وحجم إنتاجه في الدول العربية بسبب الجائحة.

فيما حلّت صادرات السلع المُصنَّعة، التي تشمل المجموعات (5-8)[19] في المرتبة الثانية بحصة بلغت 27 في المائة في عام 2020، مقارنة بنحو 28 في المائة في عام 2019، الجدول رقم (13) .

[19] حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية الإصدار الرابع Standard International Trade Classification .

**الجدول رقم (13):**
**الهيكل السلعي لأبواب الصادرات والواردات الإجمالية للدول العربية**

(نسبة مئوية)

| | الصادرات الإجمالية | | | | الواردات الإجمالية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2018 | 2019 | 2020 | متوسط الفترة (2018-2020) | 2018 | 2019 | 2020 | متوسط الفترة (2018-2020) |
| **السلع الزراعية** | **7.3** | **8.0** | **7.9** | **7.7** | **18.9** | **19.4** | **18.0** | **18.8** |
| **الوقود المعدني والمعادن الأخرى** | **63.1** | **58.1** | **55.0** | **58.7** | **13.5** | **13.4** | **11.8** | **12.9** |
| **المصنوعات** | **26.3** | **27.9** | **26.8** | **27.0** | **63.1** | **64.2** | **60.7** | **62.7** |
| المـــواد الكيماويـــة | 8.3 | 8.6 | 8.5 | 8.5 | 8.9 | 8.8 | 8.2 | 8.6 |
| مصنوعات أساسية | 5.0 | 6.0 | 5.3 | 5.4 | 15.9 | 17.4 | 17.2 | 16.8 |
| الآلات ومعدات النقل | 6.9 | 7.3 | 6.9 | 7.0 | 29.6 | 29.8 | 27.3 | 28.9 |
| مصنوعات متنوعة أخرى | 6.1 | 6.0 | 6.1 | 6.1 | 8.7 | 8.2 | 8.0 | 8.3 |
| **سلع غير مصنفة** | **3.3** | **6.0** | **10.3** | **6.5** | **4.5** | **3.0** | **9.5** | **5.7** |
| **المجمـــــوع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

**المصدر:** صندوق النقد العربي، (2022). قاعدة البيانات الاقتصادية.

فيما يتعلق بالتجارة العربية البينية، فقد استحوذت تجارة منتجات السلع المُصَنَّعة، ضمن المجموعات (5-8) على المرتبة الأولى، بحصة بلغت حوالي 55 في المائة في عام 2020، وحل في المرتبة الثانية تجارة السلع الزراعية وخاصة المجموعات (1 و2 و4) بحصة بلغت 19.3 في المائة، فيما استحوذت صادرات الوقود المعدني على المركز الثالث في هيكل التجارة الخارجية البينية بحصة بلغت 13.2 في المائة في عام 2020، جدول رقم (14).

**الجدول رقم (14):**
**الهيكل السلعي لأبواب الصادرات والواردات البينية العربية**

(نسبة مئوية)

| | الصادرات البينية | | | | الواردات البينية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2018 | 2019 | 2020 | متوسط الفترة (2018-2020) | 2018 | 2019 | 2020 | متوسط الفترة (2018-2020) |
| **السلع الزراعية** | **19.7** | **20.1** | **19.3** | **19.7** | **20.8** | **21.6** | **20.1** | **20.8** |
| **الوقود المعدني والمعادن الأخرى** | **17.2** | **15.8** | **13.2** | **15.4** | **25.9** | **25.8** | **23.8** | **25.2** |
| **المصنوعات** | **58.3** | **58.9** | **55.0** | **57.4** | **46.2** | **46.8** | **43.5** | **45.5** |
| المـــواد الكيماويـــة | 18.1 | 18.5 | 17.0 | 17.9 | 12.2 | 12.3 | 12.0 | 12.2 |
| مصنوعـــات أساسيـــة | 18.2 | 18.3 | 16.9 | 17.8 | 17.6 | 17.7 | 16.2 | 17.2 |
| الآلات ومعـــدات النقل | 9.9 | 10.0 | 10.0 | 10.0 | 9.9 | 9.8 | 9.0 | 9.6 |
| مصنوعـات متنوعـة أخرى | 12.1 | 12.1 | 11.1 | 11.8 | 6.5 | 7.0 | 6.3 | 6.6 |
| **سلـــع غير مصنفة** | **4.6** | **5.1** | **12.0** | **7.2** | **7.3** | **5.6** | **13.0** | **8.6** |
| **المجمـــــوع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

**المصدر:** صندوق النقد العربي، (2021). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

- **هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية على مستوى الفصول**

على مستوى فصول التجارة الإجمالية حسب التصنيف المنسق[20]، تبلغ حصة التجارة الإجمالية[21] لأهم 11 سلعة نحو 60 في المائة من إجمالي التجارة السلعية العربية إلى العالم في عام 2020، واستحوذت تجارة منتجات الوقود المعدني على نحو 31 في المائة من إجمالي التجارة العالمية مع الدول العربية، بما قيمته 398.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بنحو 32 في المائة، ما قيمته 481.3 مليار دولار أمريكي في عام 2017. أما في جانب الصادرات السلعية، فقد بلغت حصة صادرات الوقود المعدني حوالي 56 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية عام 2020، مقارنة بنحو 53 في المائة في عام 2017. حلّت صادرات الأحجار الكريمة في المركز الثاني بحصة بلغت نحو 8 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية العربية لعام 2020، ما قيمته 55.1 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 54 مليار دولار أمريكي عام 2017. حلّ في المركز الثالث صادرات البلاستيك والمواد المصنعة منه بقيمة بلغت 28.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بنحو 28.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017، الجدولين رقمي (15 و16).

**الجدول رقم (15):**
**أهم صادرات السلعية العربية إلى العالم (مليون دولار أمريكي)**
**(2020- 2017)**

| رمز السلعة | المنتجات | الصادرات الإجمالية | | | | الواردات الاجمالية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| '27 | الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والثروات البرية والشمع المعدني. | 481,341 | 672,289 | 410,486 | 398,702 | 53,239 | 74,325 | 71,117 | 37,747 |
| '71 | اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 54,334 | 52,539 | 58,483 | 55,086 | 68,525 | 66,683 | 70,244 | 29,763 |
| '39 | البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 28,934 | 34,076 | 32,561 | 28,460 | 23,449 | 26,041 | 24,661 | 20,987 |
| '29 | الكيماويات العضوية. | 14,355 | 20,322 | 18,481 | 14,734 | 7,505 | 8,368 | 8,795 | 7,224 |
| '85 | الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 36,234 | 40,797 | 43,582 | 13,925 | 97,659 | 90,006 | 91,457 | 64,880 |
| '76 | الألمنيوم والمواد المصنوعة منه. | 13,419 | 14,356 | 12,975 | 13,651 | 6,062 | 6,984 | 6,562 | 5,587 |
| '31 | الاسمدة. | 8,077 | 10,481 | 10,153 | 11,007 | 1,051 | 1,276 | 1,494 | 1,388 |
| '72 | الحديد والصلب. | 4,525 | 7,421 | 8,531 | 6,982 | 20,315 | 24,397 | 21,189 | 17,032 |
| '28 | المواد الكيميائية غير العضوية، المركبات العضوية وغير العضوية في المعادن الثمينة، الأحجار الكريمة، العناصر المشعة والنظائر. | 4,400 | 7,193 | 6,799 | 6,568 | 5,906 | 7,317 | 7,598 | 4,274 |
| '87 | العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 21,360 | 21,745 | 18,693 | 5,501 | 66,430 | 66,255 | 70,633 | 48,500 |
| '62 | مواد اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكروشيه. | 6,238 | 6,786 | 6,531 | 5,178 | 8,113 | 8,146 | 8,544 | 6,683 |
| **الإجمالي** | | 904,529 | 1,083,870 | 1,015,036 | 711,576 | 786,472 | 819,109 | 855,948 | 709,611 |

**المصادر:** منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2022)، "Trade map"، وصندوق النقد العربي (2022)، قاعدة البيانات الاقتصادية.

[20] الواردة في جدول رقم (5).
[21] الصادرات + الواردات.

على مستوى التجارة البينية تشير الإحصاءات[22]، إلى أن التجارة لأهم 15 سلعة متبادلة بين الدول العربية بلغت نحو 73 في المائة عام 2020. يعتبر الوقود المعدني أهم سلعة متبادلة في التجارة البينية، بحصة بلغت نحو 8 في المائة من إجمالي الصادرات العربية البينية، ما قيمته حوالي 8 مليار دولار أمريكي عام 2020، مقارنة بنحو 10 في المائة عام 2017. في المرتبة الثانية حلّت تجارة البلاستيك بحصة بلغت نحو 5.9 في المائة من إجمالي التجارة البينية عام 2020، مقارنة بنحو 6.3 في المائة في عام 2017. في المرتبة الثالثة والرابعة حلّت تجارة اللآلئ والأحجار الكريمة والنفيسة، وتجارة الحديد والصلب بحصة بلغت 5.8 و3 في المائة على الترتيب في عام 2020، مقارنة بنحو 14.3 و2.5 في المائة على الترتيب في عام 2017.

**الجدول رقم (16):**
**واردات الدول العربية البينية من السلع الغذائية والأساسية الأبواب (1 إلى 4)**
**(مليون دولار أمريكي)**

| الأبواب | السلع | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| I | الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية. | 4,859 | 4,129 | 4,341 | 4,583 | 3,907 | 2,943 |
| II | منتجات النباتات. | 4,260 | 3,635 | 4,026 | 4,037 | 4,257 | 2,950 |
| III | الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومنتجات تفككها. | 940 | 1,025 | 951 | 916 | 797 | 591 |
| IV | منتجات صناعة الأغذية، المشروبات، المشروبات الروحية والخل؛ التبغ.. الخ. | 7,560 | 7,154 | 9,115 | 8,748 | 8,924 | 4,364 |
| إجمالي الواردات من السلع الغذائية والاساسية البينية | | 17,619 | 15,942 | 18,433 | 18,284 | 17,886 | 10,849 |
| إجمالي الواردات السلعية | | 104,483 | 116,828 | 102,846 | 112,884 | 111,588 | 91,033 |
| **حصة واردات السلع الغذائية الإجمالية من إجمالي الواردات بدون النفط** | | **13.5** | **14.0** | **13.9** | **14.9** | **15.3** | **15.4** |

**المصدر:** منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2022)، "Trade map" ، وصندوق النقد العربي (2022)، قاعدة البيانات الاقتصادية.

- **واردات الدول العربية من السلع الغذائية والأساسية**

بلغ إجمالي واردات الدول العربية من السلع الغذائية والأساسية، من الأسواق العالمية حوالي 91.0 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وتم تغطية 9.1 في المائة من السلع الغذائية من الأسواق العربية، أي ما قيمته 10.8 مليار دولار أمريكي. كما تشير الإحصاءات إلى تراجع حصة واردات الدول العربية البينية من 15.4 إلى 9.1 في المائة، ويعزى ذلك إلى تداعيات جائحة كوفيد-19، وما أسفرت عنه من حالات إغلاق عدد كبير من الأسواق العربية، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع الغذائية من خارج الأسواق العربية.

[22] الواردة في جدول رقم (18).

**الجدول رقم (17):**
**أهم الصادرات السلعية العربية البينية (مليون دولار أمريكي)**
**(2020 - 2015)**

| رمز | المنتجات | الصادرات البينية | | | | الواردات البينية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| 27 | الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والثروات البرية والشمع المعدني. | 10,695 | 10,761 | 12,831 | 7,816 | 26,221 | 32,859 | 34,390 | 12,626 |
| 39 | البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 6,492 | 7,975 | 7,529 | 5,617 | 6,850 | 7,746 | 7,411 | 5,348 |
| 71 | اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 16,747 | 13,166 | 12,486 | 5,371 | 13,317 | 10,392 | 10,853 | 5,365 |
| 72 | الحديد والصلب. | 2,330 | 4,179 | 3,949 | 2,808 | 2,968 | 4,787 | 4,107 | 2,811 |
| 76 | الألمنيوم والمواد المصنوعة منه. | 2,256 | 2,984 | 2,518 | 1,943 | 2,464 | 3,031 | 2,426 | 1,924 |
| 85 | الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 16,125 | 19,270 | 19,038 | 1,842 | 8,177 | 10,298 | 9,071 | 1,841 |
| 04 | منتجات الألبان، بيض الطيور، العسل الطبيعي، منتجات الطعام ذات المنشأ الحيواني غير المصنفة في مكان آخر. | 2,538 | 2,816 | 2,506 | 1,827 | 2,835 | 2,915 | 2,409 | 1,827 |
| 73 | المواد المصنوعة من الحديد والصلب. | 2,469 | 3,645 | 3,622 | 1,430 | 2,997 | 3,271 | 3,074 | 1,455 |
| 84 | المفاعلات النووية، والمراجل، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها. | 8,123 | 10,434 | 10,432 | 1,284 | 3,941 | 4,725 | 5,409 | 1,260 |
| 30 | المنتجات الصيدلانية. | 1,900 | 2,293 | 2,130 | 1,280 | 1,924 | 1,946 | 1,670 | 1,369 |
| 48 | الورق والكرتون والمواد المصنوعة من اللباب أو الورق أو الكرتون. | 1,334 | 1,747 | 1,716 | 1,174 | 1,492 | 1,758 | 1,654 | 1,186 |
| 08 | الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ. | 1,566 | 1,961 | 2,078 | 1,155 | 1,536 | 1,721 | 1,963 | 1,298 |
| 19 | مستحضرات الحبوب، الأزهار، النشاء والحليب ومنتجات | 1,013 | 1,259 | 1,421 | 1,092 | 1,313 | 1,323 | 1,407 | 1,090 |
| 74 | النحاس والمواد المصنوعة منه. | 1,094 | 1,928 | 1,787 | 1,085 | 1,547 | 1,698 | 1,749 | 1,079 |
| 33 | الزيوت العطرية، الراتينجيات، العطور، مستحضرات التجميل والزينة. | 1,791 | 3,047 | 3,379 | 1,027 | 1,564 | 1,864 | 2,009 | 1,066 |
| **إجمالي الصادرات البينية** | | **108,081** | **112,274** | **112,522** | **94,462** | **102,846** | **112,884** | **111,588** | **91,033** |

**المصدر:** منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2022)، "Trade map"، وصندوق النقد العربي (2022)، قاعدة البيانات الاقتصادية.

## 4) مؤشرات ومقومات تعزيز التجارة الخارجية، ووضعية الدول العربية وفق هذه المؤشرات والمقومات

تهدف مؤشرات أداء التجارة الخارجية إلى تقييم القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة محلياً، ودورها في التجارة الخارجية، ومدى قبول هذه المنتجات في الأسواق العالمية، وكذلك قدرتها على تغطية النقص في الأسواق المحلية والخارجية. كما يهتم صانعو السياسات الاقتصادية بمؤشرات قياس أداء التجارة الخارجية، للوقوف على مدى تكامل التجارة الخارجية مع الدول الأخرى والتكتلات

الاقتصادية. فيما يلي بعض المؤشرات واسعة الاستخدام لقياس أداء التجارة الخارجية، وتطبيقاتها على الدول العربية.

❖ **مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي في الدول العربية (Import Penetration Ratio)**

يقيس هذا المؤشر نسبة تغطية الواردات (Import Penetration Ratio) للطلب المحلي، وقد يطلق عليه (مؤشر التغلغل) حيث يتم احتساب الطلب المحلي من خلال طرح الصادرات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي والواردات، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$IPR = \frac{Import}{GDP - (Export + Import)}$$

ويشير ارتفاع IPR إلى زيادة تغطية الطلب المحلي من الواردات السلعية من الأسواق العالمية. كما يمكن قياس المؤشر على مستوى سلعي، مثال ذلك، يمكن قياس مؤشر تغلغل الواردات من المنتجات الزراعية، وبالتالي من خلال قسمة الواردات من المنتجات الزراعية على الطلب المحلي للمنتجات الزراعية (القيمة المضافة للقطاع الزراعي مطروح منه الصادرات من المنتجات الزراعية ويضاف إليه الواردات من المنتجات الزراعية)، يوضح الجدول التالي مؤشر التغلغل لإجمالي الواردات السلعية للدول العربية.

**الجدول رقم (18):**
**مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي (%)**
**(2020 - 2016)**

| | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 36.4 | 36.9 | 35.8 | 33.8 | 31.7 |
| الإمـــارات | 78.5 | 77.4 | 69.9 | 70.7 | 72.8 |
| البحريـــن | 41.1 | 44.4 | 49.6 | 45.9 | 38.2 |
| تونـــس | 40.8 | 44.7 | 48.3 | 47.1 | 41.8 |
| الجزائـــر | 27.4 | 26.9 | 27.1 | 24.3 | 21.2 |
| الســعودية | 23.3 | 22.4 | 21.8 | 22.4 | 20.1 |
| الســودان | 7.9 | 7.2 | 13.7 | 18.9 | 17.9 |
| سوريـــة | 28.0 | 24.5 | 19.7 | 16.3 | 16.8 |
| العـــراق | 22.7 | 24.3 | 26.8 | 30.1 | 27.3 |
| عُمـــان | 36.0 | 39.8 | 37.6 | 39.3 | 38.2 |
| فلسطـــين | 32.0 | 32.7 | 33.4 | 32.2 | 31.6 |
| قطـــر | 25.3 | 24.2 | 24.2 | 22.0 | 21.4 |
| القُمـــر | 18.2 | 19.6 | 19.5 | 16.6 | 16.1 |
| الكويـــت | 30.0 | 31.0 | 31.2 | 29.6 | 5.9 |
| لبنـــان | 28.3 | 28.0 | 27.6 | 27.2 | 39.4 |
| ليبيـــا | 66.0 | 42.1 | 43.9 | 47.8 | 42.8 |
| مصـــر | 18.7 | 24.2 | 27.0 | 21.9 | 15.8 |
| المغـــرب | 34.2 | 35.0 | 36.1 | 36.2 | 34.0 |
| موريتانـيا | 27.2 | 32.6 | 39.3 | 36.7 | 30.2 |
| اليمـــن | 27.0 | 24.8 | 31.0 | 35.0 | 30.4 |

**المصدر:** صندوق النقد العربي، (2022). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

يتخذ مؤشر تغلغل الواردات اتجاها صعودياً في الإمارات خلال الفترة (2016 - 2020)، حيث بلغ نحو 74 في المائة في المتوسط خلال الفترة المذكورة، وهو ما يعزى إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع التي يتم إعادة تصديرها للأسواق العالمية، وبالتالي يتم إعادة تصدير جزء من الواردات وهو ما يعتبر ميزة نسبية. يشير انخفاض مؤشر تغلغل الواردات في السودان إلى أقل من 20 في المائة خلال الفترة (2016-2020) إلى أن الطلب المحلي يتم تغطيته من الأسواق المحلية. كذلك الوضع في العديد من الدول العربية الأخرى التي ينخفض لديها مؤشر تغلغل الواردات إلى ما دون 30 في المائة، مما يعني أن أكثر من 70 في المائة من الطلب المحلي في الأسواق المحلية يتم تغطيتها من الإنتاج المحلي، والبقية يتم استيرادها من الأسواق العالمية. في الكويت تراجع مؤشر التغلغل بشكل كبير من 30 في المائة عام 2019 إلى 6 في المائة عام 2020، نتيجة الإغلاق التام بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، جدول رقم (18).

### ❖ مؤشر التكامل الاقتصادي (Trade Complementarity Index)

يعد مؤشر تكامل التجارة الخارجية أحد أهم المؤشرات لقياس درجة تكامل التجارة الخارجية بين الدول. فقد أشار Drysdale (1967) إلى أن الفكرة الرئيسة من هذا المؤشر تكمن في قياس مدى تطابق نمط صادرات بلد ما مع نمط واردات بلد آخر، وبالتالي فإنه كلما ارتفعت درجة التشابه بين هذين المكونين لدولتين أو لمجموعة من الدول كلما زادت احتمالية التبادل التجاري بينها، حيث يشير مؤشر (TCI) إلى التداخل بين هيكل صادرات وإمدادات منتج معين لدولة ما مع واردات بلد آخر. كما يحدد المؤشر مدى الانعكاسات الإيجابية للتجارة الخارجية بين الدول في ظل الاتفاقات للتجارة الإقليمية، يأخذ المؤشر في الاعتبار ما إذا كانت الدولتان المعنيتان تتبادلان من بعضها البعض المنتجات التي لدى أحداهما ميزة نسبية فيها.

$$TCI = 100 \times \left[1 - \left(\frac{\Sigma|M_{ik} - X_{ij}|}{2}\right)\right]^1$$

يحسب المؤشر حسب المعادلة الموضحة أعلاه، حيث تشير (M) إلى واردات الدولة (k) من السلعة (i) إلى العالم أو الشريك التجاري، وتشير (X) إلى صادرات الدولة (j) إلى العالم أو الشريك التجاري من نفس السلعة. ويعني ارتفاع قيمة المؤشر (القيمة القصوى 100 في المائة) إلى تعزيز التكامل والعكس في حالة انخفاض قيمته ضعف أو عدم وجود مجال واسع للتجارة بين الشريكين التجاريين.

**الجدول رقم (19):**
**مؤشر التكامل التجارة الخارجية بين الدول العربية بدون الوقود المعدني**

| المؤشر | تكامل التجارة الخارجية للدول العربية (%) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| مؤشر درجة التكامل التجارة الخارجية | 67.0 | 71.0 | 76.7 | 59.7 | 63.3 |

**المصدر:** منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade map".

كما هو مبين في الجدول (19) أعلاه، بلغت قيمة المؤشر بدون النفط حوالي 63.3 في المائة في المائة في عام 2020، مما يدل على وجود درجة كبيرة من التكامل بين الدول العربية. على مستوى المجموعات العربية، كما يشير الجدول إلى وجود درجة تكامل تفوق المتوسط العالمي بين صادرات الدول العربية مع واردات الدول الأخرى في نفس المجموعة بعد استبعاد الوقود المعدني، حيث تتخطي قيمة مؤشر التكامل عن المتوسط العالمي (50 في المائة) مما يعني أن الدول العربية يمكنها تعزيز تغطية أسواقها من السلع والمنتجات العربية مستفيدة بذلك من اتفاقية التجارة العربية الكبرى، والحصول على إعفاءات جمركية للعديد من السلع والمنتجات وبالتالي تخفيض تكلفة الاستيراد.

**الجدول رقم (20):**
**مؤشر التكامل التجارة الخارجية بين الدول العربية المستوردة للنفط بدون الوقود المعدني**

| الصادرات | الواردات | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الدول | مصر | | الأردن | | لبنان | | السودان | |
| | | 2007 | 2019 | 2007 | 2019 | 2007 | 2019 | 2007 | 2019 |
| | مصر | | | 71.9% | 89.0% | 74.3% | 85.9% | 43.9% | 76.0% |
| | الأردن | 80.4% | 80.7% | | | 85.0% | 84.8% | 52.8% | 62.7% |
| | لبنان | 74.3% | 85.9% | 90.2% | 92.9% | | | 55.0% | 70.5% |
| | السودان | 53.7% | 54.2% | 52.8% | 62.7% | 55.2% | 53.6% | | |

**المصدر:** منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

يوضح جدول رقم (21)، درجة التكامل الصادرات والواردات السلعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يلاحظ ارتفاع المؤشر في عام 2019 مقارنة بعام 2007، وإن ظلت النسبة دون 50 في المائة. تعتبر صادرات الإمارات الأقرب لواردات دول مجلس التعاون للدول الخليج العربية.

**الجدول رقم (21):**
**مؤشر تكامل التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدون الوقود المعدني**

(%)

| الصادرات | الواردات | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الدول | الإمارات | | البحرين | | السعودية | | عُمان | | قطر | | الكويت | |
| | | 2007 | 2019 | 2007 | 2019 | 2007 | 2019 | 2007 | 2019 | 2007 | 2019 | 2007 | 2019 |
| | الإمارات | | | 53.8 | 77.1 | 48.4 | 52.1 | 46.9 | 57.0 | 44.7 | 56.1 | 51.1 | 54.2 |
| | البحرين | 41.9 | 58.8 | | | 41.7 | 55.6 | 34.4 | 59.1 | 24.2 | 53.4 | 42.2 | 56.7 |
| | السعودية | 42.9 | 45.5 | 38.7 | 56.1 | | | 28.8 | 36.0 | 24.9 | 32.3 | 34.8 | 34.0 |
| | عُمان | 50.9 | 53.0 | 45.0 | 67.2 | 39.5 | 47.9 | | | 34.7 | 47.6 | 42.2 | 49.6 |
| | قطـــر | 40.2 | 45.9 | 36.0 | 56.5 | 32.1 | 37.2 | 27.8 | 40.9 | | | 33.8 | 38.9 |
| | الكويت | 43.7 | 50.0 | 37.8 | 60.5 | 32.3 | 37.6 | 30.9 | 42.5 | 28.1 | 41.2 | | |

المصدر: محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

من جهة أخرى، تتطابق الصادرات السلعية لكل من تونس والمغرب بدون النفط مع واردات بقية دول المغرب العربي، حيث يلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر التكامل عن مستوى (50 في المائة)، مما يعني أنه بإمكان بقية الدول استيراد بعض احتياجاتها من تونس والمغرب.

**الجدول رقم (22):**
**مؤشر التكامل التجارة الخارجية بين دول المغرب العربي بدون الوقود المعدني**

(%)

| الصادرات | الواردات | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الدول | تونس | | الجزائر | | المغرب | | ليبيا | | موريتانيا | |
| | | 2007 | 2018 | 2007 | 2018 | 2007 | 2018 | 2007 | 2018 | 2007 | 2018 |
| | تونس | | | 88.1 | 92.7 | 91.3 | 85.9 | 88.9 | 89.2 | 88.0 | 94.6 |
| | الجزائر | 50.4 | 52.0 | | | 55.7 | 58.8 | 46.7 | 51.6 | 60.3 | 57.0 |
| | المغرب | 87.5 | 89.4 | 83.0 | 84.2 | | | 80.6 | 85.2 | 91.7 | 89.5 |
| | ليبيا | 51.5 | 52.7 | 45.2 | 46.6 | 56.8 | 59.5 | | | 61.4 | 57.7 |
| | موريتانيا | 51.3 | 89.5 | 44.2 | 46.4 | 55.8 | 59.3 | 46.8 | 52.0 | | |

المصدر: محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

### ❖ مؤشر الميزة النسبية للصادرات السلعية في الدول العربية

يُعتبر مؤشر الميزة النسبية للصادرات ( Revealed Comparative Advantage Index (RCA)) من المؤشرات الهامة لقياس أهمية السلع المعنية لدولة ما في الأسواق العالمية، وتكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد. ويتم احتسابه وفق المعادلة التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{x_{ij} / X_i}{x_{wj} / X_w}$$

كما يحسب إلى جانب مؤشر (RCA) مؤشر التركز على النحو التالي:

$$H = \sqrt{\left(\frac{x_i}{X}\right)^2}$$

وتعني ($x_i$) صادرات الدولة من السلعة (i)، و (X) إجمالي الصادرات السلعية، وتقع القيمة بين (0 و1)، حيث تشير ارتفاع القيمة إلى تركز الصادرات السلعية، في عدد محدد من السلع.

تشير الإحصاءات إلى أن السلع ذات الميزة النسبية لمجموعة الدول العربية تبلغ حوالي 8 سلع من أصل 99 سلعة حسب التنصيف المنسق لعام 2019، ذلك بسبب تركز الصادرات السلعية في الدول العربية نتيجة استحواذ صادرات الوقود المعدني على حصة عالية من إجمالية الصادرات السلعية في الأسواق العالمية، جدول رقم (23).

**الجدول رقم (23):**
**مؤشر الميزة النسبية الظاهرية والتركز الصادرات السلعية للدول العربية**

| المؤشر | عدد السلع ذات الميزة النسبية الظاهرية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| عدد السلع حسب التصنيف المنسق | 8 | 7 | 7 | 7 | 8 |
| مؤشر تركز الصادرات السلعية [1] | 0.5630 | 0.5213 | 0.5594 | 0.6253 | 0.4835 |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".
(1) يشير ارتفاع القيمة عن المتوسط العالمي (0.50) إلى تركز الصادرات السلعية، أي أن الدولة المُصدِّرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع.

### ❖ مؤشر اندماج الصادرات السلعية العربية في الأسواق العالمية

يشير مؤشر اندماج الصادرات السلعية (Intra-Industry Trade -IIT) إلى مدى اندماج صادرات دولة ما مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية. تنحصر قيمة المؤشر بين 0 و1، ويكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة (1)، والعكس عندما تقرب قيمة المؤشر قريبة من (0). يتم قياس المؤشر كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$IIT_i = \frac{\sum (X_i + M_i) - \sum |X_i - M_i|}{\sum (X_i + M_i)}$$

حيث تشير ($X_i$) إلى صادرات الدولة من السلعة (i) إلى الأسواق العالمية، في حين تشير (M) إلى واردات الدولة من السلعة (i) من الأسواق العالمية.

تم احتساب المؤشر استناداً لبيانات الدول العربية من موقع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة الدولية[23]، حيث تبين انخفاض درجة اندماج الصادرات السلعية للدول العربية

[23] www.trademap.org

في الأسواق العالمية، بسبب استحواذ صادرات الوقود المعدني على حصة كبيرة من إجمالي الصادرات السلعية العربية، شكل رقم (4).

**شكل رقم (4)**
**مؤشر اندماج الصادرات السلعية العربية في الاسواق العالمية**
**(2020 - 2015)**

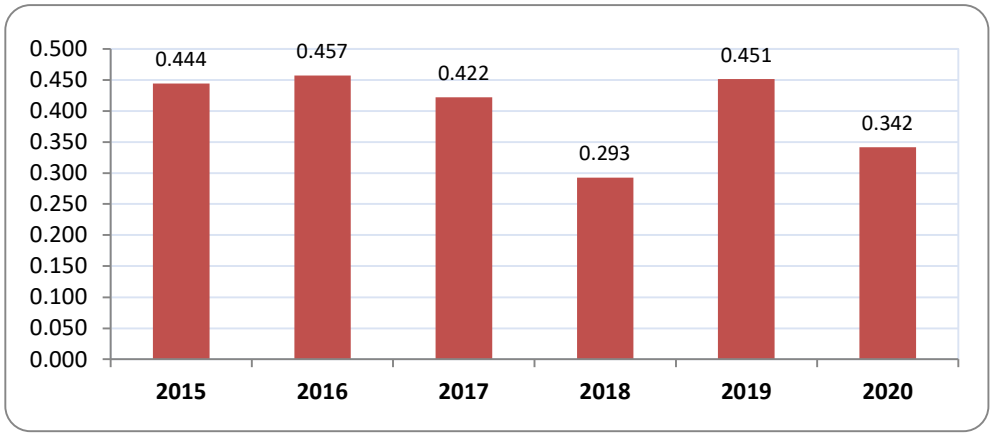


**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

**الجدول رقم (24):**
**مؤشر اندماج صادرات السلعية للدول العربية في الأسواق العربية**

| الدول العربية | مؤشر الاندماج | | | | | متوسط الفترة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2019- 2015 |
| الأردن | 0.332 | 0.372 | 0.331 | 0.319 | 0.339 | 0.338 |
| الإمـــارات | 0.458 | 0.647 | 0.386 | 0.294 | 0.353 | 0.428 |
| البحريـــن | 0.324 | 0.261 | 0.291 | 0.252 | ... | 0.282 |
| تونـــس | 0.290 | 0.295 | 0.308 | 0.301 | 0.250 | 0.289 |
| الجزائـــر | 0.058 | 0.076 | 0.076 | ... | ... | 0.070 |
| الســعودية | 0.511 | 0.550 | 0.501 | 0.521 | 0.457 | 0.508 |
| الســودان | 0.015 | 0.036 | 0.044 | 0.020 | ... | 0.029 |
| عُمـــان | 0.495 | 0.487 | 0.522 | 0.585 | ... | 0.522 |
| قطـــر | 0.300 | ... | 0.288 | 0.149 | 0.240 | 0.244 |
| الكويـــت | 0.457 | 0.425 | 0.441 | 0.405 | ... | 0.432 |
| لبنـــان | 0.446 | 0.380 | 0.478 | 0.530 | 0.492 | 0.465 |
| مصـــر | 0.286 | 0.279 | 0.296 | 0.338 | 0.351 | 0.310 |
| المغـــرب | 0.227 | 0.262 | 0.271 | 0.262 | 0.221 | 0.249 |
| موريتانـيا | 0.044 | 0.075 | 0.043 | 0.055 | 0.023 | 0.048 |
| اليمـــن | 0.198 | 0.120 | ... | ... | ... | 0.159 |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

على مستوى اندماج الصادرات السلعية العربية في الأسواق العربية، تشير الإحصاءات الواردة إلى انخفاض مؤشر درجة اندماج الصادرات السلعية للدول العربية في الأسواق البينية، ويعزى ذلك إلى استحواذ 10 سلعة في التجارة الخارجية البينية على أكثر من 58 في المائة من إجمالي الصادرات

البينية في متوسط خلال الفترة (2015-2019). تعتبر صادرات المنتجات السعودية من أكثر المنتجات اندماجاً في الأسواق العربية، حيث بلغت درجة اندماج الصادرات حوالي 0.522 نقطة (المتوسط العالمي = 0.500) عن متوسط الفترة الزمنية (2015-2019)، جدول رقم (24).

### ❖ مؤشر تنوع الصادرات السلعية العربية في الأسواق العالمية

يتم احساب مؤشر تنوع الصادرات السلعية عن طريق قياس الانحراف المطلق للهيكل التجاري لبلد ما عن الهيكل العالمي، وتقع قيمة مؤشر التنويع بين 0 و1، حيث تشير القيمة عند اقترابها من (1) إلى اختلاف كبير عن النمط العالمي للتجارة الخارجية والعكس إذا اقتربت القيمة من (0)، ذلك وفق المعادلة التالية:

$$s_i = \frac{\sum \left| h_{ij} - h_j \right|}{2}$$

حيث تشير $h_{ij}$ إلى صادرات الدولة (j) من السلعة (i)، في حين تشير $h_j$ حصة السلعة (i) في الأسواق العالمية.

تشير إحصاءات الجدول رقم (29)، إلى تشابه الصادرات السلعية البينية مع نمط التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة 2015-2019، حيث تنخفض قيمة المؤشر في أغلب الدول العربية عن المتوسط العالمي (0.5)، جدول رقم (25).

**الجدول رقم (25):**
**مؤشر تنوع الصادرات السلعية للدول العربية في الأسواق العربية**

| الدول العربية | مؤشر التنوع | | | | | متوسط الفترة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2015-2019 |
| الأردن | 0.492 | 0.494 | 0.560 | 0.531 | 0.564 | 0.564 |
| الإمـــارات | 0.295 | 0.288 | 0.285 | 0.303 | 0.293 | 0.293 |
| البحريـــن | 0.402 | 0.565 | 0.518 | 0.489 | 0.496 | 0.494 |
| تونـــس | 0.424 | 0.476 | 0.494 | 0.451 | 0.430 | 0.455 |
| الجزائـــر | 0.863 | 0.874 | 0.871 | 0.858 | 0.847 | 0.863 |
| السـعودية | 0.386 | 0.408 | 0.454 | 0.422 | 0.454 | 0.425 |
| الســودان | 0.768 | 0.828 | 0.851 | 0.862 | 0.827 | ... |
| عُمـــان | 0.522 | 0.409 | 0.449 | 0.516 | 0.385 | 0.456 |
| قطـــر | 0.627 | 0.639 | 0.611 | ... | 0.632 | 0.627 |
| الكويـــت | 0.372 | 0.406 | 0.398 | 0.424 | 0.450 | 0.410 |
| لبنـــان | 0.331 | 0.420 | 0.434 | 0.459 | 0.426 | 0.414 |
| مصـــر | 0.389 | 0.400 | 0.413 | 0.369 | 0.330 | 0.380 |
| المغـــرب | 0.479 | 0.490 | 0.592 | 0.573 | 0.571 | 0.541 |
| موريتانـيا | 0.457 | 0.470 | 0.530 | 0.505 | 0.451 | 0.483 |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022)."Trade Map".

### 5) قياس فجوة التجارة الخارجية للدول العربية

تفاقم الفجوة بين الصادرات من السلع الأساسية والواردات من نفس السلع، يؤدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري. فيما يلي نسبة تغطية أهم واردات 30 سلعة للدول العربية، ونسبة تغطيتها من الأسواق العربية، ذلك حسب التصنيف المنسق بدون الوقود المعدني، وبالاعتماد على بيانات (Trade map) التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة.

**الجدول رقم (26):**
**نسبة التغطية من الأسواق العربية لأهم الواردات السلعية التي يتم استيرادها من الأسواق العالمية (بدون النفط) (2020- 2018)**

| كود السلعة | المنتجات | الصادرات البينية (مليون دولار أمريكي) | | | الواردات الاجمالية (مليون دولار أمريكي) | | | نسبة الواردات التي يتم تغطيتها من الأسواق العربية (%) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2018 | 2019 | 2020 | 2018 | 2019 | 2020 | 2018 | 2019 | 2020 |
| 84 | الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية والغلايات والقطع المصنوعة منها. | 10,434 | 10,432 | 1,284 | 90,969 | 91,221 | 71,676 | 11.5 | 11.4 | 1.8 |
| 85 | الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 19,270 | 19,038 | 1,842 | 90,006 | 91,457 | 64,880 | 21.4 | 20.8 | 2.8 |
| 87 | العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 6,802 | 7,165 | 677 | 66,255 | 70,633 | 48,500 | 10.3 | 10.1 | 1.4 |
| 71 | اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 13,166 | 12,486 | 5,371 | 66,683 | 70,244 | 29,763 | 19.7 | 17.8 | 18.0 |
| 39 | البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 7,975 | 7,529 | 5,617 | 26,041 | 24,661 | 20,987 | 30.6 | 30.5 | 26.8 |
| 10 | الحبوب. | 131 | 148 | 53 | 20,762 | 20,530 | 19,991 | 0.6 | 0.7 | 0.3 |
| 30 | المنتجات الصيدلانية. | 2,293 | 2,130 | 1,280 | 21,936 | 21,755 | 19,441 | 10.5 | 9.8 | 6.6 |
| 73 | المواد المصنوعة من الحديد والصلب. | 3,645 | 3,622 | 1,430 | 24,294 | 22,834 | 17,513 | 15.0 | 15.9 | 8.2 |
| 72 | الحديد والصلب. | 4,179 | 3,949 | 2,808 | 24,397 | 21,189 | 17,032 | 17.1 | 18.6 | 16.5 |
| 90 | أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس والفحص والتدقيق والآلات الطبية والجراحية والأجزاء والاكسسوارات التابعة لها. | 1,484 | 1,278 | 111 | 14,241 | 15,147 | 13,482 | 10.4 | 8.4 | 0.8 |
| 99 | السلع غير محددة في مكان آخر. | 127 | 52 | 991 | 31,610 | 32,085 | 13,481 | 0.4 | 0.2 | 7.4 |
| 94 | الأثاث، الأسرة، المفارش، حاملات المفارش، الوسائد وما شابهها من الأثاث المحشو، المصابيح وعناصر الإضاءة المماثلة لها غير الداخلة في مكان آخر، الإشارات الضوئية، لوحات الأسماء المضيئة وما يشبهها، الأبنية المسبقة الصنع. | 1,291 | 1,145 | 411 | 10,176 | 10,770 | 10,185 | 12.7 | 10.6 | 4.0 |
| 88 | الطائرات، مركبات الفضاء والأجزاء المصنوعة لها. | 468 | 333 | 49 | 15,668 | 12,686 | 10,185 | 3.0 | 2.6 | 0.5 |
| 04 | منتجات الألبان، بيض الطيور، العسل الطبيعي، منتجات الطعام ذات المنشأ الحيواني غير المصنفة في مكان آخر. | 2,816 | 2,506 | 1,827 | 11,026 | 9,699 | 8,869 | 25.5 | 25.8 | 20.6 |
| 02 | اللحوم وبقايا اللحوم الصالحة للأكل. | 381 | 405 | 211 | 9,021 | 10,014 | 7,980 | 4.2 | 4.0 | 2.6 |
| 38 | سلع كيميائية متنوعة. | 841 | 801 | 451 | 7,981 | 8,239 | 7,526 | 10.5 | 9.7 | 6.0 |
| 48 | الورق والكرتون والمواد المصنوعة من اللباب أو الورق أو الكرتون. | 1,747 | 1,716 | 1,174 | 9,056 | 8,633 | 7,333 | 19.3 | 19.9 | 16.0 |
| 61 | مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكروشيه. | 1,499 | 1,397 | 91 | 8,119 | 8,557 | 7,243 | 18.5 | 16.3 | 1.3 |
| 19 | مستحضرات الحبوب، الأزهار، النشاء والحليب ومنتجات | 1,259 | 1,421 | 1,092 | 5,864 | 6,195 | 5,932 | 21.5 | 22.9 | 18.4 |
| 89 | البواخر والمراكب والهياكل الطافية. | 4,093 | 952 | 744 | 6,419 | 7,498 | 5,885 | 63.8 | 12.7 | 12.6 |
| 76 | الألمنيوم والمواد المصنوعة منه. | 2,984 | 2,518 | 1,943 | 6,984 | 6,562 | 5,587 | 42.7 | 38.4 | 34.8 |
| 12 | البذور الزيتية، والفواكه الزيتية، الحبوب المتنوعة، البذور. | 184 | 207 | 149 | 4,856 | 5,403 | 5,555 | 3.8 | 3.8 | 2.7 |
| 44 | الخشب والمواد الخشبية والفحم الخشبي. | 327 | 276 | 56 | 7,311 | 6,554 | 5,460 | 4.5 | 4.2 | 1.0 |
| **الإجمالي بدون النفط** | | **120,237** | **119,075** | **52,360** | **754,987** | **754,450** | **544,465** | **15.9** | **15.8** | **9.6** |
| **الإجمالي** | | **134,764** | **130,459** | **54,388** | **819,109** | **855,948** | **709,611** | **13.7** | **13.1** | **13.3** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

يوضح الجدول (26) أن السلع الأكثر استيراداً هي:

- الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية والغلايات والقطع المصنوعة منها.
- الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها.
- العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها
- اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة البلاستيك والمواد المصنوعة منها.

تبلغ نسبة تغطية الاحتياجات من هذه السلع من الأسواق العربية في عام 2020 حوالي 1.8 و2.8 و1.8 و18 و26.8 في المائة (ما قيمته 72 و65 و49 و30 و21 مليار دولار أمريكي) على التوالي، مقابل 11.4 و20.8 و10.1 و17.8 و31 في المائة، (قيمته 91 و91 و71 و70 و25 مليار دولار أمريكي) على التوالي في عام 2019، علماً أن نسبة التغطية تراجعت بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، التي ساهمت في تراجع قيمة الصادرات السلعية. جدول رقم (30)، والشكل رقم (5).

**شكل رقم (5)**
**نسبة تغطية أهم خمس سلع يتم استيرادها من الأسواق العربية**
**(2020 - 2018)**

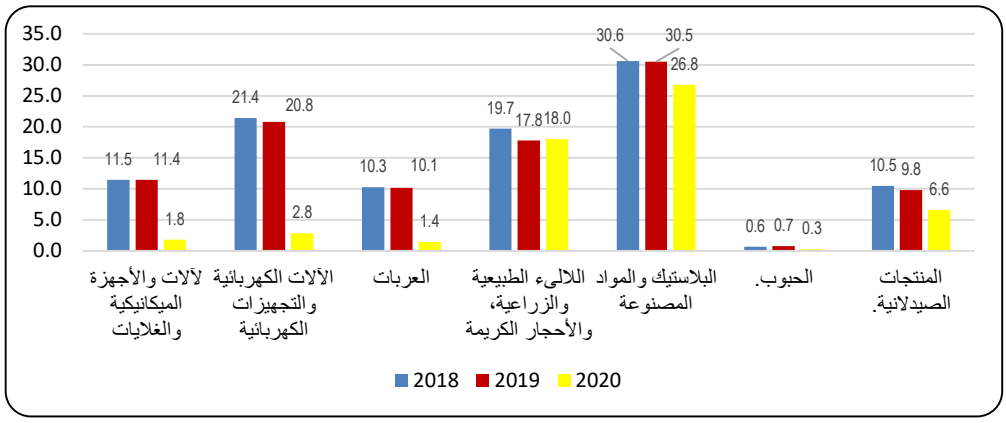


**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022)."Trade Map".

وفيما يخص فجوة التجارة على مستوى الدول العربية فرادى، فهي على النحو التالي:

### 1. الأردن

بلغت قيمة صادرات الأردن السلعية إلى الدول العربية حوالي 3.0 مليار دولار أمريكي في عام 2019، أي ما يعادل حوالي 46 في المائة من إجمالي صادراتها السلعية البالغة 6.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنة بنحو 51.1 في المائة في عام 2015. كما تُصَدِّر الأردن إلى دول مجلس التعاون للدول الخليج العربية حوالي 51 في المائة من إجمالي صادراتها السلعية، وتعتبر المنتجات الصيدلانية من أهم السلع التي تستوردها دول مجلس التعاون من الأردن (238 مليون دولار أمريكي في عام 2019). بالمقابل بلغت صادرات الأردن إلى بقية الدول العربية حوالي 634

مليون دولار أمريكي في عام 2019، واستحوذت المنتجات الصيدلانية على المركز الأول كسلعة مُصْدَّرة لهذه الدول، حيث بلغت قيمة ما استوردته هذه الدول من الأردن حوالي 99 مليون دولار أمريكي في عام 2019، مقارنة بنحو 71 مليون دولار أمريكي في عام 2015. يُشير الجدول رقم (27) إلى أهم المنتجات السلعية التي تصدرها الأردن إلى الدول العربية.

**الجدول رقم (27):**
**هيكل صادرات الأردن إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| أهم ثلاث صادرات سلعية حسب المجموعات العربية | صادرات الأردن إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** | **1,900** | **1,777** | **1,593** | **1,388** | **1,530** |
| المنتجات الصيدلانية. | 241 | 255 | 252 | 225 | 238 |
| النباتات الصالحة للأكل وبعض الجذور والأدران. | 424 | 367 | 333 | 263 | 201 |
| الحيوانات الحية. | 201 | 141 | 165 | 99 | 159 |
| **ثانياً: الدول العربية المستورة للنفط** | **597** | **585** | **592** | **543** | **634** |
| المنتجات الصيدلانية. | 71 | 42 | 60 | 98 | 99 |
| الزجاج والآنية الزجاجية. | 0 | 54 | 26 | 6 | 96 |
| الكيماويات العضوية. | 123 | 112 | 118 | 85 | 77 |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط** | **910** | **710** | **712** | **891** | **832** |
| المنتجات الصيدلانية. | 145 | 215 | 186 | 229 | 210 |
| الصابون ومستحضرات التنظيف العضوية، مستحضرات الغسيل، مستحضرات التزييت، الشموع الاصطناعية، ومستحضرات الشمع، مستحضرات التلميع، الشموع والمواد المشابهة، معاجين النمذجة، شمع الأسنان ومستحضرات الأسنان والجص الأساسي. | 81 | 67 | 61 | 85 | 109 |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 103 | 65 | 67 | 70 | 60 |
| **إجمالي صادرات الأردن السلعية إلى العالم** | **6,616** | **6,160** | **5,978** | **6,105** | **6,496** |
| مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكروشيه. | 1,318 | 1,357 | 1,498 | 1,655 | 1,824 |
| الأسمدة. | 826 | 612 | 657 | 814 | 866 |
| المنتجات الصيدلانية. | 635 | 720 | 668 | 667 | 637 |
| **واردات الأردن السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **2,832** | **2,674** | **2,773** | **2,701** | **2,516** |
| **واردات الأردن السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **16,942** | **16,500** | **17,000** | **16,083** | **15,875** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

### 2. الإمارات

تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهم شريك تجاري للإمارات على مستوى التجارة البينية العربية، حيث بلغت نسبة صادراتها إلى هذه الدول حوالي 59 في المائة من إجمالي صادراتها إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) ونحو 20.7 في المائة من إجمالي صادراتها السلعية الإجمالية، ما قيمته 46 مليار دولار أمريكي في عام 2019، حوالي 58 في المائة (44 مليار دولار أمريكي) في عام 2018. تعتبر الآلات والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها، أهم السلع التي يتم تصديرها إلى دول مجلس التعاون، فقد استوردت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الإمارات ما قيمته 9.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019 مقارنة بنحو 8.2 مليار دولار أمريكي

في عام 2018. في المقابل، قامت الإمارات بتصدير حوالي 20.3 و11.8 مليار دولار أمريكي إلى الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، والدول العربية المستورة للنفط على التوالي عام 2019 مقابل 14 و12 مليار دولار أمريكي عام 2018، حيث تعتبر الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها، أهم المنتجات السلعية التي تصدر لهذه الدول العربية، الجدول رقم (28).

**الجدول رقم (28):**
**هيكل صادرات الإمارات إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| أهم ثلاث صادرات سلعية<br>المجموعات العربية | صادرات الإمارات إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا : دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** | **20,357** | **16,913** | **31,096** | **44,036** | **45,962** |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 1,482 | 1,341 | 7,273 | 8,165 | 9,285 |
| والمراجل والغلايات، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها، والمفاعلات النووية. | 1,649 | 1,484 | 4,214 | 5,918 | 6,524 |
| اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 5,970 | 4,353 | 6,853 | 6,721 | 5,539 |
| **ثانياً: الدول العربية المستورة للنفط** | **4,713** | **4,382** | **9,505** | **12,001** | **11,790** |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 304 | 226 | 2,453 | 3,082 | 3,032 |
| اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 1,001 | 931 | 1,222 | 1,730 | 1,594 |
| والمراجل والغلايات، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها، والمفاعلات النووية.. | 311 | 220 | 885 | 1,209 | 1,119 |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط** | **8,726** | **6,521** | **13,115** | **13,950** | **20,294** |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 1,724 | 707 | 3,620 | 5,079 | 4,505 |
| والمراجل والغلايات، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها، والمفاعلات النووية.. | 482 | 217 | 991 | 1,454 | 1,622 |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 805 | 523 | 1,022 | 1,105 | 1,427 |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم** | **237,975** | **247,493** | **244,360** | **228,469** | **221,984** |
| اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 40,454 | 42,280 | 46,499 | 45,877 | 47,831 |
| السلع غير محددة في مكان آخر. | 134,964 | 144,155 | 91,155 | 59,271 | 45,912 |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 8,045 | 6,643 | 23,621 | 27,321 | 30,491 |
| **واردات الإمارات السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **11,212** | **15,113** | **14,173** | **12,514** | **13,946** |
| **إجمالي واردات الإمارات السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **285,071** | **267,724** | **264,346** | **246,084** | **251,468** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

### 3. البحرين

بلغت واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من البحرين نحو 4.2 مليار دولار أمريكي (بدون الوقود المعدني) في عام 2019، مقابل 3.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتعتبر المعادن النفيسة، صهارة المعادن، والرماد البركاني، واللآلئ الطبيعية والزراعية، والأحجار الكريمة وشبه الكريمة، أهم صادرات البحرين إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغت قيمتهما نحو 992 و493 مليون دولار أمريكي على التوالي عام 2019. أما بالنسبة لصادرات البحرين للدول العربية المستوردة للنفط، فقد بلغت نحو 596 مليون دولار أمريكي في عام 2019،

ويعتبر الألمنيوم ومصنوعاته من أهم السلع التي استوردتها هذه الدول من البحرين، بقيمة بلغت نحو 322 مليون دولار أمريكي في عام 2019. في حين استوردت الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط من البحرين ما قيمته 159 مليون دولار أمريكي في عام 2019، مقابل 97 مليون دولار أمريكي في عام 2018. من جانب آخر، تبلغ نسبة واردات البحرين من الدول العربية إلى إجمالي واردات البحرين (بدون الوقود المعدني) حوالي 38.1 في المائة، (حوالي 4.9 مليار دولار أمريكي) في عام 2019، مقابل 4.5 مليار دولار أمريكي في عام 2018، جدول رقم (29).

**الجدول رقم (29):**
**هيكل صادرات البحرين إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| المجموعات العربية | صادرات البحرين إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **5,893** | **4,083** | **3,658** | **3,685** | **4,184** |
| 1. المعادن النفيسة، صهارة المعادن، الرماد البركاني. | 338 | 711 | 814 | 739 | 992 |
| 2. اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 246 | 191 | 214 | 213 | 493 |
| 3- الألمنيوم ومصنوعاته | 939 | 521 | 455 | 413 | 311 |
| **ثانياً: الدول العربية المستورة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **561** | **410** | **402** | **746** | **596** |
| 1- الألمنيوم ومصنوعاته. | 336 | 228 | 292 | 515 | 322 |
| 2. المعادن النفيسة، صهارة المعادن، الرماد البركاني. | 28 | 22 | 0 | 90 | 117 |
| 3 - المركبات غير الدارجة للسكك الحديدية أو الترام وأجزائها وملحقاتها | 12 | 3 | 8 | 16 | 25 |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **302** | **204** | **88** | **97** | **159** |
| 1. الحديد والصلب | 0.3 | 0 | 0 | 1 | 36 |
| 2. الألمنيوم ومصنوعاته | 173 | 122 | 36 | 38 | 35 |
| 3. المعادن النفيسة، صهارة المعادن، الرماد البركاني.. | 0 | 0 | 0 | 0 | 30 |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **8,650** | **6,634** | **6,918** | **7,423** | **8,195** |
| 1. الألمنيوم ومصنوعاته | 2,193 | 1,803 | 2,036 | 2,070 | 2,049 |
| 2. المعادن النفيسة، صهارة المعادن، الرماد البركاني. | 394 | 780 | 865 | 991 | 1,356 |
| 3.اللالىء الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية | 271 | 214 | 233 | 241 | 533 |
| **واردات البحرين السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **6,756** | **4,697** | **4,149** | **4,527** | **4,940** |
| **إجمالي واردات البحرين السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **12,184** | **11,365** | **12,854** | **14,464** | **12,957** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

### 4. تونس

بلغت صادرات تونس إلى الدول العربية نحو 1.45 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 9.8 في المائة من إجمالي صادرات تونس بدون الوقود المعدني إلى الأسواق العالمية في عام 2019، مقارنة بنحو 9.5 في المائة في عام 2018. تعتبر المراجل والغلايات، والآلات، والتطبيقات الآلية، والقطع المصنوعة منها، ومنتجات المواد المصنوعة من الحديد والصلب، ومنتجات الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، والحمضيات، أهم الصادرات السلعية التونسية إلى الدول العربية، فقد

صدرت تونس ما قيمته حوالي 80 مليون دولار أمريكي في عام 2019. تعتبر ليبيا والجزائر أهم شريكين تجاريين لتونس، حيث استوردت هاتين الدولتين من تونس ما قيمته 930 مليون دولار أمريكي (بدون الوقود المعدني) عام 2019، مقارنة بنحو 925 مليون دولار أمريكي في عام 2018، جدول رقم (30).

**الجدول رقم (30):**
**اتجاه وهيكل صادرات تونس إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| المجموعات العربية | صادرات تونس إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **110** | **102** | **130** | **168** | **150** |
| الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومشتقاتها والدهون المعدة للأكل والشمع الحيواني والنباتي. | 26 | 14 | 14 | 37 | 30 |
| المواد الكيميائية غير العضوية، المركبات العضوية وغير العضوية في المعادن الثمينة، الأحجار الكريمة، العناصر المشعة والنظائر. | 20 | 13 | 17 | 28 | 26 |
| الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ. | 12 | 11 | 16 | 18 | 15 |
| **ثانياً: الدول العربية المستورة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **325** | **278** | **305** | **377** | **362** |
| الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ. | 56 | 56 | 52 | 73 | 69 |
| المواد الكيميائية غير العضوية، المركبات العضوية وغير العضوية في المعادن الثمينة، الأحجار الكريمة، العناصر المشعة والنظائر. | 56 | 46 | 39 | 46 | 44 |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 26 | 18 | 22 | 25 | 33 |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **1,107** | **1,113** | **875** | **933** | **947** |
| المراجل والغلايات، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها، والمفاعلات النووية. | 94.6 | 163 | 85 | 74 | 80 |
| المواد المصنوعة من الحديد والصلب. | 79 | 88 | 53 | 75 | 72 |
| الملح، السلفور، التربة والأحجار، مواد الجص، الكلس والأسمنت. | 141 | 85 | 40 | 31 | 58 |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **14,073** | **13,575** | **14,200** | **15,521** | **14,944** |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 3,656 | 3,740 | 4,036 | 4,031 | 4,003 |
| مواد اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكروشيه. | 1,552 | 1,581 | 1,611 | 1,809 | 1,692 |
| أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس والفحص والتدقيق والآلات الطبية والجراحية والأجزاء والاكسسوارات التابعة لها. | 397 | 426 | 523 | 605 | 634 |
| **واردات تونس السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **788** | **762** | **822** | **921** | **844** |
| **إجمالي واردات تونس السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **17,348** | **17,343** | **17,940** | **19,288** | **17,967** |

المصدر: محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

### 5. الجزائر

صدرت الجزائر ما نسبته 94 في المائة من إجمالي صادراتها البينية العربية (بدون الوقود المعدني) وما قيمته 616 مليون دولار أمريكي إلى الدول العربية المستوردة للنفط عام 2017، وتعتبر الخيوط المصنوعة يدوياً، والسكر، والحلويات، والزجاج، أهم صادرات الجزائر السلعية إلى هذه الدول. مقارنة بنحو 87 في المائة من إجمالي صادراتها لنفس المجموعة عام 2016. في حين استوردت الجزائر ما يعادل 2.2 مليار دولار أمريكي من الأسواق العربية عام 2019 مقارنة بنحو 1.99

مليار دولار أمريكي عام 2018. كما بلغت إجمالي صادراتها السلعية بدون الوقود المعدني حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي عامي 2018 و2019، جدول رقم (31).

**الجدول رقم (31):**
**اتجاه وهيكل صادرات الجزائر إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| المجموعات العربية | صادرات الجزائر إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **15** | **26** | **22** | **...** | **...** |
| السكر والحلويات. | 4.7 | 11.9 | 11.2 | ... | ... |
| النباتات الصالحة للأكل وبعض الجذور والأدران. | 4.3 | 2.6 | 5.0 | ... | ... |
| الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ. | 1.6 | 1.9 | 2.2 | ... | ... |
| **ثانياً: الدول العربية المستورة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **570** | **390** | **616** | **...** | **...** |
| الخيوط المصنوعة باليد. | 493.9 | 242.5 | 452.1 | ... | ... |
| السكر والحلويات. | 39.4 | 68.9 | 111.6 | ... | ... |
| الزجاج والآنية الزجاجية. | 7.9 | 6.5 | 8.9 | ... | ... |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **9** | **31** | **20** | **...** | **...** |
| الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومشتقاتها والدهون المعدة للأكل والشمع الحيواني والنباتي. | 0.00 | 9.47 | 10.60 | ... | ... |
| مستحضرات الحبوب، الأزهار، النشاء والحليب ومنتجات | 0.18 | 1.52 | 2.67 | ... | ... |
| السكر والحلويات. | 3.96 | 16.91 | 2.38 | ... | ... |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **1,448** | **1,406** | **1,368** | **2,542** | **2,548** |
| الاسمدة. | 421.0 | 447.6 | 327.0 | 916.4 | 858.5 |
| المواد الكيميائية غير العضوية، المركبات العضوية وغير العضوية في المعادن الثمينة، العناصر المشعة والنظائر. | 507.0 | 347.7 | 382.9 | 617.1 | 537.0 |
| السكر والحلويات. | 150.8 | 233.9 | 228.4 | 156.8 | 187.6 |
| **واردات الجزائر السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **2,528** | **2,562** | **2,069** | **1,994** | **2,181** |
| **إجمالي واردات الجزائر السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **49,461** | **45,528** | **44,115** | **46,405** | **39,366** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

### 6. السعودية

بلغت صادرات المملكة العربية السعودية إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 7.7 مليار دولار أمريكي (بعد استبعاد النفط) خلال عام 2019، ما نسبته حوالي 54 في المائة من إجمالي صادراتها إلى الدول العربية، وتعتبر صناعات البلاستيك أهم المنتجات السلعية التي تصدرها السعودية إلى أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد بلغت نسبتها من إجمالي صادراتها إلى هذه الدول خلال العام المذكور حوالي 18.2 في المائة، وبقيمة بلغت نحو 1.4 مليار دولار أمريكي.

حلّت منتجات الألبان في المركز الثاني بقيمة بلغت حوالي 837 مليون دولار أمريكي، ثم منتجات الكيماويات العضوية، بقيمة بلغت حوالي 584 مليون دولار أمريكي. بالمقابل، بلغت صادرات

السعودية إلى الدول العربية المستوردة للنفط (بعد استبعاد الصادرات النفطية) ما قيمته 4.3 مليار دولار أمريكي عام 2019، مقارنة بنحو 5.7 مليار دولار أمريكي عام 2018. وحلت منتجات البلاستيك في المركز الأول كسلعة مستوردة من الدول العربية من السوق السعودي، فقد استوردت الدول العربية المستوردة للنفط حوالي 2 مليار دولار أمريكي عام 2019، مقارنة بنحو 2.2 مليار دولار أمريكي عام 2018.

من جانب آخر، تراجعت نسبة واردات السعودية من الأسواق العربية من حوالي 13.3 في المائة من إجمالي ورادات السعودية من الأسواق العالمية عام 2018 إلى حوالي 11.9 في المائة عام 2019. أهم السلع التي تستوردها السعودية من الأسواق العالمية: المراجل والغلايات، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة، والعربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطع المصنوعة منها، والآلات الكهربائية، والتجهيزات الكهربائية، والأجزاء المصنوعة منها، جدول رقم (32).

**الجدول رقم (32):**
**اتجاه وهيكل صادرات السعودية إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| المجموعات العربية | صادرات السعودية إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **12,358** | **12,328** | **12,800** | **13,117** | **7,711** |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه | 1,230.3 | 1,221.0 | 1,603.0 | 1,726 | 1,408 |
| منتجات الألبان، بيض الطيور، العسل الطبيعي، منتجات الطعام ذات المنشأ الحيواني | 976.0 | 992.1 | 915.2 | 827 | 837 |
| الكيماويات العضوية | 578.1 | 403.8 | 692.2 | 956 | 584 |
| **ثانياً: الدول العربية المستورة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **5,256** | **4,375** | **4,518** | **5,650** | **4,341** |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه | 2,138.1 | 1,797.6 | 1,934.0 | 2,233 | 1,991 |
| الكيماويات العضوية | 192.4 | 111.0 | 87.3 | 194 | 250 |
| الألمنيوم والمواد المصنوعة منه | 119.2 | 95.2 | 110.7 | 253 | 192 |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **1,692** | **1,372** | **1,547** | **2,352** | **2,141** |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه | 534.55 | 550.33 | 548.56 | 758 | 709 |
| الورق والكرتون والمواد المصنوعة من اللباب أو الورق أو الكرتون. | 120.38 | 105.88 | 114.72 | 193 | 172 |
| منتجات الألبان، بيض الطيور، العسل الطبيعي، منتجات الطعام ذات المنشأ الحيواني | 94.63 | 94.31 | 76.59 | 116 | 142 |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **49,310** | **43,888** | **49,824** | **62,948** | **49,588** |
| السلع غير محددة في مكان آخر | 326.3 | 238.8 | 161.6 | 168.1 | 170.0 |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه | 15,221.4 | 14,430.9 | 16,991.5 | 20,905.7 | 18,978.2 |
| الكيماويات العضوية | 10,238.8 | 7,606.7 | 9,762.6 | 14,302.9 | 12,664.4 |
| **واردات السعودية السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **16,876** | **13,802** | **13,957** | **17,459** | **16,774** |
| **إجمالي واردات السعودية السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **168,743** | **129,049** | **124,014** | **131,237** | **140,444** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

### 7. السودان

ارتفعت قيمة صادرات السودان (بدون الوقود المعدني) بنحو 4.4 في المائة لتبلغ قيمتها حوالي 3.2 مليار دولار أمريكي لعام 2019، مقابل انكماش بلغ نحو 16 في المائة عام 2018. تعتبر اللآلئ الطبيعية والزراعية، والأحجار الكريمة، وشبه الكريمة، والمعادن الثمينة، والبذور الزيتية، والفواكه الزيتية، والحبوب المتنوعة، والحيوانات الحية من أهم صادرات السودان السلعية إلى الأسواق العالمية.

ارتفعت تغطية الواردات السلعية للسودان من الدول العربية من 17 في المائة عام 2018 إلى نحو 21 في المائة عام 2019، واستحوذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على حوالي 70 من إجمالي صادرات السودان للدول العربية عام 2018، مقابل 82 في المائة عام 2017. ارتفعت نسبة واردات الدول العربية المستوردة للنفط من السودان من 17 في المائة عام 2017 إلى 29 في المائة عام 2018، وتعتبر الحبوب والبذور والحيوانات الحية من أهم السلع التي تستوردها هذه الدول من السودان، فقد بلغت قيمتها حوالي 314، و263 مليون دولار أمريكي عام 2018 على الترتيب.

**الجدول رقم (33):**
**اتجاه وهيكل صادرات السودان إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| المجموعات العربية | صادرات السودان إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا : دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **1,739** | **1,833** | **2,310** | **1,624** | **...** |
| اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة | 637.3 | 1,084.8 | 1,527.4 | 876 | ... |
| الحيوانات الحية | 500.9 | 443.7 | 539.0 | 499 | ... |
| البذور الزيتية، والفواكه الزيتية، الحبوب المتنوعة، البذور. | 348.7 | 130.0 | 152.6 | 128 | ... |
| **ثانياً: الدول العربية المستوردة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **249** | **687** | **511** | **671** | **...** |
| البذور الزيتية، والفواكه الزيتية، الحبوب المتنوعة، البذور. | 194.7 | 183.2 | 125.7 | 314 | ... |
| الحيوانات الحية | 0.2 | 281.8 | 291.1 | 263 | ... |
| القطن | 12.6 | 30.5 | 24.2 | 38 | ... |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **5** | **15** | **6** | **12** | **...** |
| البذور الزيتية، والفواكه الزيتية، الحبوب المتنوعة، البذور. | 4.83 | 13.06 | 5.07 | 10 | ... |
| الصمغ، العلك، الراتينجات والمستخلصات والمصول النباتية الأخرى. | 0.00 | 0.28 | 0.05 | 0.7 | ... |
| المواد النباتية المجدولة، والمنتجات النباتية غير المصنفة في مكان آخر. | 0.00 | 0.00 | 0.17 | 0.4 | ... |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **2,587** | **3,569** | **3,692** | **3,110** | **3,247** |
| اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة | 685.8 | 1,105.6 | 1,553.2 | 911.4 | 1,201.8 |
| البذور الزيتية، والفواكه الزيتية، الحبوب المتنوعة، البذور. | 916.5 | 617.7 | 607.5 | 820.4 | 963.3 |
| الحيوانات الحية | 501.8 | 726.1 | 833.5 | 765.0 | 504.3 |
| **واردات السودان السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **2,064** | **1,702** | **1,804** | **1,575** | **1,568** |
| **إجمالي واردات السودان السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **8,191** | **9,561** | **9,395** | **9,124** | **7,523** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

## 8. عُمان

على مستوى الدول العربية، تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهم شريك تجاري بالنسبة لسلطنة عُمان، حيث بلغت نسبة صادراتها إلى هذه الدول حوالي 87.6 في المائة من إجمالي صادراتها للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018، بما قيمته نحو 6.5 مليار دولار أمريكي (بعد استبعاد الوقود المعدني). تعتبر صادرات الحديد والصلب أهم صادرات عُمان لدول المجلس، فقد ارتفعت قيمتها من 676 مليون دولار أمريكي عام 2017 إلى حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي عام 2018.

من جانب آخر، يعتبر الحديد والصلب والكيماويات العضوية والبلاستيك أهم صادرات عُمان للأسواق العالمية، فقد بلغت قيمة صادراتها من هذه السلع حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي عام 2019، مقارنة بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي عام 2018، جدول رقم (34).

**الجدول رقم (34):**
**اتجاه وهيكل صادرات عُمان إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| المجموعات العربية | صادرات عُمان إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **3,172** | **2,927** | **4,799** | **6,473** | **...** |
| الحديد والصلب. | 371.2 | 418.6 | 675.9 | 1,127 | ... |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها | 0.0 | 324.2 | 0.0 | 725 | ... |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها | 369.3 | 269.2 | 423.7 | 558 | ... |
| **ثانياً: الدول العربية المستورة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **398** | **457** | **426** | **403** | **...** |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه | 48.8 | 19.4 | 35.9 | 51 | ... |
| منتجات الألبان، بيض الطيور، العسل الطبيعي، منتجات الطعام ذات المنشأ الحيواني | 39.8 | 41.1 | 62.2 | 49 | ... |
| الألمنيوم والمواد المصنوعة منه | 35.8 | 6.9 | 7.1 | 41 | ... |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **379** | **101** | **206** | **514** | **...** |
| الملح، السلفور، التربة والأحجار، مواد الجص، الكلس والأسمنت | 38.85 | 4.94 | 15.09 | 125 | ... |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه | 44.17 | 14.51 | 25.12 | 97.9 | ... |
| منتجات الألبان، بيض الطيور، العسل الطبيعي، منتجات الطعام ذات المنشأ الحيواني | 107.63 | 51.44 | 40.34 | 66.2 | ... |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **12,132** | **7,049** | **10,926** | **12,799** | **12,465** |
| الحديد والصلب. | 513 | 554 | 830 | 1,304 | 2,532 |
| الكيماويات العضوية | 1,123 | 1,075 | 1,289 | 1,294 | 1,850 |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه | 727 | 381 | 552 | 693 | 1,066 |
| **واردات عُمان السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **3,949** | **3,486** | **5,431** | **7,390** | **...** |
| **إجمالي واردات عُمان السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **25,546** | **21,128** | **24,801** | **24,268** | **29,522** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

## 9. قطر

جاءت البواخر والمراكب والهياكل الخاصة بها في طليعة صادرات قطر إلى دول مجلس التعاون للدول الخليج العربية عام 2019، بالرغم من تراجع القيمة الإجمالية للصادرات القطرية من 764 مليون دولار أمريكي عام 2018 إلى نحو 198 مليون دولار أمريكي عام 2019. أما بالنسبة لتجارة قطر مع الدول العربية المستوردة للنفط، فتأتي منتجات البلاستيك والمواد المصنعة منها في مقدمة السلع التي يتم استيرادها من الأسواق القطرية، بقيمة بلغت حوالي 99 مليون دولار أمريكي عام 2019، مقارنة بنحو 125 مليون دولار أمريكي عام 2018، في حين حلّت العربات في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 44 مليون دولار أمريكي عام 2019، مقارنة بحوالي 37 مليون دولار أمريكي عام 2018.

على مستوى الصادرات السلعية (بعد استبعاد الوقود المعدني)، تعتبر البلاستيك والمواد المصنعة منها، والأسمدة والألمنيوم أهم الصادرات السلعية القطرية للعالم خلال الفترة (2015 - 2019)، وبلغت قيمتها حوالي 5.2 مليار دولار أمريكي عام 2019، مقارنة بنحو 5.8 مليار دولار أمريكي عام 2018، جدول رقم (35).

**الجدول رقم (35):**
**اتجاه وهيكل صادرات قطـر إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| المجموعات العربية | صادرات قطر إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا : دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **3,685** | **...** | **1,705** | **1,535** | **766** |
| البواخر والمراكب والهياكل الطافية. | 245.5 | ... | 464.2 | 764 | 198 |
| المراجل والغلايات، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها، والمفاعلات النووية. | 256.3 | ... | 260.1 | 85 | 120 |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 321.9 | ... | 142.7 | 110 | 108 |
| **ثانياً: الدول العربية المستورة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **452** | **...** | **253** | **274** | **231** |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 140 | ... | 119 | 125 | 99 |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 74 | ... | 39 | 37 | 44 |
| الألمنيوم والمواد المصنوعة منه. | 27 | ... | 20 | 18 | 15 |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **153** | **...** | **70** | **130** | **105** |
| المراجل والغلايات، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها، والمفاعلات النووية. | 17.26 | ... | 10.6 | 25 | 33 |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 53.6 | ... | 36.7 | 38.5 | 30 |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 58.04 | ... | 10.64 | 29.4 | 19 |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **13,437** | **...** | **10,673** | **11,777** | **10,333** |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 2,865 | ... | 2,794 | 2,955 | 2,402 |
| الاسمدة. | 1,753 | ... | 1,087 | 1,476 | 1,413 |
| الألمنيوم والمواد المصنوعة منه. | 1,798 | ... | 1,403 | 1,392 | 1,358 |
| **واردات قطر السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **5,498** | **...** | **3,934** | **1,831** | **1,532** |
| **إجمالي واردات قطر السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **32,228** | **...** | **29,432** | **31,254** | **28,654** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

### 10. فلسطين

ارتفعت حصة واردات فلسطين من الدول العربية بعد استبعاد الوقود المعدني من إجمالي وارداتها من الأسواق العالمية من 7.8 في المائة عام 2018 إلى نحو 9 في المائة عام 2019. بالنسبة للتعاملات التجارية بين فلسطين والشركاء التجاريين من الدول العربية، فقد بلغت صادرات فلسطين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 72 مليون دولار أمريكي عام 2019. تعتبر منتجات الدهون الحيوانية والنباتية، والزيوت أهم صادرات فلسطين إلى دول مجلس التعاون، فقد قامت بتصدير ما قيمته حوالي 36 مليون دولار أمريكي عام 2019. من جانب الصادرات السلعية إلى الأسواق العالمية تعتبر الأحجار، والجص، والاسمنت أهم صادرات فلسطين إلى الأسواق العالمية، فقد بلغت قيمة ما صدرته فلسطين من هذه السلعة حوالي 188 مليون دولار أمريكي عام 2019. فيما حلّت صادرات الأدوات الموسيقية، والإكسسوارات، والبلاستيك في المرتبة الثانية والثالثة بقيمة بلغت 125 و92 مليون دولار أمريكي عام 2019 على التوالي.

**الجدول رقم (36):**
**اتجاه وهيكل صادرات فلسطين إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| المجموعات العربية | صادرات فلسطين إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **57** | **63** | **60** | **65** | **72** |
| الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومشتقاتها والدهون المعدة للأكل والشمع الحيواني والنباتي. | 25.3 | 29.1 | 25.6 | 31 | 36 |
| مواد الأحجار والجص والاسمنت والابستوس والميكا والمواد المشابهة. | 21.4 | 22.3 | 19.7 | 17 | 14 |
| الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ. | 2.5 | 4.8 | 7.1 | 9 | 12 |
| **ثانياً: الدول العربية المستورة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **61** | **52** | **78** | **75** | **72** |
| مواد الأحجار والجص والاسمنت والابستوس والميكا والمواد المشابهة. | 13 | 17.5 | 31 | 26 | 25 |
| الحديد والصلب. | 12 | 6.2 | 16 | 22 | 21 |
| تحضير اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية الأخرى. | 6 | 5.1 | 6 | 4 | 4 |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **3** | **4** | **3** | **4** | **6** |
| المنتجات الصيدلانية. | 2.6 | 2.3 | 2.4 | 2.5 | 4.1 |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 0.4 | 0.5 | 0.4 | 0.7 | 1.1 |
| مواد الأحجار والجص والاسمنت والابستوس والميكا والمواد المشابهة. | 0.2 | 0.4 | 0.5 | 0.5 | 0.4 |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **1,087** | **925** | **1,160** | **1,219** | **1,172** |
| مواد الأحجار والجص والاسمنت والابستوس والميكا والمواد المشابهة. | 172 | 177 | 214 | 196 | 188 |
| الأدوات الموسيقية والأجزاء العائدة لهذه المواد والاكسسوارات. | 101 | 102 | 114 | 114 | 125 |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 75 | 78 | 77 | 88 | 92 |
| **واردات فلسطين السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **308** | **298** | **344** | **410** | **488** |
| **إجمالي واردات فلسطين السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **4,092** | **4,289** | **4,719** | **5,279** | **5,368** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

### 11. الكويت

تبلغ حصة صادرات الكويت لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 60.4 في المائة من إجمالي صادراتها العربية البينية عام 2019، وتعتبر الكيماويات العضوية، والمراجل والغلايات، والعربات، أهم صادرات الكويت لهذه الدول، فقد بلغت قيمتها حوالي 198 و188 و175 مليون دولار أمريكي على الترتيب عام 2019، مقارنة بنحو 217 و149 و141 مليون دولار أمريكي عام 2018. واستحوذت الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط وتشمل كل من العراق، والجزائر، وليبيا، واليمن، على حولي 32 في المائة من صادرات الكويت للدول العربية، وتعتبر العربات، والمواد المصنعة من المطاط، من أهم السلع المصدرة من الكويت إلى هذه الدول، وبلغت قيمتها حوالي 625 و80.6 مليون دولار أمريكي على الترتيب عام 2019، مقابل 339.4 مليون دولار، و100 ألف دولار أمريكي على الترتيب عام 2018. من جانب آخر، يعتبر العراق أهم شريك تجاري للكويت بالنسبة لهذه المجموعة حيث استورد من الكويت ما قيمته 960 مليون دولار أمريكي عام 2019.

**الجدول رقم (37):**
**اتجاه وهيكل صادرات الكويت إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| المجموعات العربية | صادرات الكويت إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **1,991** | **1,671** | **1,878** | **2,047** | **1,852** |
| الكيماويات العضوية. | 59.4 | 117.0 | 198.5 | 217 | 198 |
| المراجل والغلايات، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها، والمفاعلات النووية. | 188.9 | 132.8 | 141.8 | 149 | 188 |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 349.0 | 261.5 | 268.3 | 141 | 175 |
| **ثانيا: الدول العربية المستورة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **301** | **194** | **189** | **235** | **224** |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 88 | 35.9 | 30 | 54 | 78 |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 59 | 34.4 | 26 | 38 | 28 |
| اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 8 | 9.4 | 7 | 9 | 26 |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **452** | **281** | **706** | **646** | **988** |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 164.7 | 63.4 | 342.4 | 339.4 | 625.0 |
| المطاط والمواد المطاطية. | 1.4 | 0.3 | 0.1 | 0.1 | 80.6 |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 7.6 | 3.3 | 9.3 | 4.3 | 69.8 |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **6,016** | **4,791** | **5,402** | **6,550** | **5,792** |
| الكيماويات العضوية. | 1,520 | 1,161 | 1,228 | 2,104 | 1,668 |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 932 | 748 | 898 | 812 | 1,100 |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 839 | 686 | 664 | 812 | 627 |
| **واردات الكويت السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **6,115** | **5,644** | **6,112** | **6,994** | **6,448** |
| **إجمالي واردات الكويت السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **31,714** | **30,660** | **33,396** | **35,657** | **33,346** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

### 12. مصر

ارتفعت صادرات مصر إلى الدول العربية بنحو 2.7 في المائة خلال عام 2019، لتبلغ قيمة الصادرات (باستبعاد الوقود المعدني) حوالي 8.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 8.1 مليار

دولار أمريكي عام 2018. واستحوذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على حوالي 49 في المائة من إجمالي صادرات مصر للدول العربية، وتعتبر منتجات اللآلئ الطبيعية، والأحجار الكريمة، والآلات الكهربائية، والفواكه، من أهم واردات دول مجلس التعاون من مصر. فيما بلغت حصة الدول العربية المستوردة للنفط حوالي 30 في المائة، حيث تركزت وارداتها من مصر في المواد المصنعة من البلاستيك، والزيوت العطرية، والآلات الكهربائية، جدول رقم (38).

**الجدول رقم (38):**
**اتجاه وهيكل صادرات مصر إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| المجموعات العربية | صادرات مصر إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **3,906** | **5,077** | **4,773** | **3,887** | **4,047** |
| اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 134.3 | 1,725.0 | 1,625.4 | 1,282 | 1,413 |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 910.7 | 741.4 | 672.4 | 442 | 362 |
| الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ. | 402.4 | 436.0 | 346.4 | 284 | 281 |
| **ثانيا: الدول العربية المستوردة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **2,344** | **2,661** | **2,526** | **2,587** | **2,532** |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 171 | 161.7 | 213 | 221 | 254 |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 122 | 109.1 | 123 | 127 | 116 |
| النباتات الصالحة للأكل وبعض الجذور والأدران. | 122 | 107.3 | 95 | 92 | 116 |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **1,502** | **1,422** | **1,326** | **1,641** | **1,757** |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 146.0 | 112.7 | 104.7 | 153.5 | 211.6 |
| الزيوت العطرية، الراتينجيات، العطور، مستحضرات التجميل والزينة. | 64.9 | 83.6 | 91.0 | 108.3 | 106.6 |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 130.1 | 108.6 | 116.4 | 72.8 | 102.6 |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **51,231** | **43,077** | **49,869** | **64,699** | **56,367** |
| اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية. | 630 | 2,672 | 2,117 | 1,459 | 2,048 |
| البلاستيك والمواد المصنوعة منه. | 1,377 | 1,190 | 1,546 | 1,802 | 2,017 |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 1,742 | 1,578 | 1,759 | 1,564 | 1,707 |
| **واردات مصر السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **3,443** | **3,395** | **3,052** | **4,550** | **4,278** |
| **إجمالي واردات مصر السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **62,175** | **59,820** | **55,067** | **68,059** | **67,591** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

### 13. المغرب

بلغت نسب صادرات المغرب إلى الدول العربية من إجمالي صادرات المغرب للأسواق العالمية عام 2019 حوالي 2 في المائة، حيث استحوذت الدول العربية المستوردة للنفط على 55 في المائة من إجمالي صادرات المغرب إلى الدول العربية كمجموعة عام 2019، وبقيمة بلغت نحو 754 مليون دولار أمريكي. وتعتبر الأسمدة، والعربات، واللحوم والأسماك المُصنعة، أهم ورادات الدول العربية المستوردة للنفط من المغرب. في حين بلغت واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط من المغرب ما قيمته 300 و312 مليون دولار

أمريكي عام 2019 على التوالي، مقارنة بحوالي 250 و288 مليون دولار أمريكي عام 2018، جدول رقم (39).

**الجدول رقم (39):**
**اتجاه وهيكل صادرات المغرب إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني)**

| المجموعات العربية | صادرات المغرب إلى التجمعات العربية من إجمالي صادراتها (مليون دولار أمريكي) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **أولا: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **230** | **218** | **329** | **250** | **300** |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 24.8 | 67.2 | 111.0 | 29 | 87 |
| الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ. | 17.2 | 18.7 | 25.8 | 35 | 34 |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 9.5 | 10.8 | 5.9 | 4 | 32 |
| **ثانياً: الدول العربية المستوردة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **681** | **770** | **539** | **694** | **754** |
| الاسمدة. | 1 | 89.0 | 33 | 130 | 224 |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 269 | 266.4 | 61 | 80 | 72 |
| تحضير اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية الأخرى. | 49 | 52.9 | 58 | 54 | 65 |
| **ثالثا: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **278** | **352** | **289** | **288** | **312** |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 2.0 | 6.0 | 1.8 | 0.1 | 51.7 |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 33.7 | 24.5 | 7.9 | 11.1 | 44.6 |
| الحديد والصلب. | 23.0 | 34.7 | 37.8 | 40.8 | 32.9 |
| **إجمالي الصادرات السلعية للعالم، منها أهم ثلاث صادرات سلعية:** | **54,719** | **46,048** | **54,751** | **71,591** | **64,035** |
| الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها. | 3,509 | 3,739 | 4,228 | 4,926 | 5,300 |
| العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها. | 2,645 | 3,138 | 3,395 | 3,875 | 3,831 |
| الاسمدة. | 1,873 | 2,133 | 2,580 | 3,168 | 2,915 |
| **واردات المغرب السلعية من الأسواق العربية (بدون النفط)** | **1,857** | **1,741** | **1,903** | **2,449** | **2,370** |
| **إجمالي واردات المغرب السلعية من الأسواق العالمية (بدون النفط)** | **30,785** | **36,132** | **37,921** | **42,500** | **43,125** |

**المصدر:** محسوبة من بيانات منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2022). "Trade Map".

## 6) تحديات تعزيز التجارة البينية العربية

كأي منطقة جغرافية تسعى للتكامل الاقتصادي من خلال تعزيز العلاقات التجارية بينها، من البديهي أن تواجه المنطقة العربية تحديات وصعوبات تستلزم تسليط الضوء عليها والعمل على حلها. تتمثل أهم التحديات التي تحد من وصول التجارة العربية البينية للمستوى المأمول فيما يلي:

1. تشابه هيكل الإنتاج في معظم الدول العربية، حيث تقوم أغلب الدول بتصدير السلع الأساسية الخام، خاصة الوقود المعدني والفوسفات والمعادن، في حين تتسم غالبية الواردات بكونها سلع صناعية مكتملة التصنيع، وسلع وسيطة تستخدم كمدخلات للعملية الإنتاجية، وبالتالي الاعتماد بشكل كبير على الأسواق الخارجية.

2. ضعف التنوع الاقتصادي في الدولة العربية.

3. ارتفاع تكاليف الشحن، وطول فترة الرحلات، نتيجة ضعف البنية التحتية التي تربط الدول العربية ببعضها على الرغم من التقارب الجغرافي الذي تتمتع به غالبية الدول العربية، وهو ما قد يعرض البضائع للتلف أو انخفاض الجودة في بعض الأحيان. هذا إضافة إلى تدنى الخدمات وضعف نوعيتها في بعض الموانئ والمطارات، بما قد يؤدى إلى تعطيل حركة التجارة الخارجية.

4. ضعف آليات ضمان وتمويل الصادرات، وندرة التمويلات بالعملات الأجنبية، وارتفاع تكاليف عمليات التأمين والتمويل.

5. مستوى تنافسية صادرات الدول العربية في الأسواق العالمية، مقارنة بالمتوسط العالمي وضعف القدرة التسويقية للمنتجات السلعية، نتيجة لضعف عمليات الترويج.

6. ضعف إجراءات والتزامات تحرير تجارة الخدمات التي تشكل حاليا محوراً هاما للتكامل الاقتصادي العربي.

7. صعوبة الحصول على الائتمان من أهم التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في المنطقة العربية وخاصة في الدول العربية التي ترتفع فيها مخاطر الائتمان.

8. صعوبة إقامة اتحاد جمركي عربي، الذي قد يستلزم التخلي عن جزء من السياسات التجارية والمالية الوطنية، كما يصعب توحيد التعريفات على مستوى العالم العربي خاصة في ظل اختلاف مصالح الدول والقطاع الخاص.

9. ضعف تفعيل اتفاقيات تسهيل التجارة، حيث تساهم هذه الاتفاقيات في تبسيط الإجراءات الحدودية وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية بين الدول.

10. لا تزال القيود والتدابير غير الجمركية عقبة رئيسة أمام تنمية التجارة البينية العربية، بالرغم من تعدد اتفاقات التجارة الحرة على مستوى المنطقة. فتحرير التجارة العربية البينية لا يقتصر على الإعفاءات الجمركية فقط بل يستلزم العمل على تقليص القيود الإدارية والنقدية والكمية والإجرائية لتتناسب مع المعمول بها عالمياً. يتطلب ذلك التعامل بشفافية من خلال آليات تسهيل المعاملات بين كافة الأطراف المعنية بالتجارة الخارجية التي تشمل أجهزة حكومية وشركات مصدرة ومستوردة ووسطاء تجاريون وبنوك.

11. تعقد وطول مدة استكمال الإجراءات الجمركية والتخليص الجمركي، فضلاً عن التكاليف المرتفعة وغير المتناسبة مع طبيعة وضعف الخدمات المقدمة في موانئ الدول العربية.

12. غياب سلاسل قيمة إنتاجية عربية وسياسات للتكامل الإنتاجي العربي من حيث تبادل مدخلات الإنتاج وبناء سلاسل قيمة عربية، بما يضعف الاستفادة من الأفضليات التجارية التي تمنحها اتفاقات التكامل الإقليمي في المنطقة العربية.

13. بالرغم من تزايد استخدام شبكة الإنترنت والربط الإليكتروني، لا تزال التجارة الإلكترونية ضعيفة مع تفاوت في كفاءه البنى التشريعية والبنى التحتية للتجارة الإلكترونية والربط الإلكتروني في الدول العربية.

## الخلاصة والتوصيات

في ظل التطورات والتحولات العالمية، لم يعد تطوير القطاعات الإنتاجية وتطوير وتوحيد السياسات التجارية العربية خياراً، بل أصبح ضرورة ملحة تفرضها التحديات التي يشهدها العالم، إضافة إلى الصدمات التي ألقت بظلالها على مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعلى مستقبل الاتفاقات التجارية أيضاً. انطلاقاً من حقيقة أن مشاريع التكامل الاقتصادي والانفتاح التجاري لا تقتصر على إزالة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية فقط، بل ترتبط أيضاً بحزمة من الإصلاحات في العديد من السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والإدارية. نذكر فيما يلي بعض السياسات والاقتراحات التي يمكن أن تمثل خطوات نحو تعزيز التجارة العربية البينية:

1. ضرورة إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرار، باعتباره يلعب دوراً أساسياً في تحقيق وتنمية التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، ذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في البلدان العربية.

2. اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل التجارة العربية البينية، من خلال الإسراع باستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أهمها الوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي، وتحرير تجارة الخدمات، وخلق آليه لفض النزاعات والرصد والمتابعة، وتهيئة المناخ المناسب لزيادة حجم التجارة العربية البينية، وإزالة العقبات التي تعترض نموها، وسن التشريعات التي تضمن انسيابها.

3. دراسة سبل الوصول إلى التكامل القطاعي في بعض القطاعات الإنتاجية الأساسية، لتعزيز استفادتها من التجارة الحرة العربية، بغرض تطوير سلاسل قيمة إقليمية قادرة على دفع الصادرات العربية قدماً. يمكن الوصول إلى ذلك من خلال تنسيق السياسات التجارية بين الدول العربية، وتنمية المناخ الملائم لجذب الاستثمارات البينية العربية، والتقريب بين سياسات العمالة والأجور، واعتماد سياسات قطاعية تفعل سلاسل القيمة القطاعية.

4. تفعيل وتطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، بغرض الاستفادة منها واستغلال المزايا والفرص التي تتيحها، بهدف المضي قدماً لإقامة سوق عربية مشتركة، وبناء اقتصاد عربي مزدهر من خلال إقامة المشاريع التنموية، وتوفير فرص العمل المناسبة، وتعزيز الانفتاح على العالم الخارجي.

5. تفعيل مبدا الشفافية في المعاملات التجارية البينية العربية من خلال اعتماد الآلية الخاصة بمتطلبات الشفافية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي يشتمل نشر قوانين ولوائح وسياسات الدول الأعضاء حول جميع الموضوعات المشمولة بالاتفاقية، وكذلك آليات الإخطار وتوفير المعلومات وتحديد مهام نقاط الاتصال الوطنية للدول الأعضاء.

6. الاستفادة من تجارب البلدان التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، كالدول الأوربية، وأخذ العبر من البلدان التي فشلت في تحقيق أي تكامل فيما بينها، والتي أصبحت عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية والسياسية.

7. تعزيز الاستثمارات العربية في المجالات المرتبطة بالبنية التحتية وخاصة قطاع النقل البري والبحري والجوي، وما يرتبط بالخدمات اللوجستية، وكذلك القطاعات ذات القدرة التصديرية والميزة التنافسية في الدول العربية.

8. إيلاء أولوية لدعم جهود تنفيذ النوافذ الجمركية الموحدة، التي تساعد على تسهيل جميع المعاملات التجارية، ويمكن تطوير هذه النافذة عبر الجمارك العربية في الدول العربية.

9. العمل على تقليص إجراءات وزمن وتكلفة إنجاز معاملات التجارة عبر الحدود، وكافة المعاملات ذات الصلة، والاستخدام المكثف للتقنية في كل مراحل التجارة.

10. اعتماد نظم فعالة وسريعة وأقل كلفة في إنجاز المعاملات، مثل التداول غير الورقي، وتحييد المخاطر التجارية والسياسية التي تواجه التدفقات التجارية الدولية.

11. العمل على مواكبة التطور التقني السريع في التجارة، خاصة منها التجارة الإلكترونية، على خلفية أهميتها في تسهيل المعاملات، وتلبية أكثر فاعلية للطلب وخفض التكاليف، وزيادة معدلات الأمان ومكافحة العمليات غير المشروعة.

12. تقليص القيود غير الجمركية تمهيداً لإلغائها، حيث تفوق التكاليف الفعلية لتصدير السلع غير النفطية العربية بنحو 20 إلى 40 في المائة سعر تسليمها النهائي، كما أن تكلفة التجارة البينية العربية مرتفعة جداً مقارنة بالتجارة البينية الأوروبية.

13. الاستغلال الأمثل لمزايا التكامل الإقليمي الذي تتيحه الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الدول العربية، من أهمها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري الموقعة بين الدول العربية وكذلك الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر (اتفاق أغادير).

14. الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها، وتيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

15. منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول العربية.

16. مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً منها.

17. التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

18. الاستخدام الأمثل لقواعد المنشأ التفصيلية للمنتجات العربية، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي يمكن من خلالها منع تسرب منتجات أجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للمنتجات العربية، كما أنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي.

19. تطوير وتنويع القواعد الإنتاجية ورفع كفاءة وتنافسية المنتجات وحل الصعوبات الهيكلية الناتجة عن انخفاض مستوى تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية، وعدم كفاية السياسات والتدابير المؤسسية لدى الكثير من الدول العربية، وخاصة السياسات التجارية، وآليات وبرامج تطوير القدرات الإنتاجية تأخذ في الاعتبار مستويات التنمية والدخل، والهياكل الاقتصادية، والتطوير المؤسسي، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

20. التوسع في تبني برامج تدريبية لبناء القدرات المؤسسية خاصة في مجال الاتفاقيات التجارية، ودراسة الأسواق الخارجية، وتجارة الخدمات.

21. بحث سبل تمويل مشترك لمشاركة الدول العربية في المعارض الدولية.

22. تعزيز عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والعرب وتيسير تدفق الاستثمار بين الدول العربية الأعضاء، وتوجيه رؤوس الأموال العربية إلى الاستثمار في المنطقة العربية في المشاريع الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع التصديرية، والقطاعات التي لا يتمكن عدد من الدول العربية الدخول فيها، لغرض توفير منتجات متنوعة محليا، وإحلال الواردات بمساهمة الاستثمار الأجنبي.

23. دعم القطاعات الخدمية الأخرى المرتبطة بزيادة التبادل التجاري، مثل النقل والاتصالات والخدمات المالية، فضلاً عن تعزيز الاستفادة من اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت) وآلياتها، كالبطاقة البرتقالية (تأمين الطرف الثالث) للمركبات العابرة بين الدول العربية.

24. خلق ترابط بين المنافذ الوطنية للتجارة الخارجية والتبادل الإلكتروني للوثائق والمعلومات بين الدول العربية لتخفيف تكلفة عمليات الاستيراد والتصدير.

25. دراسة إمكانية عقد اتفاقيات تجارية للدول العربية كتكتل مع تكتلات أخرى.

26. استكمال انضمام بقية الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية.

27. العمل على تعزيز مستويات جودة المنتج على مستوى الدول العربية، وتطبيق المعايير والمواصفات العالمية على المنتجات العربية.

## ملحق رقم (1)
## أهم التجارب العالمية في مجال الاتفاقيات التجارية والدروس المستوحاة

شهد العالم العديد من الاتفاقيات التجارية، بعضها جرت فيما بين الدول المتقدمة، والبعض الآخر بين الدول المتقدمة والنامية، وكذلك هناك اتفاقيات فيما بين الدول النامية نفسها. يشير اصطلاح "الاتفاقية التجارية" إلى الترتيبات التعاقدية بين الدول فيما يتعلق بعلاقاتها التجارية. يوضح الملحق رقم (1) تقسيمات الاتفاقات التجارية، وأهدافها وآليات عملها وتطورها، والدروس المستوحاة من التجارب العالمية للتجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

### أهم التجارب العالمية في مجال الاتفاقيات التجارية

- الاتفاقيات التجارية الثنائية (Bilateral trade agreements): تُبرم هذه الاتفاقيات بين بلدين فقط، وتشتمل على عدد من البنود التي تنظم التبادل التجاري بينهما، من أهمها الرسوم الجمركية وسائر الرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، والنظم التجارية والمالية، وإجراءات عبور البضائع (Transit)، وأسس تقييم الجمارك، والحصص، وغيرها. شتنطوي معظم الاتفاقيات الثنائية على ما يلي:

  - المعاملة بالمثل (Reciprocity): أي أن تكون العلاقات التجارية بين الطرفين متكافئة. وهي من الأنماط القديمة في التجارة الدولية.

  - مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" (Most-favored nation clause "MFN"): هذا المبدأ يربط أحد الطرفين بالآخر بتطبيق معدل منخفض من الرسوم على الواردات تمييزاً عن الدول الأخرى غير الأعضاء. ويشمل هذا المبدأ مجموعة محددة من السلع، أو تنازلات تمنح لبعض الأطراف. بالتالي فهو بديلاً عن جميع الامتيازات، والحصانات، وبقية المعاملات التفضيلية التي تمنح إلى أي طرف ثالث مهما كان. وينطوي هذا المبدأ على ضمانات بأن المزايا الممنوحة سوف لا يتم تخفيفها أو إلغائها بالاتفاقيات اللاحقة التي تبرم بين أي من الأطراف مع طرف ثالث، فضلاً عن كونها تضمن للأطراف الأعضاء عدم اتخاذ أية معاملة تمييزية لصالح الأطراف المنافسة.

  - مبدأ "المعاملة الوطنية": ويقصد به التزام الدولة العضو بأن يمنح المُنتج الوارد لها من دولة عضو أخرى، سلعة كان أو خدمة أو منتج فكري، معاملة المنتج الوطني من حيث التدابير الحكومية من تشريعات، أو لوائح، أو ضرائب، أو رسوم، أو أية تدابير حكومية أخرى تؤثر في التجارة. ويستثنى من ذلك التعريفة الجمركية المقررة عليها فقط لا غير.

- الاتفاقيات متعددة الأطراف (Multilateral trade agreements): وهي الاتفاقيات التي تُبرم بين أكثر من بلدين. بدأت هذه الاتفاقيات تنتشر بعد الحرب العالمية الثانية لتجنب المشاكل التي ترتبت على الحمائية التجارية التي ازدادت منذ عام 1871، وقيود التجارة التي فرضتها الدول في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولعل من أبرز تلك الاتفاقيات ما يلي:

- الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT):[24] وُقعت هذه الاتفاقية في عام 1947، والتي تعد تتويجاً للتوجه العالمي نحو تحرير التجارة الدولية، ومهدت الطريق فيما بعد لتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO).

هدفت الاتفاقية الى تأسيس نظام تجاري متعددة الأطراف تضع المبادئ التي بموجبها تقوم الدول الموقعة، على أساس المعاملة بالمثل والمنافع المتبادلة، للتفاوض بشأن إجراء تخفيض حقيقي في التعريفة الجمركية وسائر العقبات أمام التجارة، إضافة إلى إلغاء السياسات التمييزية في التجارة الدولية. كما تضمنت الاتفاقية العديد من البنود التي تمنح استثناءات للقوانين في حالات خاصة، مثل الخلل في ميزان المدفوعات، والضرر الكبير وغير المتوقع في الإنتاج المحلي، ومتطلبات التنمية الاقتصادية، والحاجة لحماية المنتوج المحلي من المواد الخام، ومصالح الأمن القومي. كما تسمح قوانين الاتفاقية العديد من حالات الخروج من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. يشار إلى أن اتفاقية GATT قد ساهمت في نمو التجارة الدولية خاصة عبر جولاتها التاريخية الثلاث الكبرى: كنيدي، طوكيو، أوروغواي. شهدت جولة أوروغواي في عام 1986 العديد من المفاوضات بشأن القضايا غير تخفيض التعريفات الجمركية التي باتت أقل أهمية، مثل تجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية.

- منظمة التجارة العالمية (WTO): يعد تأسيس هذه المنظمة ثمرة نجاح اتفاقية GATT، بهدف الإشراف على/ وتحرير التجارة الدولية. تضمنت أهم مكونات هذه المنظمة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)، واتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS)، وإجراءات تسوية المنازعات، وآلية مراجعة السياسات التجارية، والتي توثق السياسات التجارية الوطنية واختبار مدى انسجامها مع قوانين المنظمة، وغيرها من الاتفاقيات. انضمت الصين الى المنظمة عام 2001 بعد سنوات من التفاوض، لتلتحق بعدها العديد من دول العالم. توجد حالياً 12 دولة عربية عضو في المنظمة، و8 دولة عربية بصفة مراقب.

[24] The WTO and GATT: A Principled History (2016), Brookings Institution *https://www.brookings.edu*

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[25]: تأسست في عام 1948، استجابة من 16 دولة أوروبية آنذاك لمقترح الولايات المتحدة لتقديم المساعدة الاقتصادية لها في إطار برنامج التعافي الأوروبي. بالرغم من ذلك، فقد تضمنت الأهداف الأخرى لهذا التجمع تحرير التجارة بين الدول الأعضاء والانخراط في اتحادات جمركية وتعزيز نظام تجاري دولي متعدد الأطراف، إضافة الى تعزيز النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، ومساعدة الدول الأقل نمواً. كما أصبح دور المنظمة في مطلع القرن الحادي والعشرين تقديم المشورة، وتعزيز التجارة الدولية من خلال إجراء الدراسات المتعلقة بمختلف القضايا، كالسياسات الاجتماعية، والعولمة، والحمائية التجارية.

- **اتحاد البنلوكس الاقتصادي (The Benelux Economic Union)**:[26] وهي اتفاقية وقعت في عام 1944 بين بلجيكيا وهولندا ولوكسمبرج، اشتق اسمها من الأحرف الأولى لهذه الدول الثلاث. دخلت الاتفاقية موضع التنفيذ في عام 1947. تم بموجب الاتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، مقابل وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء. تطور هذا الاتفاق فيما بعد ليطال قضايا التحرير الكامل للتجارة البينية، والتنسيق المنظم لسياساتهم التجارية والنقدية الدوليين، وتوحيد صوتهم في إدارة التفاوض مع الدول الأخرى.

- **الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (The European Coal and Steel Community)**:[27] تأسس هذا التجمع في عام 1950 بمقترح فرنسي لإنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب تشارك به الدول التي ترغب في تفويض هيئة مستقلة لهذين القطاعين. أما مرد هذه الخطة فهو الاعتقاد بأن وجود إطار اقتصادي وسياسي جديد يعد مطلباً أساسياً لمشروع الوحدة الأوروبية المنشودة وتجنب حصول نزاع فرنسي/ألماني. وفي عام 1951، وقعت كل من ألمانيا الغربية (آنذاك) وإيطاليا والدول الثلاث الأعضاء في تجمع "البنلوكس" معاهدة في باريس معلنة تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC).

من أهم بنود المعاهدة إلغاء جميع العقبات الجمركية وسائر القيود على حركة الفحم والصلب بين الدول الأعضاء، والتنازل عن الإجراءات التمييزية تجاه المنتجين والمشترين والمستهلكين (فيما يتعلق بالأسعار وشروط تسليم البضاعة، ورسوم النقل، واختيار الموردين، وغيرها)، إضافة إلى وقف الدعم الحكومي والمُنح، وإلغاء جميع الإجراءات المتعلقة بعمليات الأسواق.

---

25 Discover the OECD: Better Policies for Better Lives (2021) Available at: oecd.org/about [Accessed on 12 October 2021].

26 Benelux: European Economic Union (2021) Available at: https://www.britannica.com/topic/Benelux. [Accessed on 12 October 2021].

27 Rittberger, B., and Glockner, I. (2012) "The European Coal and Steel Community (ECSC) and European Defense Community (EDC) Treaties" In "Designing the European Union", pp.16-47.

أما فيما يتعلق بالتحديات التي واجهت هذا التجمع، فقد تمثلت بمحدودية مجالات التجمع وهي قطاعي الفحم والفولاذ، إضافة إلى القضايا المتعلقة بسيادة الدول الأعضاء.

بالرغم من هذه التحديات، فقد نجح هذا التجمع في تحرير تجارة الفحم والصلب بدرجة عالية. كما حفز الدول الأخرى على تحرير تجارتها الخارجية، مما مهد الطريق لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom). وتشير العديد من الدراسات والتقارير إلى أن التقدم في الاتفاقيات الأوروبية المتعاقبة قد ساهمت بالتبعية في تشكيل الاتحاد الأوروبي.

- **المجموعة الأوروبية الاقتصادية (The European Economic Community- "EEC"):**[28] وقعت الدول الأوروبية الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدة روما عام 1957، اتفقت بموجبها على تأسيس مجموعة اقتصادية أوروبية أو ما عرف بـ "السوق المشتركة" (Common market)، والتي بدأ العمل بها في عام 1958. ثم توسعت بانضمام العديد من الدول الأوروبية الأخرى مثل المملكة المتحدة، وإيرلندا، والدنمارك، واليونان، وإسبانيا، والبرتغال، وألمانيا الشرقية (آنذاك). وتمثل هذه المجموعة محاولة بعيدة المدى لتحقيق التكامل الاقتصادي الأوروبي.

هدفت الاتفاقية إلى تأسيس السوق الأوروبية المشتركة وتحقيق تقدم في موائمة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء. كما سعت الاتفاقية الى إلغاء جميع العقبات أمام حرية حركة الأفراد والخدمات ورأس المال فيما بين الدول الأعضاء. كذلك، حددت معاهدة روما جدولاً زمنياً لإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء. وتم بالفعل تنفيذ هذا الجدول في عام 1968 حينما ألغت الدول الأعضاء التعريفات الجمركية تجاه تجارة المنتجات الزراعية والصناعية. كما نجحت هذه الدول في رفع قيود الحصص. من جانب آخر، اقتربت التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات من الخارج بصورة تدريجية، وفي عام 1970، تم تنفيذ التعريفة المشتركة.

أما التطور الآخر في مسيرة المجموعة فقد تمثل بالعمل على تحقيق الانسجام العام في السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الأعضاء. فقد سعت المعاهدة الى وضع لوائح مشتركة تغطي العديد من القضايا الهامة، مثل المنافسة، والسياسة الضريبية، وبقية التشريعات الاقتصادية. كما دعت المجموعة الى تطوير السياسات العامة في بعض المجالات، مثل التجارة الخارجية، والنقل. على نحو خاص، تطلب من الدول الأعضاء تناغم سياساتها الاقتصادية في مجال السياستين المالية والنقدية، وسياسة ميزان المدفوعات، والرفاه الاجتماعي.

[28] Newman, M. (1989) "Britain and the European Economic Community: Effects of Membership", European Dossier.

- **المجموعة الأوروبية (The European Community):**[29] تُعد المجموعة الأوروبية الاقتصادية خطوة متقدمة نحو إقامة التكامل الاقتصادي في عام 1993، حينما استبدل تسميتها بـ"المجموعة الأوروبية" (EC)، والتي شكلت بدورها العنصر الأساس للاتحاد الأوروبي (EU)، وهو كيان أوسع يسعى إلى التعاون الاقتصادي والسياسي بين دوله الأعضاء. تشكل الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت والتي بدأ تنفيذها في الأول من نوفمبر عام 1993. كما وفرت المعاهدة أرضية للوحدة الاقتصادية والنقدية، والتي تمخض عنها إطلاق عملة موحدة هي اليورو. يشتمل إطار الحوكمة للاتحاد الأوروبي على عدد من المؤسسات، من بينها مجلس الاتحاد الأوروبي، والبرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، وغيرها. هذا ويسمح لأية دولة أوروبية التقدم بطلب للانضمام الى الاتحاد الأوروبي.

- **الشراكة الأوروبية للتجارة الحرة (The European Free Trade Association):**[30] بالتوازي مع الجهود الرامية الى تشكيل الاتحاد الأوروبي، ثمة جهود أخرى لتعزيز التجارة البينية في التجمع. وفي الوقت الذي أنشأت فيه المجموعة الأوروبية الاقتصادية في خمسينيات القرن الماضي، سعت بريطانيا الى تأسيس منطقة تجارة حرة تضم 17 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي. وإذا ما نجحت بريطانيا في سعيها هذا، فأنها ستجني مكاسب السوق الصناعية المشتركة. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب معارضة فرنسا. بعدها تعهدت بريطانيا بتشكيل منطقة تجارة حرة بالشراكة مع النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا، وبالفعل تشكلت الشراكة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) في عام 1960. هدفت هذه الشراكة الى التمهيد لتأسيس شراكة أوسع متعددة الأطراف مستقبلاً تستهدف إلغاء العقبات الجمركية.

على نحو مشابه للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتجهيزاً للفترة الانتقالية التي امتدت لنحو 10 سنوات، وضعت الشراكة الأوروبية القوانين المنظمة للمنافسة، وناشدت الدول الأعضاء لإلغاء جميع إجراءات الحماية غير المباشرة والتمييز التجاري. أما المشكلة التي واجهتها الشراكة، من واقع طبيعتها كمنطقة تجارة حرة، فهي أنه طالما أن الرسوم تفرض على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء تختلف من دولة عضو الى أخرى، فإن التجار سيستفيدون من هذه الاختلافات بربط الواردات ببلد يجبي أقل معدل من الرسوم الجمركية. نتيجة لذلك، تم تشريع القوانين التي تمنع تلك الممارسات من خلال تصنيف البضائع فيما إذا تم انتاجها أو تزييفها في إحدى الدول الأعضاء.

---

[29] Nello, S.S. (2012) "The European Union: Economics, Policies and History", Third Ed., McGraw-Hill Education.

[30] Schafhauser, P. (2019) "European Free Trade Association EFTA", Proceedings in: Non-Tariff Measures Week: NTMs: The Good, the Bad, and the Ugly, 14-15 October 2019.

- **مجلس التعاون الاقتصادي "الكوميكون" (Comecon):**[31] وهي منظمة اقتصادية تأسست في 1949، وكانت تضم الاتحاد السوفيتي (السابق)، وألمانيا الشرقية (آنذاك)، وهنغاريا، وبلغاريا، ورومانيا، وتشيكوسلوفاكيا (آنذاك)، وكوبا، وفيتنام. يهدف هذا المجلس إلى التخطيط المنظم القائم على قاعدة التبادل الثنائي بين الأعضاء وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول المعسكر الاشتراكي (آنذاك). وبعد وفاة ستالين عام 1953، سعى المجلس إلى الترويج للتخصص الصناعي، وتطوير التكنولوجيا والتصنيع، ونمو إنتاجية العامل، وتقليل التماثل "Parallelism" في اقتصادات الدول الأعضاء. وبعد تشكيل المجموعة الأوروبية الاقتصادية، ومع الضغوط التي مارستها دول أوروبا الشرقية (آنذاك) للحصول على درجة أعلى من الاستقلالية، اضطرت القيادة السوفيتية لإعادة النظر في المنظمة، ما حداها الى توقيع معاهدة جديدة بين الدول الأعضاء في مدينة صوفيا البلغارية في عام 1959.

لعل من بين التحديات التي واجهت هذا التجمع هو غياب أنظمة الأسعار المرنة والواقعية في الدول الأعضاء، مما جعل من غير الممكن اعتماد التجارة على الأسعار النسبية. وبدلاً عن ذلك، فقد أقيمت التجارة على أسس المقايضة من خلال اتفاقيات ثنائية ما بين الحكومات. وبعد المفاوضات، تم الاعتماد على ما يطلق عليه بـ"الأسعار العالمية"، أي الأسعار السائدة في التجارة خارج منطقة الكوميكون.

- **التكامل الاقتصادي في أمريكا الجنوبية:**[32] شجع التقدم الحاصل في مشاريع التكامل الاقتصادي في أوروبا بعض الدول في قارة أمريكا الجنوبية للقيام بنفس المحاولة. وبالفعل، تأسست العديد من المنظمات في أمريكا الجنوبية في نهاية القرن العشرين، أهمها:

- **السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (The Central American Common Market):** في عام 1958، وقعت كل من السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وكوستا ريكا معاهدة متعددة الأطراف تهدف الى تحرير التجارة وإقامة تكامل اقتصادي بينها. مهد هذا السوق الى تأسيس منطقة تجارة حرة خلال 10 سنوات. كما اتفقت الدول الأعضاء على إقامة تكامل صناعي في الإقليم. توجت هذه الترتيبات بتوقيع معاهدة "ماناغوا" في عام 1960، تهدف الى تأسيس سوق مشتركة في غضون 5 سنوات، إضافة الى تنظيم التنمية الصناعية المتكاملة. هذا وقد تم إلغاء وتقليل معظم العقبات أمام التجارة البينية في المنطقة.

[31] Brine, J. (1993) "Comecon: The Rise and Fall of an International Socialist Organization". International Organizations Series.

[32] International trade (2021) https://www.britannica.com

من بين التحديات التي واجه مشروع التكامل الاقتصادي لدول أمريكا الوسطى هو الخلافات والنزاعات العسكرية. كما انسحبت هندوراس من هذه السوق جراء تطبيقها تعريفات جمركية على وارداتها من بقية الدول الأعضاء. وكمحاولة للترويج للتجارة الحرة على نطاق أوسع في الإقليم، اتجهت الدول الأعضاء بإبرام اتفاقيات مع المجموعة الكاريبية والسوق المشتركة (Caricom) في عام 1991.

- **رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA):** تأسست هذه الرابطة في عام 1960، تضمنت عضويتها كل من الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، والمكسيك، وبارغواي، وبيرو، وأورغواي. وفي عام 1970، التحق بالرابطة الأكوادور، وكولومبيا، وفنزويلا، وبوليفيا. منحت الاتفاقية فترة انتقاليها أمدها 12 عاماً يتم خلالها إلغاء جميع العقبات التجارية. تقوم الرابطة على مبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية. كما تعهدت الدول الأعضاء بتعزيز تنسيقها في مجال السياسات التصنيعية.

مبدئياً، جرى تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء بالرابطة من خلال التفاوض على أساس التنازل سلعة بسلعة. ثم توصلت الرابطة الى نظام التخفيضات التلقائية للتعريفات الجمركية على نحو أشبه بالمجموعة الأوروبية الاقتصادية.

- **مجموعة دول الأنديز (The Andean Community of Nations):** في عام 1966، اتفقت جميع الدول الأعضاء في رابطة LAFTA على تشكيل مجموعة إقليمية. بدأت دول المجموعة مفاوضاتها بشأن اتفاقيات التجارة الحرة مع السوق الجنوبي (Mercosur) وهي مجموعة تجارية تضم كل من الأرجنتين، والبرازيل، وبارغواي، وأوروغواي) في عام 1996، وبعد عام أصبح اسم المجموعة مجموعة دول الأنديز (CAN). تهدف هذه المجموعة الى تعجيل التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتنسيق التنمية الصناعية الإقليمية، وتنظيم الاستثمار الأجنبي، وتوحيد مواصفات بعض السياسات الزراعية والاقتصادية.

- **الجماعة الكاريبية (The Caribbean Community):** تأسست عام 1973 من قبل 12 دولة كاريبية، والتي مهدت الطريق لتأسيس الشراكة الكاريبية للتجارة الحرة (Carifta) في عام 1968 من قبل خمسة دول هي: الأرجنتين، وباربادوس، وغوانا، وجامايكا، وترايندا وتوباجو. يهدف هذا التجمع الى تشجيع التكامل الاقتصادي في منطقة الكاريبي وإبرام اتفاقيات جزئية لوضع تعريفة جمركية موحدة خارجية وسياسات حمائية.

بيد أن مشروع التكامل الاقتصادي الكاريبي قد تم عرقلته خلال الفترة 1976-1978، نتيجة لقيود الواردات التي طبقتها كل من جامايكا وغوانا، إضافة الى عدم رضا الدول الأقل نمواً نتيجة لمطالبتها بعدم حصولها على حصة عادلة من الإيرادات التجارية. وفي

عام 1980، تخلت جامايكا وغوانا عن قيود الواردات، وتم اتخاذ إجراءات عدة لتطوير حالة الدول الأقل نمواً.

- **رابطة دول جنوب شرق آسيا (The Association of South East Asia (ASEAN)):** يعود أساس رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) إلى عام 1961، إبان تشكيل الشراكة لجنوب شرق آسيا (ASA) من قبل الفلبين، وتايلاند، واتحاد الملايا (التي أصبحت الآن جزءً من ماليزيا). وفي عام 1967، تأسست الرابطة من قبل حكومات كل من اندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، بهدف تعجيل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في منطقة جنوب شرق آسيا. بعدها انظمت دول أخرى الى الرابطة، مثل بروناي، وفيتنام، ولاوس، وماينمار، وكمبوديا. تضمنت المشاريع الرئيسة للرابطة التعاون الاقتصادي والترويج عن التجارة سواء ضمن الإقليم أو مع العالم الخارجي.

شرعت الدول الأعضاء بالرابطة بتقليل التعريفات الجمركية فيما بينها في عام 1992 وأزالت القيود أمام الاستثمارات الأجنبية من خلال تشكيل منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا.

- **اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (The North America Free Trade Agreement):** تم التوقيع على هذه الاتفاقية (NAFTA) في عام 1992 بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العمل بها في عام 1994، والتي تعد اليوم واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم.

استلهمت هذه الاتفاقية تجربة السوق الأوروبية المشتركة في تقليل العقبات التجارية بين الدول الأعضاء. بدأت هذه المنطقة في بداية الأمر باتفاقية التجارة الحرة بين كندا وأمريكا في عام 1988، ثم اتسعت لتشمل المكسيك، وهدفها إلغاء جميع العقبات التجارية لفترة تمتد الى 15 عام والدخول في اتفاقيات تتعلق بالعمالة والبيئة. كما تضمنت بنود الاتفاقية إعطاء الشركات الأمريكية والكندية نفاذ أوسع للسوق المكسيكية في مجال الصيرفة، والتأمين، والاعلانات، والاتصال، والنقل بالشاحنات.

## الدروس المستوحاة من التجارب العالمية للتجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية

بعد هذا السرد التاريخي لأهم التجارب العالمية في مجال التجارة البينية في إطار التجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى، يمكن استخلاص أهم الدروس المستوحاة منها لصالح تعزيز التجارة العربية البينية:

1. ثمة دوافع اقتصادية وسياسية معاً من وراء تشكيل هذه التجمعات. يتضمن الدافع الاقتصادي بصورة جوهرية تطلع الدول الأعضاء الى تجنب الحمائية التجارية التي أضرت كثيراً بالدول التي مارستها وبالتجارة الدولية في حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية، فيما تتمثل الدوافع السياسية بتحقيق الأمن القومي للدول الأعضاء وتوحيد صوتها في إدارة الحوار مع التجمعات والدول الأخرى.

2. وجود تطور مرحلي لمعظم هذه التجمعات، وصولاً الى السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية.

3. تأتي في مقدمة الترتيبات التي تجريها الدول الأعضاء في هذه التجمعات إلغاء التعريفات الجمركية وسائر العقبات التجارية فيما بينها، مقابل حماية التجمع من المنافسة الخارجية من خلال وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه صادرات الدول غير الأعضاء.

4. كذلك يرتبط بما ذكر أعلاه التوجه نحو توحيد السياسات التجارية للدول الأعضاء.

5. تضمين الاتفاقيات آليات لحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

6. حصول تغير في أنماط اتفاقيات التجارة البينية الحرة بين الدول الأعضاء في تجمع إقليمي، من اتفاقيات سطحية (Shallow) حينما ركزت بصورة رئيسة على سياسة تحرير المبادلات ثنائية الأطراف من التعرفة الجمركية الى أكثر عُمقاً (Deep) تتعدى حدود السياسات التجارية التقليدية لتطال سياسات التنافسية، وحقوق الملكية الفكرية (IPRs)، وقضايا تنظيمية أخرى، الأمر الذي يجعل من آثارها من خلق وتحويل التجارة أكثر اتساعاً.

7. ان نجاح أي تجمع اقتصادي لا يتوقف على الإجراءات الاقتصادية والمتعلقة بتحرير التجارة البينية وإلغاء الإجراءات التمييزية فحسب، بل على الإرادة السياسية للدول الأعضاء للتنازل النسبي للسيادة لصالح التجمع.

8. التوجه العالمي في مجال منطقة التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي لا يعتمد على التقارب الجغرافي، بل يمتد عبر القارات متى ما وجدت الدول الأعضاء مصالحها في التجمع والتعاون مع اقتصادات ذات ميزة نسبية في الإنتاج والتجارة.

## ملحق رقم (2)
## الفرص المتاحة للبنوك للمشاركة في جهود تعزيز التجارة العربية البينية [33]

لا تتدخل البنوك بين المصدر المستورد في عمليات الدفع مقدماً، أو الصفقات المفتوحة، ولا يتم الاستعانة بها في تبادل الوثائق والمستندات وفحصها كما في أساليب تمويل التجارة الأخرى، ولكن احتياج المتعاملين بالتجارة لاتخاذ إجراءات وتدابير تمكنهم من تخفيف مخاطر عدم الدفع وإدارة السيولة التدفقات النقدية وتقليل التكلفة، يمثل فرصة كبيرة للبنوك للترويج لمنتجاتها التمويلية التي صممت لهذه الأغراض، ومن أهم هذه المنتجات:

- **التزامات الدفع المصرفية - "Bank Payment Obligations (BPO)":** وهي بمثابة وعد ملزم قانونًا لتنفيذ الدفع للسلع أو الخدمات، بناءً على المطابقة الناجحة لبيانات التجارة الإلكترونية. ووفقاً للقواعد الموحدة لالتزامات الدفع المصرفية (URBPO) فإن الالتزام هو تعهد غير قابل للإلغاء ومستقل من البنك المُلزم بالدفع [أي بنك المشتري] لدفع أو تحمل تأجيل الإلتزام بدفع مبلغ محدد عند الاستحقاق للبنك المُستلم [بنك البائع] وذلك بعد تقديم جميع البيانات المطلوبة والتأكد من تطابق البيانات أو قبول عدم تطابق البيانات، لذلك يمكن اعتبار BPOكأداة بديلة لتسوية العمليات التجارية.

كما أن الهدف الرئيسي من التزامات الدفع المصرفية (BPO) هو محاكاة التجارة الدولية التي تعتمد على الائتمان المستندي التقليدي المستخدم منذ عقود طويلة. فيما يلي مثال على كيفية العمل في إطار التزامات الدفع المصرفية الـ BPO:

1. يوافق المشتري والبائع على استخدام التزامات الدفع المصرفية (BPO) كأداة للدفع عند الاتفاق على العقد. ثم يرسل المشتري طلب شراء (Purchase Order) إلى البائع.
2. يقدم المشتري البيانات من طلب الشراء وشروط الدفع إلى مصرفه (بنك المشتري).
3. يؤكد البائع أن البيانات الواردة في طلب الشراء صحيحة ويرسلها مع التزام الدفع المصرفي صادر من المصرف الذي يتعامل معه (بنك المشتري) إلى البنك المستلم (بنك البائع). في هذه الحالة، إذا كانت المستندات متطابقة (ووافقت البنوك على ذلك)، فيمكن للبائع شحن البضائع أو الخدمات على النحو المتفق عليه في عقد البيع الأولي.
4. يقدم البائع البيانات إلى مصرفه، ثم يقوم المشتري بفحصها. يتم حل أي حالات عدم تطابق في البيانات حيثما أمكن ذلك.

[33] https://www.tradefinanceglobal.com/wp-content/uploads/2019/02/WhitepaperBPO.pdf
https://www.tradefinanceglobal.com/finance-products/bank-payment-obligation-bpo-urbpo/
https://tfig.unece.org/contents/bank-payment-obligation.htm

5. في حالة المطابقة من قبل الطرفين، يتم إبلاغ بنك البائع ويرسل البائع المستندات التجارية مباشرة إلى المشتري. يقوم المشتري بتخليص البضائع من الجمارك بهذه المستندات.
6. في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه في العقد، يخصم بنك المشتري العائدات من حساب المشتري.

- **شراء الديون Factoring**

شراء الديون هي احدى الخدمات التمويلية التي توفرها البنوك او المؤسسات المالية الأخرى لعملائها من المصدرين عن طريق شراء الفواتير او الذمم المدينة (invoices or Accounts receivables) من المُصَدِر. وبالتالي يتحصل المصدر على النقد المطلوب مقابل خصم نسبة معينة من قيمة الفاتورة. وغالبا يتم شراء الديون دون حق الرجوع أي ان البنك هو الذي يتحمل مخاطر عدم الدفع وليس المصدر. وبذلك يكون المصدر قد تمكن من تحسين أوضاع السيولة وإدارة التدفقات النقدية بكفاءة بحصوله على النقد اللازم دون الانتظار لحلول اجل الفاتورة او الكمبيالة، وتخلص أيضاً من مخاطر عدم الدفع، مما يعزز من قدرته التنافسية في الأسواق العالمية بحيث يتمكن من تقديم شروط أفضل للمستورد كالاتفاق على تسوية المعاملات التجارية عن طريق الحسابات المفتوحة وعدم اللجوء الى الأساليب الأكثر تعقيداً وأكثر تكلفة بالنسبة للمستورد كالاعتماد المستندي.

- **تمويل سلاسل الإمداد Supply Chain Finance**

يعتبر تمويل سلاسل الامداد سلسلة من الإجراءات والممارسات والتقنيات المالية والتمويلية التي تدعم سلسلة الامداد من البداية الى النهاية أي من الإنتاج الى التصدير. وتهدف الي مواءمة تنفيذ واستخدام أدوات التمويل المناسبة مع الانتقال الفعلي للبضائع وتسوية المدفوعات على طول سلسلة الامداد. ويتحقق ذلك من خلال الاستعانة بنظام رصد لإدارة سلاسل الامداد مدعوماً بأنظمة تقنية معلومات متطورة. تساعد إدارة سلاسل الامداد بكفاءة على تقليل كميات المخزون وبالتالي تخفيض التكاليف المرتبطة بإدارة المخزون، وتجعل المصانع والشركات تقترب من الإنتاج الآني، وينعكس ذلك في شحنات بضائع أصغر وكثيرة التكرار بدلاً من الشحنات الكبيرة، مما يؤدي الى تخفيض المخاطر وتقليل التكلفة وتخفيض متطلبات رأس المال العامل اللازم لإنتاج وتجهيز البضاعة للتصدير.

من اهم الحلول والخدمات التمويلية المرتبطة بسلاسل الامداد هي:

- **البيع العكسي للديون Reverse Factoring**

على عكس بيع الديون الاعتيادي الذي يلجأ فيها المصدر الى بيع الفواتير والذمم المدينة (accounts receivables) بعد ان يكون المصدر قد قام بشحن البضائع وفي انتظار

اجل الدفع، البيع العكسي للديون من خلال نظام تمويل سلاسل الامداد، يتيح للمصدر ان يحصل على التمويل المطلوب من البنوك من خلال بيع الذمم الدائنة او (accounts payable) بمجرد ان يقوم المستورد باعتماد الفاتورة أي بمجرد الاتفاق على شحن البضائع.

- **تمويل المخزون Inventory Finance**

يعتبر إحدى اهم آليات تمويل سلاسل الامداد التي من خلالها يستطيع المصدر الحصول على التمويل المطلوب من البنوك بضمان المخزون، عن طريق إيداع المخزون في أحد المخازن المعتمدة ويكون تحت إدارة طرف ثالث محايد يسمى مدير الضمان ويفرج عن البضائع عند حصول البنك الممول على قيمة البضاعة من المشترين مباشرة.

- **تمويل امر الشراء Purchase Order Finance**

التمويل المستند الى أمر الشراء او ما يعرف بالتمويل السابق للشحن يمكن المصدر من الحصول على التمويل من البنوك استنادا الي امر الشراء الذي استلمه من المستورد، حيث يصدر بنك الطرف المشتري خطابا يتكفل فيه بالدفع للمصدر عند استلام البضاعة واستلام المستندات المطلوبة المتطابقة مع امر الشراء.

- **التحوط من مخاطر تذبذب أسعار الصرف**

بالإضافة الى الحلول والخدمات التمويلية، تقدم البنوك للمتعاملين بالتجارة اليات عديدة للتحوط من مخاطر تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العمليات المحلية كعقود البيع الآجلة وما الى ذلك من المشتقات المالية.

## ملحق رقم (3)
## تمويل التجارة الخارجية

بوجه عام، تعتبر خدمات تمويل التجارة من أهم الخدمات التي توفرها البنوك لعملائها من خلال توفير عدة اختيارات لكل منها ما يميزها، وإتاحة الفرصة للعملاء لاختيار ما يناسبهم من تلك الأدوات بحسب طبيعة المعاملة والسوق الذي يتم التعامل معه.

يرتكز حجم الإقبال على استخدام أداة تمويل التجارة بشكل رئيس على درجة قبول ومناسبة الأداة للطرف الثاني في المعاملة، وبالتالي المساهمة في توسيع شبكة المتعاملين والقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، من خلال تقديم شروط استيراد/تصدير تيسيرية، وأسعار تنافسية، وطرق دفع مناسبة. كما يحكم استخدام أحد أدوات التمويل المتاحة من قِبَل البنوك ما توفره تلك الأداة من ضمانات لكل من المصدر والمستورد للوفاء بالتزامات كل منهما بشروط التعاقد المالية، وبحسب المواصفات المتفق عليها، وخلال الفترة المنصوص عليها ضمن مستندات المعاملة التجارية دون تأخير، فضلاً عما تتضمنه تلك الأداة من آليات للتفاوض وحل النزاعات حال مخالفة أي بند من بنود التعاقد.

في ظل تباين أهداف ومتطلبات المتعاملين في التجارة من مصدرين ومستوردين، يجب أن يكون كلاً من المُصَدِّر والمستورد ملماً بأساليب تمويل التجارة المتوفرة والمتاحة، وعلى دراية كافية تُمَكِّنه من إبرام العقود وإعداد المستندات وفقا للقواعد المعتمدة والأعراف الدولية المعمول بها، واختيار أداة الدفع وأسلوب التمويل المناسب، الذي يضمن الوفاء بالالتزامات وإدارة التدفقات النقدية وتخفيف المخاطر.

فيما يلي نوضح أهم أدوات التمويل المستخدمة في التجارة الدولية، وأهم مميزاتها، ومحددات تفضيل الاعتماد على أداة دون أداة أخرى.

### ➢ خطابات الاعتمادات المُسْتَنَدية[34]

يعرف خطاب الاعتماد المُسْتَنَدي بأنه تعهد من بنك المستورد إلى بنك المُصَدّر، بتحويل قيمة السلعة أو الخدمة محل التعامل بمجرد التأكد من مطابقتها للمواصفات المتضمنة بمستندات الاعتماد المستندي الصادرة عن بنك المُصَدِّر للاعتماد (بنك المستورد). يعتد بالاعتماد المستندي أيضاً كنوع من الضمان للمستورد بأن البضائع و/أو الخدمات التي طُلبت سيتم تسليمها وفقاً للمستندات المستوفية، وبموجب الشروط المتعاقد عليها في اتفاقية الشراء. عند تسليم المُصَدّر للبضاعة حسبما هو مفصّل في خطاب الاعتماد، يلتزم المصرف مُصْدّر الخطاب بالدفع للمستفيد

[34] Sources:
- https://tfig.unece.org/contents/trade-finance-instruments.htm.
- https://tfig.unece.org/AR/contents/letters-of-credit.htm.
- https://www.wto.org/english/res_e/reser_e/ersd201009_e.pdf.

من خطاب الاعتماد (المصدّر)، على أن يكون مطابقاً للشروط الأخرى المذكورة في الاعتماد المستندي. تُعد الاعتمادات المستندية الوسيلة الأكثر شيوعاً واستخداماً في مجال التجارة الخارجية، لكونها ينطوي على ضمان قد لا يكون موجوداً في أدوات تمويل التجارة الأخرى، تقلل من مخاطر السداد التي يمكن أن يواجهها المُصَدِّر، كما تؤَمِّن للمستورد استلام السلع والخدمات حسب الشروط والمواصفات المتفق عليها.

تعتمد المستندات المطلوبة في خطاب الاعتماد المستندي على مدى تعقيد المعاملة والشروط الواردة في الاعتماد المستندي والمستندات الواجب على المُصَدِّر تقديمها بشكل مطابق لشروط الاعتماد المستندي، فضلاً عن درجة الأمان التي يستهدفها الطرفان في المعاملة مثل: الدفع، والوضوح المتعلق بوصف البضاعة، وتخليص الجمارك، وعملية نقل البضاعة وتسليمها في الوقت المحدد، إضافة إلى المخاطر الأخرى المتعلقة بالمعاملة. تخضع الأعراف الدولية المُنظمة للتجارة الخارجية لمراجعة مستمرة من قبل اللجنة المصرفية في غرفة التجارة الدولية، التي تقوم أيضاً بتقديم خدمات تحكيم، تعتمد على قوانين تجارية دولية معترف بها، وتخضع للتحكيم في حال التقصير والتحديات الأخرى التي تواجه المعاملة.

تكمن أهمية الاعتماد المستندي أساساً في الدور الحاسم الذي تلعبه هذه الأداة في تمويل التجارة الخارجية، وما تحققه من فوائد لكافة الأطراف. بالنسبة للمشتري (المستورد)، يضمن استخدام الاعتماد المستندي، كأداة للتمويل، استلام البضاعة المتعاقد عليها في الوقت والمكان المحددين، فضلاً عن ضمان مطابقتها للمواصفات المتفق عليها مستندياً مع البائع/المصدر. كما أن المستورد وفق هذه الأداة ليس ملزماً بدفع ثمن البضائع المتفق عليها إلا بعد استلامه لها مطابقة للشروط والمواصفات المتفق عليها مع الطرف الآخر.

مما يميز الاعتماد المستندي أيضاً عن غيره من الأدوات، استفادة طرفي التعامل (المُصَدِّر والمستورد) من خبرات البنوك في التعامل مع البنوك الخارجية في إتمام مثل هذه المعاملات، فضلاً عن توفير الوقت والمال، نظراً لعدم ضرورة الانتقال من بلد إلى آخر لإتمام الصفقة. بالنسبة للمُصَدِّر، فيوفر الاعتماد المستندي حماية من مخاطر عدم سداد المستورد، في ظل وجود طرف موثوق وهو البنك مُصدر الاعتماد، الذي يلتزم أمام البائع بدفع قيمة البضائع المتضمنة بالمستندات بمجرد ثبوت مطابقتها للشروط والمواصفات، وبما يُمَكِنه في كثير من الأحيان من تحصيل قيمة البضائع الواردة في الاعتماد من بنكه قبل أن تصل إلى المشتري، وهو ما يوفر له سيولة نقدية لتمويل عمليات أخرى.

- **الضمانات الدولية (ضمان حسن الأداء وضمان الدفع)**[35]

تسمح الضمانات الدولية للمورد (عميل البنك مُصْدِر الضمان) الدخول في عمليات خارج حدود الدولة التي يمارس فيها نشاطه (ضمان مقابل من مصرف المورد صادر إلى مصرف آخر

[35] Sources:
https://www.intltradefinance.com/products/guarentees.
https://tfig.unece.org/contents/guarantees.htm#:~:text=The%20probable%20benefits%20achieved%20.with,and%2For%20obtain%20financing%2C%20.

في بلد المستفيد). تستخدم الضمانات لتغطية مخاطر عدم وفاء الطرف المتعهد بالتزاماته التي سبق الاتفاق عليها (مثل التخلف عن السداد أو التسليم في المواعيد المتفق عليها).

على سبيل المثال، يجوز لمورد مواد بناء في الإمارات أن يطلب من مصرفه في دولة الإمارات أن يصدّر ضمان مقابل (counter guarantee) لمصرف آخر في بلد المستفيد في مصر. وعلى إثر ذلك يقوم المصرف المصري بإصدار ضمان للجهة التي طلبت الخدمة/السلعة. وإن لم يفي المصدر الإماراتي بالتزاماته من الاتفاق، يجوز للمستفيد من الضمان في مصر أن يلجأ لبنكه في مصر لتسييل الضمان الذي حصل عليه من المصرف الإماراتي. حينئذ، يعطي البنك للمستورد المبلغ المالي السابق تحديده، ويُطلب من بنك المصدر أن يسدد هذا المبلغ للبنك.

يوفر ضمان الدفع ضماناً ماليًا في حالة تخلف مقدم الطلب عن دفع ثمن السلع أو الخدمات المقدمة. تعمل ضمانات الدفع على تخفيض مخاطر الائتمان أو مخاطر القُطر عندما يقوم المورد بشحن البضائع قبل تلقي الدفع. يتم إصدار ضمانات الدفع عادةً لتغطية الدين في حالات التخلف عن السداد الناشئة بموجب صفقة تجارية. تعتمد صياغة الأداة على الشروط الموضحة في الاتفاقية الأصلية بين مقدم الطلب والمستفيد. بذلك يقوم مقدم الطلب بسداد الدين بناءً على هذه الشروط. في بعض الأحيان، يمكن دعم ضمان السداد بضمانات، مثل الممتلكات أو الأصول التي تمت الموافقة عليها مسبقًا من قبل المُقرض. تكمن أهمية وفوائد الاعتماد على الضمانات في تمويل التجارة الخارجية، فيما تحققه من فوائد لكافة أطراف التعامل، من بينها توفير ميزة الدفع الآمن، وإمكانية حصول البائع على دفعة مقدمة، وتعزيز السيولة، حيث يمكن للمشتري / البائع الحصول على تمويل، ضمان الحصول على تعويض لعدم الوفاء بأي التزامات مهمة، فضلاً عن مساهمة الاعتماد على أداة الضمانات الدولية في تخفيف الضغط على الاقتراض المصرفي.

- **عمليات التحصيل المستندي (Documentary Collections)**

تعتبر عمليات التحصيل المستندي إحدى أهم أساليب تمويل التجارة المعروفة، وسميت بذلك الإسم لأن المستورد لا يستلم المستندات الخاصة بالبضاعة إلا عندما يقوم بسداد الثمن المتفق عليه، أو الاتفاق على السداد في تاريخ لاحق من خلال قبول الكمبيالة المدرجة ضمن المستندات . لا يعتبر المستورد ملزماً بالسداد قبل قيام المصدر بشحن البضائع، ويظل المصدر محتفظاً بملكية السلع إلى أن يقوم المستورد بسداد قيمة السلع، أو قبول الكمبيالة التي تلزمه قانونياً بسداد المبلغ في تاريخ معين مستقبلاً. تعتبر الكمبيالة من أهم المستندات في عملية التحصيل المستندي حيث تحتوي أيضاً على التعليمات والمستندات الضرورية لنقل ملكية السلع.

تقوم البنوك بدور مهم للغاية في عمليات التحصيل المستندي من خلال السيطرة على عملية تدفق المستندات، والتأثير على المصدر والمستورد للوصول إلى تسوية مرضية لجميع الأطراف في العمليات القائمة على التحصيل المستندي. بالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه

البنوك في التجارة الدولية من خلال القيام بعمليات التحصيل المستندي، إلا أن دورها يقتصر على استلام وتحويل وتداول المستندات فقط، وليس من مسؤولياتها التحقق من صحة وكفاية تلك المستندات ولا تتحمل أية مخاطر في هذا الخصوص، ولا توفر أية ضمانات بشأن التزام المستورد بالسداد أو بحسن الأداء من قبل المصدر.

يلجأ الكثير من المتعاملين في التجارة الخارجية إلى استخدام التحصيل المستندي نظراً لأنه أقل تعقيداً وأقل تكلفة مقارنة بالأساليب الأخرى كالاعتمادات المستندية أو خطابات الضمان الدولية، ولكن لا ينصح باستخدام هذا الأسلوب من أساليب التجارة إلا في الحالات التي تكون العلاقة بين المصدر والمستورد علاقة متميزة وراسخة وممتدة لفترة زمنية طويلة، وقائمة على الثقة والأمان. كما يجب أن يكون المصدر قد قام بإجراءات معينة للتأكد من أن بلد المستورد تتمتع بقدر كافٍ من الاستقرار الاقتصادي والسياسي، بما لا يؤثر سلباً على تدفق التجارة الدولية وكفاءة نظم الدفع.

نظراً للأهمية النسبية والدور المهم الذي يلعبه أسلوب التحصيل المستندي في تعزيز التجارة الدولية منذ عقود طويلة، وإدراك المؤسسات الدولية المهتمة بشأن التجارة لهذا الدور المهم، ظهرت الحاجة لوجود قواعد إجراءات مقبولة لتوحيد الممارسات المصرفية فيما يخص عمليات التحصيل المستندي. بهذا الصدد، قامت الغرفة الدولية للتجارة بإعداد النسخة الأولى من القواعد الموحدة لتحصيل الأوراق التجارية سنة 1956، واستمرت في مراجعة وتطوير وتحديث تلك القواعد والإجراءات بشكل مستمر استجابةً للاحتياجات والمتغيرات والأوضاع المؤثرة على التجارة الدولية وصولا إلى آخر النسخ المستخدمة حالياً من تلك القواعد الصادرة في 1995.

- **عمليات الصفقات المفتوحة (Open Accounts)**

تعتبر عمليات الصفقات المفتوحة اقل أساليب تمويل التجارة تعقيداً وتكلفة، حيث يمكن اعتبارها مجرد عملية بيع يقوم فيها المصدر بشحن البضاعة المطلوبة وإرسال جميع الوثائق ومستندات الشحن مباشرة إلى المستورد قبل أن يقوم هذا الأخير بدفع قيمة البضاعة، أي قبل أن يحل أجل الدفع المتفق عليه. وفق هذه الأداة، تتم عملية تبادل البضائع والمستندات مباشرة بين المصدر والمستورد دون تدخل من البنوك. تعتبر عمليات الصفقات المفتوحة الأسلوب الأكثر تفضيلاً للمستورد من ناحية التدفقات النقدية والتكلفة، حيث أن استلام البضاعة قبل الدفع وتأجيل السداد تُمَكِّن المستورد من بيع البضاعة في السوق المحلي، والسداد لاحقاً دون الحاجة إلى الاستدانة من البنوك.

من ناحية أخرى، لا تعتبر عمليات الصفقات المفتوحة الخيار الأفضل بالنسبة للمصدر، نظراً لارتفاع نسبة مخاطر عدم الدفع التي يتعرض لها بعد شحن البضاعة وتأجيل السداد، ويجب علية حينئذ أن يتأكد بنسبة كبيرة من أن المستورد سيقبل البضاعة، وسيلتزم بالسداد في التاريخ

المتفق عليه، وأن بلد المستورد تتمتع بدرجة عالية من الانفتاح في القطاع المالي على الخارج، وبدرجة مناسبة من الاستقرار السياسي والاقتصادي. بهذا الصدد، يُحَبَذ اتخاذ بعض التدابير لتخفيف مخاطر عدم الدفع، التي توفرها بعض المؤسسات المتخصصة في ضمان ائتمان الصادرات، خاصة في ظل عدم وجود قواعد موحدة معتمدة ومتعارف عليها دولياً تحكم الممارسات المرتبطة بالعمليات التجارية التي تتم باستخدام أسلوب الصفقات المفتوحة، على الرغم من النسبة الكبيرة التي تمثلها عمليات الصفقات المفتوحة من حجم التجارة الدولية.

- **الدفع مقدماً (Cash in Advance)**

على عكس عمليات الصفقات المفتوحة، المستخدمة في العمليات التجارية التي يتم فيها الاتفاق بين المصدر والمستورد على الدفع مقدماً، يقوم المستورد بدفع قيمة البضاعة مقدماً قبل استلامها وفي بعض الأحيان قبل قيام المصدر بشحن البضاعة. في هذه الحالة يكون المصدر قد وفر لنفسه حماية كاملة من مخاطر عدم الدفع، وفي نفس الوقت يتحصل على النقد اللازم لإعداد وتجهيز أو حتى تصنيع البضاعة المطلوبة منه دون الحاجة للاستدانة من البنوك. لهذا السبب يعتبر الدفع مقدما هو الأسلوب المفضل للمصدر، وإن كان هذا الأسلوب قد يحد من قدرة المُصدِّر على المنافسة في الأسواق الخارجية. في المقابل تعتبر عملية الدفع مقدما الخيار الأقل تفضيلاً بالنسبة للمستورد، نظراً لما ينطوي عليه من مخاطر تتعلق بعدم مطابقة المواصفات وشروط التسليم لما تم الاتفاق عليه مسبقاً مع المُصَدِّر، وما قد يتبعه ذلك من الدخول في منازعات تستغرق وقتاً وتكلفة عالية قد تضر بالمستورد، خاصة إذا ما كان قد ارتبط بعقود محلية لتوريد البضائع المتوقع استلامها.

يتوقف الاقبال على اعتماد وسيلة الدفع المقدم للبضائع، أو الدفعات السابقة للشحن في التجارة الخارجية على العلاقة بين المستورد والمصدر، والجدارة الائتمانية للمستورد والمصدر، والأوضاع السياسية والاقتصادية في بلدي المستورد والمصدر، والأسلوب المعتاد والمتعارف عليه في التجارة عبر الحدود، كما هو الحال في التجارة الإلكترونية.

بإطار الاعتماد على الدفعات السابقة للشحن (الدفع مقدماً) تقوم البنوك بدور محدود نسبياً، مقارنة بدورها حال الاعتماد على الأدوات الأخرى في تمويل التجارة الخارجية، حيث تقدم البنوك مجموعة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المُصَدِّر والمتمثلة في الالتزام من جانب المستورد بالدفع بالقيمة والموعد المتفق عليه، وبالتالي حدوث تأثير سلبي على التدفقات النقدية للمصدر قد تنعكس بصورة سلبية على قدرته على الاستمرار في الإنتاج. في هذا الصدد تقدم البنوك حزم تمويلية يتم تصميمها بمواصفات محددة لمواجهة تأخر وصول الدفعات للمصدر من المستورد دون الدخول كطرف ثالث في المعاملة كما هو الحال في الأدوات الأخرى، كما لا تتدخل البنوك في المسارات المتعلقة بتبادل الوثائق والمستندات وفحصها، كما في أساليب تمويل التجارة الأخرى.

جدير بالذكر، أن وجود البنوك كطرف ثالث في المعاملات التجارية العابرة للحدود من شأنه الحد من المخاطر المتفاوتة المرتبطة بمثل تلك المعاملات، خاصة عندما يكون الشريك التجاري للمصدر أو المستورد في بلد تتسم بصعوبة إنفاذ العقود وتطبيق القوانين، أو سيادة أوضاع اقتصادية وسياسية غير مستقرة، تؤثر على حرية تدفق التجارة، وسرعة تنفيذ المعاملات التجارية وتقلبات أسعار الصرف. قد يكون الاستعانة بأدوات وأساليب تمويل التجارة المتنوعة التي توفرها البنوك والمؤسسات المالية أحد أهم الوسائل لمواجهة تلك المخاطر، وهو ما يتوقف أيضاً على توافر أو اعتماد استخدام ذات الأداة في بلدي المصدر والمستورد في ذات الوقت.

في ظل عدم وجود درجة عالية من الثقة والموثوقية في العلاقة بين طرفي المعاملات التجارية الخارجية، يتسم إتمام التعاملات الخارجية باستخدام أداتي الصفقات المفتوحة، والدفع مقدماً بدرجة عالية من المخاطر، حيث أن عدم وجود البنوك كطرف ثالث في كلا الحالتين قد يترتب عنه تحمل أحد الشركاء التجاريين درجة عالية من المخاطر، ففي حالة الصفقات المفتوحة قد لا يحصل المصدر على قيمة البضاعة التي تم شحنها، وفي حالة الدفع مقدماً قد لا يحصل المستورد على البضاعة، وهو ما يشير إلى أن استخدام خطابات الاعتمادات المستندية (Letters of Credit/Documentary Credits)، والتحصيل المستندي (Documentary Collections) يظلان الأداتين الأهم والأكثر استخداما في تمويل التعاملات التجارية الخارجية، نظراً لدورهما في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها الطرفين في العملية التجارية.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن خطابات الاعتماد/الاعتمادات المستندية تنطوي على ضمان البنك المُصدِر للاعتماد لسداد قيمة العقد عند ثبوت قيام المُصَدِّر بشحن البضاعة المطلوبة، من خلال مستندات الشحن التي تؤكد وصول البضاعة إلى الجهة المحددة في العقود، فضلاً عن إمكانية لجوء المُصَدِّر في بعض الحالات إلى أحد البنوك في بلده لتعزيز الاعتماد، حيث يضمن البنك المُعَزِّز(Confirming Bank) سداد قيمة البضاعة إلى المُصَدِّر إذا أخفق المستورد أو البنك المُصدِر للاعتماد في السداد. في المقابل لا يضمن التحصيل المستندي السداد، إنما يقوم البنك المُحَوِل (Remitting Bank) في بلد المُصَدِّر بتقديم مستندات الشحن والملكية إلى البنك المُحَصّل (Collecting/Presenting Bank)، ومن ثم تسليمها إلى المُصَدِّر عندما يقوم المستورد بالدفع او الموافقة على شروط الدفع.

### 7) أهم أدوات تمويل التجارة الخارجية المستخدمة في الدول العربية

في سياق التطوير المستمر والجهود المبذولة للوقوف على التحديات التي تواجه التجارة العربية البينية، والتي قد يكون من بينها عدم توافر أدوات التمويل التي تلائم غالبية النظم والسياسات التجارية المتبعة في الدول العربية، قام برنامج تمويل التجارة العربية بإعداد استبيان لمعرفة نسبة كل أداة/أسلوب تمويل للتجارة الخارجية إلى إجمالي محفظة التمويل التجاري لدى البنوك العربية، فضلاً عن استهداف الاستبيان التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في اختيار أسلوب التمويل المناسب.

تم توزيع الاستبيان على عدد كبير من الوكالات الوطنية المعتمدة لدى برنامج تمويل التجارة العربية المنتشرة في الدول العربية وبعض الدول الأجنبية، تشمل البنوك التجارية، والمؤسسات السيادية كالبنوك المركزية ووزارات المالية، والمؤسسات المالية الحكومية وشبه الحكومية، والمؤسسات المالية العربية الأجنبية المشتركة. بلغت نسبة مشاركة الوكالات الوطنية في الرد على الاستبيان نحو 40 في المائة، غطت غالبية الدول العربية. بينت نتائج الاستبيان أن نسبة استخدام خطابات الاعتماد والتحصيل المستندي تبلغ 55 في المائة، على خلفية أن عدد من الدول العربية يشكو من بعض التحديات المتعلقة بأسعار الصرف وبطء إجراءات إنفاذ العقود، وهي عوامل غير مشجعة للشركاء التجاريين من خارج الدول العربية.

يلجأ المتعاملون في التجارة الخارجية في المنطقة العربية إلى استخدام أدوات وأساليب التمويل التي توفر قدر أكبر من الأمان، وتساعد على تخفيض المخاطر، مما يؤدى إلى تحمل التاجر العربي مستوى أكبر نسبياً من التكاليف والأعباء المالية، مقارنة بالتكاليف التي يتم تحملها خلال التعامل مع الوكالات الوطنية السيادية، مثل الوزارات والبنوك المركزية، التي تعقد صفقاتها التجارية باستخدام الصفقات المفتوحة نظراً لانخفاض مستوى المخاطر عند التعامل مع المؤسسات السيادية والحكومية مقارنة بالتعامل مع الأفراد والشركات الصغيرة.

من ناحية أخرى بينت نتائج الاستبيان أن أهم العوامل التي تؤثر على الاختيار بين أساليب وأدوات تمويل التجارة وتفضيل أسلوب عن آخر، تتمثل في درجة الأمان(Security) والتكلفة (Affordability) اللذان يمثلان معاً نسبة 47% من الأسباب. هذا يؤكد ما تطرقنا إليه سابقاً أن التاجر يوازن باستمرار بين درجة قبول المخاطر وبين الأعباء المالية والتكاليف المرتبطة بكل أسلوب من أساليب تمويل التجارة. أظهرت معظم النتائج الواردة من البنوك التجارية أن الاختيار يرجع بالأساس إلي العميل بعد أن يقوم المسؤولون بالبنك بشرح المميزات الخاصة بكل أسلوب وأداة تمويل، والتكاليف والرسوم الخاصة به.

بينت النتائج الواردة من الوكالات الوطنية السيادية، مثل البنوك المركزية على سبيل المثال، أن أحد أهم الأسباب المؤثرة في اختيار أسلوب التمويل بنسبة 16%، هي الالتزام بالقواعد والإجراءات الداخلية، الذي يعتبر منطقي بالنسبة للوكالات الوطنية السيادية التي تستخدم أسلوب الصفقات المفتوحة لتنفيذ وتسوية معاملاتها التجارية.

فيما يخص أهم العوامل المؤثرة في اختيار الأسلوب المناسب للتمويل، فيعتمد الاختيار بين أدوات التمويل المختلفة على درجة قبول المخاطر لدى الشركاء التجاريين، وكذلك على الأعباء المالية والتكاليف المترتبة عن استخدام كل أداة.

هناك ثلاثة أنواع من المخاطر ترتبط بالتعاملات التجارية العابرة للحدود تتمثل في مخاطر دولة المقصد (Destination Country Risk)، والمخاطر المرتبطة بحجم الصفقة التجارية او قيمة البضاعة (Transaction Size/Value)، ومخاطر بُعْد المسافة بين بلدي المُصَدِّر والمستورد.

تعتبر مخاطر دولة المقصد (Destination Country Risk) من أهم المخاطر المرتبطة بالتعاملات التجارية العابرة للحدود، بحسب دراسة أعدها البنك الفيدرالي الأمريكي 36، ويقصد بها مخاطر بلد الوصول او البلد المتوجه إليها السلع المستوردة. يعتمد قياس وتصنيف الدولة من حيث المخاطر على عدة عوامل منها مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي، والقدرة على إنفاذ العقود وتطبيق القانون، وسرعة الإنجاز والبت في القضايا المنظورة أمام المحاكم، إضافة إلى استقرار سعر الصرف، وتوفر العملة الصعبة. عندما يكون المستورد من بلد تتسم بمخاطر عالية، يفضل الاستفادة من الخدمات التي توفرها البنوك، واستخدام خطابات الاعتماد أو التحصيل المستندي.

بالنسبة للمخاطر المتعلقة بحجم الصفقة التجارية أو قيمة البضاعة، فقد بينت الدراسة المشار إليها سلفاً أن حجم وقيمة الصفقة التجارية من العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب التمويل المناسب. فكلما ارتفعت قيمة الصفقة التجارية كلما أصبح من المُجْدِي ومن المفضل استخدام خطابات الاعتماد أو التحصيل المستندي لتسوية الصفقة، نظراً للعلاقة العكسية بين تكلفة الإصدار وقيمة الصفقة، فضلاً عن كون تكلفة إصدار خطاب الضمان تشتمل على رسوم ثابتة مقابل قيام البنك بفحص وتداول المستندات، وبالتالي أوصت الدراسة أن يتم تسوية الصفقات ذات القيمة العالية باستخدام خطابات الاعتماد، للاستفادة من انخفاض تكلفة الإصدار تناسبياً مع قيمة الصفقة، والصفقات ذات القيمة المتوسطة باستخدام التحصيل المستندي، أما الصفقات الأقل قيمة، فيفضل تسويتها بين المُصَدِّر والمستورد من خلال الدفع مقدماً أو الصفقات المفتوحة.

في ذات السياق، بينت الدراسة أنه كلما زادت المسافة بين الدولة المُصَدِّر ة والدولة المستوردة، كلما زادت المدة المطلوبة لتسوية المعاملات والمستندات اللازمة لإتمام العملية، نظراً لضرورة الحصول على موافقات واتخاذ ترتيبات مع كافة الجهات التي تمثل نقاط عبور أو مرور خلال رحلة البضاعة، وهو ما قد يترتب عليه زيادة في التكلفة الفعلية للبضائع، تضاف إلى الأعباء المالية والرسوم التي يفرضها البنك مقابل إصدار خطاب الاعتماد أو التحصيل المستندي التي يتحملها الشركاء التجاريين. مع ذلك، أوصت الدراسة بأنه مع بُعْد المسافة بين البلدين وطول المدة المطلوبة لإتمام العملية التجارية وارتفاع المخاطر، يكون من المفضل إتمام العملية باستخدام خطاب الاعتماد أو التحصيل المستندي.

### 8) مستقبل التجارة الخارجية في ظل التطورات التقنية

ساهم التحول الرقمي والتطور التقني في مجال التجارة في التقليل من تكاليف التجارة الدولية، وسهّل تنسيق سلاسل القيمة العالمية، وساعد في نشر الأفكار والتقنيات، وربط عدد أكبر من الشركات والمستهلكين على مستوى العالم. كما تزيد الرقمنة من حجم التجارة ونطاقها وسرعتها، وتسمح للشركات بجلب منتجات وخدمات جديدة إلى أكبر عدد من العملاء المتصلين رقميًا في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن مساهمتها في زيادة فرص الشركات الصغيرة لعرض وتصدير منتجاتها في

[36] البنك الاحتياطي الفدرالي بنيويورك، ورقة بعنوان "التجارة الدولية، المخاطر، ودور البنوك"، 2014.

الأسواق العالمية 37. في هذا الإطار، قامت اللجنة المصرفية في غرفة التجارة الدولية بإنشاء قواعد موحدة للمعاملات التجارية الرقمية (URDTT) لتطوير ووضع قواعد ومعايير رقمنة المعاملات التجارية[38].

### 9) برنامج تمويل التجارة العربية، ودوره في تعزيز التجارة العربية البينية

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمُصَدِّر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية.

ترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تشمل بنوك ومؤسسات مالية وجهات رسمية تتم تسميتها من قبل السلطات النقدية في الدول العربية لذلك الغرض. كما يوفر البرنامج تسهيلات ائتمانية غير ممولة، مثل عمليات إصدار الضمانات أو تعهدات السداد الغير قابلة للإلغاء أو المساهمة مع بنوك أخرى في تحمل مخاطر سداد الوكالات الوطنية للبرنامج لالتزاماتهم المالية الناتجة عن عمليات تجارية مؤهلة.

حقق برنامج تمويل التجارة العربية منذ بدء نشاطه توسعاً ملموساً في حجم نشاطاته التمويلية وعدد عملاءه من الوكالات الوطنية، حيث اعتمد على موارده المالية الذاتية، المتمثلة في حصص المساهمين في رأسماله، في تمويل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها للمؤسسات المالية العربية، مستهدفاً بصورة أساسية دعم التجارة البينية العربية، وفي ذات الوقت تم توظيف الأموال الفائضة التي لم يقم البرنامج باستخدامها في عمليات تمويل التجارة في محافظ استثمارية تدر عائداً يساعد في دعم موارده المالية.

#### ✓ تطور نشاط التمويل في برنامج تمويل التجارة العربية

في ضوء ما يشهده العالم العربي من تطورات اقتصادية متسارعة في الساحة الدولية، إضافة إلى السياسات التجارية والمالية التي اعتمدتها غالبية الدول العربية بإطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الاقتصادية، وما تضمنته من تغييرات جذريه في الواقع الحالي للتجارة العربية، شملت إيلاء أولوية أكبر بإطار خططتها التنموية لزيادة الاستثمار المباشر باعتباره المحرك الرئيس الذي يعّول عليه لتحقيق النمو الشامل والمستدام الكفيل بخلق فرص العمل.

37 https://www.oecd.org/trade/topics/digital-trade/
38 https://2go.iccwbo.org/uniform-rules-for-digital-trade-transactions-urdtt-version-1.html

بهذا الصدد، بادر برنامج تمويل التجارة العربية بمواكبة هذه التطورات من خلال تعظيم مشاركته في مجال تنمية التجارة العربية وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي لدولنا العربية وذلك عن طريق تكثيف وتطوير نشاطه التمويلي وتنويع أدواته بما يحقق الاستفادة من موارده المتاحة لتنمية التجارة العربية ولدعم تنافسية الصادرات العربية، واستغلال الفرصة السانحة للاضطلاع بدور فاعل في عملية تنمية تجارة الخدمات العربية، والتي بدأت تأخذ حيزاً هاماً من السياسات والتوجهات الاقتصادية العربية.

دأب برنامج تمويل التجارة العربية منذ إنشائه على إدخال التعديلات اللازمة على قواعد التمويل والسلع المؤهلة للتمويل، مما ساعد على توسيع آفاق العمل من خلال اتخاذ خطوات تدريجية مكنت البرنامج من دعم التجارة العربية البينية بشكل أكبر، كذلك دعم الصادرات عربية المنشأ إلى دول العالم الخارجي، أيضاً ساهمت تلك التعديلات المتواكبة في زيادة تمويل عمليات استيراد النفط الخام لبعض الدول العربية التي يعد النفط بالنسبة إليها سلع استراتيجية ترتكز عليها بنية التنمية الاقتصادية.

كذلك عمل البرنامج على مد نشاطه إلى دول كان حجم تعاملها مع البرنامج في السابق منخفضاً، منها دول ذات جدارة ائتمانية مرتفعة مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. خلال محاولة البرنامج زيادة العمل مع تلك الدول راعى البرنامج الحفاظ على الدور التنموي المتمثل في زيادة قاعدة المتعاملين في التجارة العربية وزيادة حجم العمل مع الوكالات الوطنية العربية. ورغبة من البرنامج في دعم الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم، فقد قام البرنامج أيضا بالموافقة على تمويل الصادرات العربية إلى جميع دول العالم، إضافة إلى نشاطه الأساسي في تمويل التجارة العربية البينية.

✓ **التطورات المتعلقة بالأدوات والمنتجات التمويلية لبرنامج تمويل التجارة العربية**

تعتمد المنهجية المتبعة في تنفيذ أعمال البرنامج على زيادة الطلب على خدمات البرنامج المالية كنتيجة للتطور الذي أدخله البرنامج على هذه الخدمات. بناءً عليه، قام البرنامج بإدراج بعض الخدمات المالية لمحفظة أعماله والتي تعمل على تنويع محفظة خدماته المالية المقدمة، من أهمها **خدمات التسهيلات الائتمانية غير الممولة، وإدخال تعديلات على نظام التسعير للبرنامج، وإدراج منتجات تمويلية جديدة.**

- **بالنسبة لخدمات التسهيلات الائتمانية غير الممولة:** قام البرنامج بإدراج خدمات التسهيلات الائتمانية غير الممولة ضمن الخدمات المالية والائتمانية، بغرض زيادة كفاءة وتنافسية التجارة العربية، وتوفير ضمانات أكبر وأشمل للتاجر العربي، من خلال تعزيز التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية التي ترغب في وجود شركاء إقليميين في المنطقة العربية لتحمل المخاطر المالية للوكالات الوطنية، أو إصدار ضمانات لسداد

التزامات وكالاتنا الوطنية المتواجدة في أكثر من 20 دولة عربية، الأمر الذي من شأنه زيادة عمليات التبادل التجاري في العالم العربي، فضلاً عن زيادة نشاط البرنامج بشكل عام وإتاحة خدماته لعدد أكبر وأكثر تنوعاً من الوكالات الوطنية.

في هذا الإطار، تم اعتماد اتفاقيات المشاركة في المخاطر ( Master Risk Participation Agreement)، التي تم تبادلها مع عدد من المؤسسات المصرفية من دول عربية وأجنبية، بهدف المشاركة مع هذه المصارف في ضمان سداد وكالاتنا الوطنية لالتزاماتها المالية تحت إطار عمليات تجارية مؤهلة، إضافة إلى تبادل الاتفاقية الإطارية للتسهيلات غير الممولة (Unfunded Facilities Framework Agreement) مع عدد من الوكالات الوطنية في عدة دول عربية، التي تكفل إصدار ضمانات وتعهدات سداد غير قابله للإلغاء بصورة مباشرة للوكالات الوطنية المتبادل معها الاتفاقية، لضمان سداد التزاماتهم المالية تحت إطار عمليات تجارية مؤهلة، شكل رقم (6).

**شكل رقم (6)**
**إجراءات برنامج تمويل التجارة العربية لإصدار وتنفيذ خطابات الضمان**

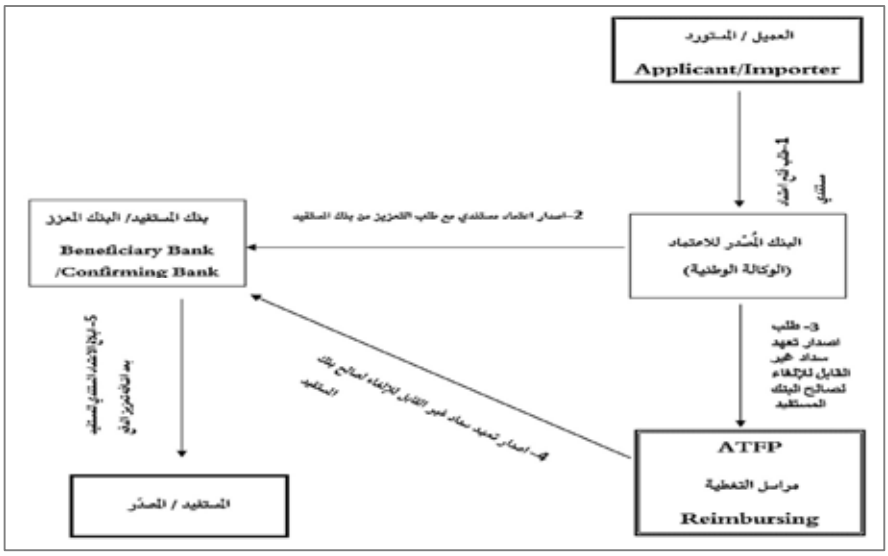


**المصدر:** برنامج تمويل التجارة العربية.

على الرغم من تدخل المصارف لضمان السداد، فإن هناك قواعد وسقوف للتعامل تضبط عمل هذه المصارف وتحدد مستوى المخاطر التي يمكن أن تتعامل معها بالنسبة للدول أو بالنسبة للمصارف الأخرى. من هنا يأتي دور برامج الضمان التي توفرها مؤسسات التمويل ومنها تعهدات السداد غير القابلة للإلغاء، والتي تعتبر عاملاً إضافياً يساعد على تقليل المخاطر التي تتحملها المصارف مما يساعد على زيادة حجم التسهيلات المتوفرة لدعم المبادلات التجارية.

ويتم تنفيذ هذه العمليات لصالح الوكالات الوطنية تحت إطار اتفاقية تم استحداثها في البرنامج في عام 2019 (الاتفاقية الاطارية للتسهيلات الائتمانية غير الممولة Unfunded Facilities

(Framework Agreement)، حيث يشارك البرنامج في ضمان سداد الوكالات الوطنية لالتزاماتها طبقاً لشروط العملية التجارية الخاضعة للقواعد والأعراف الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، ويتم ذلك من خلال ضمان البرنامج لالتزامات البنوك المُصدرة للاعتمادات (الوكالات الوطنية للبرنامج). وهكذا فإن المؤسسة الضامنة (البرنامج) تتحمل المخاطر الائتمانية للبنك المُصدّر للاعتماد، حيث أنها بموجب الضمان تتعهد بالدفع في حالة إخفاق البنك المُصدّر للاعتماد بما يتيح للبنوك المعززة للاعتمادات المستندية) الارتكاز على الضمانات في تعزيزها لهذه الاعتمادات وبالتالي ضمان السداد لعملائها.

من جهة أخرى، يتم إصدار تعهد السداد غير القابل للإلغاء بمعرفة الطرف الضامن (البرنامج)، وذلك بعد ورود طلب للبرنامج من الوكالة الوطنية لصالح بنك المستفيد، وذلك لضمان سداد التعهدات الخاصة بالوكالة الوطنية تجاه بنك المستفيد (البنك المعزز).

يحقق البرنامج من خلال هذه العمليات عدة مزايا دون تغيير في شروط الأهلية المتبعة في البرنامج ودون تغيير في طبيعة المخاطر الائتمانية التي يتعامل معها حيث إن المخاطر تتمثل في المخاطر المتعلقة بوكالاته الوطنية، والمخاطر القطرية هي: مخاطر الأقطار العربية. من أهم هذه المزايا: زيادة حجم التمويل الممنوح للتجارة العربية وكذلك تحسن العوائد من عمليات التمويل، حيث لا تخضع هذه العمليات لهيكل أسعار الفائدة المطبقة على خطوط الائتمان، بل تتحدد وفقاً للعرض والطلب بالأسواق والمعروف أنها تفوق الأسعار التي يطبقها البرنامج حالياً على التمويل من خلال خطوط الائتمان. فضلا عن تطوير عمل البرنامج خارج نطاق التمويل التقليدي واكتساب خبرات جديدة في الأسواق الإقليمية والدولية والتفاعل بصورة أفضل وأوسع مع المؤسسات الإقليمية والدولية المتعاملة في هذا المجال

- **فيما يتعلق بإدراج تعديلات على نظام التسعير للبرنامج:** فقد تم إدخال بعض التحديثات على خدمات التمويل بهدف موائمة الخدمات المقدمة من البرنامج مع متطلبات التمويل التي ترد من الوكالات الوطنية، تمثلت في: إدراج سعر الليبور لثلاثة شهور ضمن نظام تسعير الخدمات التمويلية للبرنامج وذلك لعمليات التمويل ذات فترات الثلاث أشهر أو أقل بهدف الحفاظ على تنافسية الأسعار التي يقدمها البرنامج لعملائه.

- **بخصوص إدراج منتجات تمويلية جديدة:** تمثلت المنتجات التمويلية التي استحدثها برنامج تمويل التجارة العربية لدعم المصدر العربي خلال الفترة (2018 - 2020)، في ثلاثة أدوات تمويلية ساهمت بشكل كبير في تعزيز قدرة البرنامج على تلبية متطلبات التجارة العربية، وتواكب الأدوات المستخدمة على نطاق واسع على المستويين الإقليمي والعالمي، وهي التمويل المباشر، والتسهيلات الائتمانية للواردات من الدول غير العربية، وخصم المستندات التجارية دون حق الرجوع (Forfaiting). فيما يلي شرحاً موجزاً لماهية الأدوات الجديدة ومحددات الاستفادة منها:

- **التمويل المباشر:** وهو عبارة عن تمويل ثنائي مشترك يشترك بموجبه البرنامج والوكالة الوطنية في تمويل العميل المستفيد. في مقابل تحمل البرنامج مخاطر سداد المستفيد من التمويل، يحظى البرنامج على أساس النسبة والتناسب على عائد (Risk Premium) يتناسب مع حصة مساهمته في التمويل. التمويل المباشر أو الثنائي ( Bilateral Financing) هو أداه تمويل شائعة الاستخدام لدى الكثير من المؤسسات المالية. يهدف التمويل المباشر إلى مساهمة البرنامج في تمويل عمليات تجارية مؤهلة استناداً إلى التعريف المعتمد في لوائح قواعد وإجراءات خطوط الائتمان. يختلف تنفيذ هذه العمليات عن أسلوب تنفيذ نشاط التمويل الحالي للبرنامج والمتمثل بخطوط الائتمان، فبينما تخضع عمليات التمويل التقليدية للبرنامج في إطار نظام خطوط الائتمان لضمان الوكالات الوطنية، يتحمل البرنامج في إطار عمليات التمويل المباشر نسبة من مخاطر الجهة المستفيدة من التمويل.

- **التسهيلات الائتمانية للواردات من الدول غير العربية:** التي تسهم بدورها في تفعيل دور البرنامج في تشجيع الصناعات التصديرية العربية، من خلال تمويل خامات ومدخلات الإنتاج الواردة من الدول غير العربية اللازمة للصناعات العربية المعدة للتصدير أو الاستهلاك المحلي، وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في البرنامج، إضافة إلى تمويل السلع الرأسمالية والإنتاجية، حيث تعد جميع هذه السلع ضرورية لإنتاج سلع عربية يتم تصديرها إلى الخارج.

- **خصم المستندات التجارية دون حق الرجوع (Forfaiting):** التي تعتبر من الأدوات الرئيسة المستخدمة في تمويل التجارة الدولية، وتعرف في الأوساط التجارية والمصرفية باسم (Forfaiting) تنشأ عمليات خصم المستندات عادة عن صفقة تجارية مرتبطة بتسهيلات موردين يوافق المصدر بموجبها على منح المستورد تسهيلات في الدفع نتيجة للمنافسة من بائعين آخرين ورغبة منه في إتمام الصفقة وبيع السلعة أو الخدمة. قام البرنامج في نهاية عام 2019، بإدراج خدمات خصم المستندات دون حق الرجوع إلى قائمة خدماته المالية الممولة، التي يقوم البرنامج من خلالها بخصم مستندات عمليات تجارية دون حق الرجوع إلى المستفيد لأدوات الدين ذات الاستحقاق الآجل والتي تنشأ نتيجة صفقات تجارية مؤهلة وفقاً لشروط الأهلية المطبقة في البرنامج، ويتم التعامل من خلال أدوات الدين المتعارف عليها والتي تشمل السندات الإذنية والكمبيالات والالتزامات الناشئة عن الاعتمادات المستندية.

✓ **نظرة مستقبلية عن أعمال البرنامج**

تفترض النظرة المستقبلية لأعمال البرنامج زيادة الطلب على خدمات التمويل كنتيجة للتطور الذي أدخله البرنامج على منتجاته التمويلية. بناءً عليه، يعمل البرنامج على إيجاد الآلية المناسبة لزيادة الموارد المخصصة للنشاط التمويلي مع مراعاة الحاجة إلى تحقيق عائد مناسب يساعد على تدعيم المركز المالي للبرنامج ويؤمن الاستدامة المالية واستمرار تحقيق الأرباح، وما يتطلبه ذلك من العمل على تأمين عمليات الاستخدام الأمثل لأدوات التمويل التي يوفرها لعملائه

بما يتناسب مع الاحتياجات المتنامية للتجارة العربية في المراحل المختلفة، كذلك تسهيل اندماج التجارة العربية مع التجارة العالمية، إضافة إلى الاستمرار في تحقيق الأرباح بنسب معقولة.

بهذا الصدد، عمل البرنامج لا يتوقف على دراسة تطوير منتجاته المالية إضافة منتجات وخدمات مالية جديدة تهدف إلى خدمة وكالاته الوطنية والتلائم مع متطلبات الأسواق المالية والمستجدات الدائمة في هذا الصدد. من بين الأفكار التي يقوم البرنامج بدراستها حالياً السماح ببيع مخاطر الوكالات الوطنية النشطة في الأسواق الثانوية بغرض إتاحة حدود ائتمانية أكثر للوكالات الوطنية التي تنشط في التعامل مع البرنامج، أيضاً تنويع وتوزيع المخاطر على أكثر من جهة وزيادة حجم عمليات البرنامج في السوق بصفة عامة.

## ملحق رقم (4)

## قائمة الجداول


| | | |
|---|---|---|
| جدول رقم (1): | موقف الدول العربية فيما يخص اتفاقية التجارة في الخدمات | 13 |
| جدول رقم (2): | مقارنه بين متوسط التعريفة الجمركية "للدولة الأولى بالرعاية - MFN" في عام 2006 وعام 2019 | 16 |
| جدول رقم (3): | تقسيم للتعريفات الجمركية المطبقة في الدول العربية في حالة استيرادها من دول خارج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى او أي اتفاقات تفضيلية أخرى | 17 |
| جدول رقم (4): | تقسيم للتعريفات الجمركية المطبقة في الدول العربية في حالة استيرادها من دول خارج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى او أي اتفاقات تفضيلية أخرى | 18 |
| جدول رقم (5): | نسبة تغطية التدابير غير الجمركية في بعض الدول العربية وأهم هذه التدابير وأهم السلع التي تخضع لهذه الاجراءات | 19 |
| جدول رقم (6): | النسب الإجمالية لمعايير تسهيل التجارة الخمسة | 24 |
| جدول رقم (7): | مؤشرات الأداء العام لتسهيل التجارة للدول العربية فرادى وبعض الدول ذات الترتيب الأعلى ضمن المؤشرات | 24 |
| جدول رقم (8): | مؤشر وتصنيفات الأداء اللوجيستي للدول العربية مقارنة بالدول الأعلى تصنيفاً في العالم للعام 2018 | 25 |
| جدول رقم (9): | مؤشر التجارة عبر الحدود | 26 |
| الجدول رقم (10): | اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (2018-2020) | 35 |
| جدول رقم (11): | أهم صادرات السلعية العربية إلى منطقة آسيا (2010 - 2020) | 35 |
| جدول رقم (12): | أهم صادرات السلعية العربية إلى الإتحاد الأوروبي (2015-2020) | 36 |
| جدول رقم (13): | الهيكل السلعي لأبواب الصادرات والواردات الإجمالية للدول العربية | 37 |
| جدول رقم (14): | الهيكل السلعي لأبواب الصادرات والواردات البينية العربية | 37 |
| جدول رقم (15): | أهم صادرات السلعية العربية إلى العالم (مليون دولار أمريكي) (2017 - 2020) | 38 |
| جدول رقم (16): | واردات الدول العربية البينية من السلع الغذائية والأساسية الأبواب (1 إلى 4) (مليون دولار أمريكي) | 39 |
| جدول رقم (17): | أهم صادرات السلعية العربية البينية (مليون دولار أمريكي) (2015 - 2020) | 40 |
| جدول رقم (18): | مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي (%) (2016 - 2020) | 41 |
| جدول رقم (19): | مؤشر التكامل التجارة الخارجية بين الدول العربية بدون الوقود المعدني | 43 |
| جدول رقم (20): | مؤشر التكامل التجارة الخارجية بين الدول العربية المستوردة للنفط بدون الوقود المعدني | 43 |
| جدول رقم (21): | مؤشر التكامل التجارة الخارجية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدون الوقود المعدني | 44 |
| جدول رقم (22): | مؤشر التكامل التجارة الخارجية بين دول المغرب العربي بدون الوقود المعدني | 44 |

| | | |
|---|---|---|
| جدول رقم (23): | مؤشر الميزة النسبية الظاهرية والتركز الصادرات السلعية للدول العربية | 45 |
| جدول رقم (24): | مؤشر اندماج صادرات السلعية لبعض الدول العربية في الأسواق العربية | 46 |
| جدول رقم (25): | مؤشر تنوع الصادرات السلعية لبعض الدول العربية في الأسواق العربية | 47 |
| جدول رقم (26): | نسبة التغطية من الأسواق العربية لأهم الواردات السلعية التي يتم استيرادها من الأسواق العالمية (بدون النفط) (2018 -2020) | 48 |
| جدول رقم (27): | هيكل صادرات الأردن إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 50 |
| جدول رقم (28): | هيكل صادرات الإمارات إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 51 |
| جدول رقم (29): | هيكل صادرات البحرين إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 52 |
| جدول رقم (30): | هيكل صادرات تونس إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 53 |
| جدول رقم (31): | هيكل صادرات الجزائر إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 54 |
| جدول رقم (32): | هيكل صادرات السعودية إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 55 |
| جدول رقم (33): | هيكل صادرات السودان إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 56 |
| جدول رقم (34): | هيكل صادرات عُمان إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 57 |
| جدول رقم (35): | هيكل صادرات قطـر إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 58 |
| جدول رقم (36): | هيكل صادرات فلسطين إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 59 |
| جدول رقم (37): | هيكل صادرات الكويت إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 60 |
| جدول رقم (38): | هيكل صادرات مصر إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 61 |
| جدول رقم (39): | هيكل صادرات المغرب إلى الدول العربية (بدون الوقود المعدني) | 62 |

## ملحق رقم (5)

## قائمة الرسوم البيانية


| | | |
|---|---|---|
| شكل رقم (1): | تقسيم التعريفات الجمركية المطبقة في الدول العربية | 17 |
| شكل رقم (2): | حجم التجارة الخارجية الإجمالية في الدول العربية (2010 - 2020) | 33 |
| شكل رقم (3): | حصة صادرات النفط في الدول العربية من إجمالي الصادرات السلعية العربية (2011 - 2020) | 34 |
| شكل رقم (4): | مؤشر اندماج الصادرات السلعية العربية في الاسواق العالمية (2015 - 2020) | 46 |
| شكل رقم (5): | نسبة تغطية أهم خمس سلع يتم استيرادها من الأسواق العربية (2018 - 2020) | 49 |
| شكل رقم (6): | إجراءات برنامج تمويل التجارة العربية لإصدار وتنفيذ خطابات الضمان | 90 |

# المراجع

## المراجع العربية


1. الاسكوا، (2019). "اللجنة السياسات التجارية".
2. الاسكوا، (2020). "التكامل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة الكبرى إلي اتحاد جمركي: الفرص والتحديات".
3. البنك الدولي (2021)، قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة "WITS".
4. صندوق النقد العربي، (2020). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".
5. صندوق النقد العربي، "قاعدة بيانات الاقتصادية".
6. مجلس الاحتياطي الفدرالي، (2014). "التجارة الدولية، المخاطر، ودور البنوك".
7. وزارة التجارة والصناعة – جمهورية مصر العربية – قطاع الاتفاقات والتجارة الخارجية.
8. وزارة التجارة – المملكة العربية السعودية.


## المراجع بالانجليزية


1. Britannica, (2021). “Benelux: European Economic Union”.
2. Brine, J. (1993). “Comecon: The Rise and Fall of an International Socialist Organization”. International Organizations Series.
3. OECD (2021). “Discover the OECD: Better Policies for Better Lives”.
4. Nello, S.S. (2012). “The European Union: Economics, Policies and History”, Third Ed., McGraw-Hill Education.
5. Britannica, (2021). “International trade”.
6. Newman, M. (1989). “Britain and the European Economic Community: Effects of Membership”, European Dossier.
7. OECD, (2018).: “Trends in trade and investment policies in MENA region”, MENA-OECD Working Group on Investment and Trade, Background note
8. Krugman Paul, Obstfeld Maurice, (1991). "International Economic- Theory and Policy", second edition, Harper Collins Publishers Inc.
9. Rittberger, B., and Glockner, I. (2012). “The European Coal and Steel Community (ECSC) and European Defense Community (EDC) Treaties” In “Designing the European Union”, pp.16-47.
10. Schafhauser, P. (2019). “European Free Trade Association EFTA”, Proceedings in: Non-Tariff Measures Week: NTMs: The Good, the Bad, and the Ugly, October.
11. Viner, J. (2014)” The Customs Union Issue”, Edited by Paul Oslington, Oxford University Press Inc.
12. WTO, (2021). “Annual report: "Overview of developments in international trade environment".
13. WTO and GATT, (2016). A Principled History, Brookings Institution.
14. WTO and UNCTAD, www.trademap.org

**للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي**

**يرجى الاتصال بالعنوان التالي:**

**صندوق النقد العربي**

ص.ب. 2818

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND